نظرية العامل في النحو العربي

عرضا ونقدا

وليد عاطف الانصاري



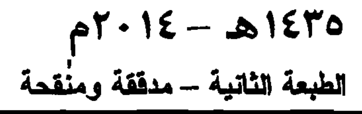

نظرية العامل

في النّحو العَربي

عرضاً ونقداً

بسم الله الرحمن الرحيم




١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م

الطبعة الثانية - مدققة ومنقحة

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(٢٥٩٤/١٠/ ٢٠٠٢)

٤١٥,١

أنص أنصاري، وليد عاطف

نظرية العامل في النحو العربي عرضاً ونقـداً/ وليـد عاطف الأنصاري.- إربد: دار الكتاب الثقافي، ٢٠٠٢

(...) ص.

ر.أ (٩٢٨ / ٤ / ٢٠٠٥).

الواصفات:/ اللغة العربية//قواعد اللغة/

* تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من دائرة المكتبة الوطنية

رقم الإجازة المتسلسل لدى دائرة المطبوعات والنشر (٢٤٦٣/ ١٠ /٢٠٠٢)

دار الكتاب الثقافي

للطباعة والنشر والتوزيع

الأردن / إربد

شارع إيدون إشارة الإسكان

تلفون

(٧٢٦١٦١٦ - ٢-٠٠٩٦٢)

فاكس

(٧٢٥٠٣٤٧-٢-٠٠٩٦٢)

ص .ب (٦٢٠٣٤٧-٢١١)

Dar Al-Ketab

PUBLISHERS

Irbid - Jordan

Tel:

(00962-2-7261616)

Fax:

(00962-2-7250347)

P. O. Box: (211-620347)

E-mail:

Dar_ Alkitab1@hotmail.Com



دار المتنبي للنشر والتوزيع

الأردن – إربد – تلفاكس: (٧٢٦١٦١٦)

نظرية العامل

في النّحو العَربي

عرضَاً ونقداً

تأليف

وليد عاطف الأنصاري

دار الكتاب الثقافي
الأردن- اربد





إلى كل من يحب العربية ويخلص لها،

ابتغاء مرضاة الله تعالى،

أهدي كتابي هذا.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

حظيت نظرية العامل باهتمام كبير في النحو العربي، وكثر الحديث عنها قديما وحديثا، وانقسم الباحثون بين مؤيد لها وثائر عليها، فوددت أن أدرس هذه النظرية دراسة واعية منصفة، لأخلص إلى رأي أرى فيه وجه الحق. وشجعني على ذلك أنني لم أجد أحدا من الباحثين درس هذه النظرية دراسة وافية.

وقد جعلت هذا البحث في تمهيد وثلاثة أبواب وخلاصة. تحدثت في التمهيد عن تأثر الدراسة النحوية بالمنطق، لما لهذا التأثر من علاقة بفلسفة العامل، وبينت الزمن الذي حدث فيه هذا التأثر ونواحيه.

وأما الباب الأول فقد ضم فصلين، تحدثت في الفصل الأول عن العلة وعلاقتها بالعامل، فدرست نشأة العلة وتطورها وطبيعتها وأقسامها، وبينت كيف تولد العامل من خلال البحث في العلل النحوية.

وفي الفصل الثاني بحثت في تاريخ العامل وتعريفه وحقيقته، ثم ذكرت العوامل اللفظية والعوامل المعنوية عند البصريين والكوفيين.

وخصصت الباب الثاني لبحث خلافات النحويين في العوامل، فاخترت سبع عشرة قضية خلافية، ومهدت له بمدخل بينت فيه معايير اختيارها، وحرصت على أن تكون هذه القضايا متنوعة لكي توضح فلسفة النحويين في العامل، وكنت في كل قضية أتتبع آراء النحويين، من بصريين وكوفيين، ولم أقتصر على ما جمعه الأنباري والسيوطي، بل رجعت إلى كتب النحويّ نفسه، إن وجدت، وإلى غيرها من كتب النحو، ما استطعت؛ مما أتاح لي تصحيح بعض المفاهيم، وإغناء بعضها الآخر.

أما الباب الثالث فقد اشتمل على فصلين، كان الفصل الأول بعنوان "الثورة على نظرية العامل"، وفيه ذكرت طائفة من الباحثين الذين حاولوا الخروج على

هذه النظرية، قديما وحديثا، ثم اخترت ثلاث محاولات وناقشتها، وهي محاولة ابن مضاء القرطبي ومحاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى ومحاولة الدكتور تمام حسان، ومهدت له بمدخل بينت فيه سبب اختياري لهذه المحاولات الثلاث.

وفي الفصل الثاني ذكرت ما يؤخذ على نظرية العامل، وفق ما رأيت في المذهب البصري، وهو التكلف وسوء التقدير في بعض الأحيان، واخترت عددا من المسائل النحوية وناقشتها، لتكون نموذجا يوضح ذلك.

ولخصت في الخلاصة أهم ما جاء في البحث مبينا أبرز النتائج التي وصل إليها.

ولا أدعي للآراء التي عرضتها في هذه الرسالة، العصمة من الخطأ، بل هي تحتمل المناقشة والدرس.

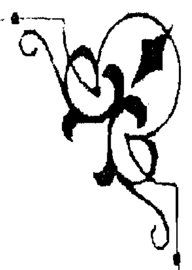
وبعد، فإني أوجه أعمق الشكر وخالص الثناء إلى أستاذي الدكتور سمير ستيتية الذي سعدت بإشرافه على هذه الرسالة، فقد وجهني وأعانني وأدنى مجلسي منه، ولم يضنَّ عليَّ بوقته الثمين.

ولا أنسى أيضا فضل أستاذي الدكتور علي الحمد الذي رعى هذه الرسالة، وانتفعت بملاحظاته القيمة ومكتبته النفسية.

وكذلك أقدم خالص الشكر إلى عضوي لجنة المناقشة: الأستاذ الدكتور نهاد الموسى، وأستاذي الدكتور محيي الدين رمضان على ما تفضلا به من مناقشة ونقد وتوجيه، كان له شأن كبير في تطوير هذه الرسالة والارتقاء بها.

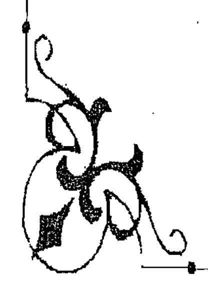
وأسأل الله تعالى أن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم، وهو ولي التوفيق.

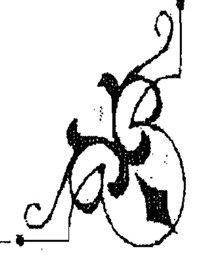
وليد عاطف الأنصاري



التمهيد

تأثر الدراسة النحوية بالمنطق







تأثر الدراسة النحوية بالمنطق

لم يمض وقت طويل بعد وفاة النبي ﷺ، حتى اتسعت أرجاء الدولة الإسلامية، ففي عهد الخلفاء الراشدين فتح العرب بلاد الفرس بالعراق وخراسان، وغيرها من ديار الفرس، وبلاد الروم بالشام وبلاد القبط بمصر ونواحيها.

وهكذا وجد العرب أنفسهم وجها لوجه أمام أمم ذات حضارات قديمة، فاندفعوا يطلبون ما عند هذه الأمم من علوم وثقافات، بما بث الإسلام في نفوسهم من حب العلم، أيا كان مصدره. فنقلوا إلى العربية علوم تلك الأمم وثقافاتها، ونشطت حركة الترجمة نشاطا واسعا، وكانوا قد بدؤوا بترجمة العلوم. فقد ذكر ابن النديم أن خالد بن[1] يزيد بن معاوية بن أبي سفيان (المتوفى سنة ٨٥هـ)، كان أول من تُرجم له كتب الطب والنجوم، وكتب الكيمياء[2]، ثم ما لبث العرب أن تحولوا إلى المعارف النظرية كالفلسفة والمنطق. وقد بدأ عبد الله بن المقفع[3] (المتوفى سنة ١٤٢هـ) بترجمة كتب أرسطو الثلاثة التي في صورة المنطق، وهي كتاب "قاطاغورياس"، وكتاب "باري أرميناس"، وكتاب "أنولوطيقا"[4] .

وسرعان ما أصبح العرب قوامين على علوم القدماء، فلم يكتفوا بفهم هذه العلوم والاحتفاظ بها، بل أضافوا إليها إضافات جليلة، لم يسبقهم إليها أحد من قبل. وهنا يعرض سؤال: هل تأثر النحو العربي بالمنطق الأرسطي؟

ذهب نيلدكه إلى أن التأثير اليوناني الأرسطي في نشأة النحو العربي يجب ألا ينكر[5]، وذهب الدكتور إبراهيم بيومي مدكور إلى أن المنطق الأرسطي قد أثر في النحو العربي، فقال: " وقد أثر فيه المنطق الأرسطي من جانبين: أحدهما موضوعي والآخر منهجي، فتأثر النحو العربي عن قرب أو عن بعد بما ورد على لسان أرسطو في كتبه المنطقية من قواعد نحوية[6] ".

---

(١) انظر ترجمته في الفهرست ٤٩٧، ووفيات الأعيان ٢ / ٢٢٤.
(٢) الفهرست ٤٩٧.
(٣) انظر ترجمته في الفهرست ١٧٢، ووفيات الأعيان ٢ / ١٥١.
(٤) طبقات الأمم ٦٥.
(٥) المنطق الصوري والرياضي ٣٥.
(٦) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ٧ / ٣٣٩.

ويقول دي بور: "وقد أثر منطق أرسطو في علوم اللسان[1]" ويرى كارل بروكلمان أن "الرأي الذي يتكرر دوما عند علماء العرب، وهو أن علم النحو انبثق من العقلية العربية المحضة (كذا)، يغضي النظر عن الروابط بين اصطلاحات هذا العلم ومنطق أرسطو، وفي ما عدا ذلك لا يمكن إثبات وجوه أخرى من التأثير الأجنبي، لا من القواعد اللاتينية ولا من الهندية[2] ".

والحق أن القول بتأثر النحو العربي بالمنطق الأرسطي، على إطلاقه، فيه شيء من التعسف. ويبدو لي أننا ينبغي أن نميز بين مرحلتين في حياة النحو العربي: مرحلة النشأة ومرحلة ما بعد النشأة. وأعني بمرحلة النشأة المرحلة التي تأسس فيها النحو العربي، وتمتد خلال القرنين الأول والثاني للهجرة.

وعندي أن النحو العربي قد نبت ونما في بيئة عربية حتى استوى على سوقه. فقد نشأ النحو العربي لخدمة القرآن الكريم ضبطا وفهما.

يقول أبو الطيب اللغوي (المتوفى سنة ٣٥١هـ): "سمع أبو الأسود رجلا يقرأ: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولِهِۥ﴾ {التوبة: ٣} بكسر اللام، فقال: لا أظن يسعني إلا أن أضع شيئا أصلح به نحو هذا، أو كلام هذا معناه، فوضع النحو[3]". وتكاد تجمع الروايات التاريخية على أن أبا الأسود الدؤلي (المتوفى سنة ٦٧هـ)، هو أول من أسس قواعد النحو العربي ووضع لبناته الأولى. يقول ابن سلام (المتوفى سنة ٢٣١هـ): "وكان أول من أسس العربية وفتح بابها وأنهج سبيلها، ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي ... وإنما قال ذلك حين اضطرب كلام العرب فغلبت السليقيّة[4]، ولم تكن نحوية، فكان سراة الناس يلحنون، ووجوه الناس، فوضع باب الفاعل والمفعول به والمضاف وحروف الرفع والنصب والجر والجزم[5]".

---

(١) تاريخ الفلسفة في الإسلام: ٥٥.

(٢) تاريخ الأدب العربي ٢ / ١٢٤.

(٣) مراتب النحويين ٢٦، وانظر الفهرست ٦٠، ونزهة الألباء ٢٠.

(٤) السليقيّة: هي " اللغة التي يسترسل فيها المتكلم على سليقته أي سجيته وطبيعته من غير تعمد إعراب ولا تجنب لحن " (لسان العرب" سلق).

(٥) طبقات فحول الشعراء ١ / ١٢، وانظر أيضا: مراتب النحويين ٢٤، وطبقات النحويين واللغويين ١١-١٢، الفهرست ٥٩، تهذيب تاريخ دمشق الكبير ٧ / ١٠٧، مقدمة ابن خلدون ٥٤٦-٥٤٧، المزهر في علوم اللغة ٢ / ٣٩٧.

ويذكر أبو الطيب اللغوي أن الناس اختلفوا إلى أبي الأسود الدؤلي "يتعلمون العربية، وفرّع لهم ما كان أصّله، فأخذ ذلك عنه جماعة[1] ".

نفهم من ذلك أن أبا الأسود قد بدأ بوضع قواعد تحفظ اللغة وتضمن سلامتها ثم أخذ ينشر علمه بين تلاميذه. "ولا يُستبعد ذلك، فالرجل ذو ذكاء نادر وجواب حاضر، وبديهة نيّرة، ثم هو بعدُ بليغ أريب مرن الذهن، وحسبك اختراعه (الشكل) الذي عُرف بنقط أبي الأسود للدلالة على الرفع والنصب والجر والتنوين[2] ".

ثم جاء عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (المتوفى سنة ١١٧هـ)، فوسع النحو وطوره ومضى به إلى الأمام. يذكر ابن سلام أنه " كان أول من بعج النحو ومدّ القياس والعلل، وكان معه أبو عمرو بن العلاء، وبقي بعده بقاء طويلا، وكان ابن أبي إسحاق أشدّ تجريدا للقياس، وكان أبو عمرو أوسع علما بكلام العرب ولغاتها وغريبها[3] ".

وكثيرا ما كان ابن أبي إسحاق ينتقد الفرزدق، فها هو ذا ينتقده " في مديحه يزيد بن عبد الملك:

مُسْتَقْبِلِينَ شَمَالَ الشَّأمِ — تَضْرِبُنَا   بِحَاصِبٍ كَنَدِيفِ القُطْنِ مَنْثُورِ[4]
عَلَى عَمَائِمِنَا يُلْقَى وَأَرْحُلِنَا-   عَلَى زَوَاحِفَ تُزْجَى مُخُّها رِيرِ

---

(١) مراتب النحويين: ٣٠.
(٢) في أصول النحو ١٦١.
(٣) طبقات فحول الشعراء ١ / ١٤.
(٤) ديوان الفرزدق ١ / ٢١٣.
ورواية الديوان:

مُسْتَقْبِلِينَ شَمَالَ الشَّأمِ - تَضْرِبُنَا   بِحَاصِبٍ كَنَدِيفِ القُطْنِ مَنْثُورِ
عَلَى عَمَائِمِنَا يُلْقَى وَأَرْحُلِنَا-   عَلَى زَوَاحِفَ نُزْجِيها مَحاسِيرِ

وعلى هذه الرواية فلا شاهد فيه.
الشمال: ريح تهب من قبل الشأم، الحاصب: ما تناثر من دقاق البرد والثلج.
مخ رير: مخ ذائب فاسد من الهزال (لسان العرب: شمل / حصب / رير).
لم يستشهد بهما النحويون في ما اطلعت عليه من كتبهم.

قال ابن أبي إسحاق: أسأتُ، إنما هي ريرٌ، وكذلك قياس النحو في هذا الموضع، وقال يونس: والذي قال حسن جائز، فلما ألحوا على الفرزدق قال: " على زواحفَ نُزْجيها محاسيرِ[1] ".

ومعنى ذلك أن مجموعة من القواعد النحوية قد توافرت بين يدي عبد الله ابن أبي إسحاق، وأصبحت لديه معيارا للصواب والخطأ. ويبدو أن الرجل قد ضرب بسهم وافر في علم النحو. فلما سئل عن علمه يونس بن حبيب (المتوفى سنة ١٨٢هـ)، قال: " هو والنحو سواء — أي هو الغاية[2] ".

ويبدو لي أنّ كلا من أبي الأسود الدؤلي، وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي لم يكن بين يديه شيء من المنطق الأرسطي الذي ترجمه ابن المقفع، وذلك لأن ترجمة المنطق الأرسطي إلى اللغة العربية، قد تمت في ما أرى، بعد وفاة الرجلين. وخاصة إذا علمنا أن ولادة ابن المقفع كانت سنة ١٠٦[3]هـ.

والذين يزعمون أن النحو العربي قد تأثر بالمنطق اليوناني، يرون أن هذا التأثر قد تم في العصر العباسي، عندما أصبحت بغداد مركزا للثقافة العربية[4].

فإذا انتقلنا إلى كتاب سيبويه (المتوفى سنة ١٨٠هـ)، وجدنا عملا نحويا ناضجا، حتى بلغ الإعجاب به كل مبلغ، فقال أبو عثمان المازني (المتوفّى سنة ٢٤٧هـ): "من أراد أن يعمل كتابا كبيرا في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحي[5] ". وقال صاعد الأندلسي (المتوفى سنة ٤٦٢هـ): "لا أعرف كتابا ألف في علم من العلوم قديمها وحديثها، فاشتمل على جميع ذلك العلم، وأحاط بجميع أجزاء ذلك الفن، غير ثلاثة كتب، أحدها كتاب "المجسطي" ... في علم الهيئة والفلك والنجوم (وهو لبطليموس)، والثاني كتاب "أرسطاطاليس" في علم صناعة المنطق، والثالث كتاب "سيبويه" البصري في علم النحو العربي. فإن هذه الكتب الثلاثة لا يشذ عن كل واحد منها من أصول علمه، ولا من فروعه إلا ما لا خطر له، ولله

(١) طبقات فحول الشعراء ١ / ١٧.

(٢) طبقات فحول الشعراء ١ / ١٥.

(٣) الأعلام ٤ / ١٤٠ " لم أعثر على السنة التي ولد فيها ابن المقفع في أي مصدر قديم".

(٤) GREEK ELEMENTS IN ARBIC LINGUISTIC THINKING : 8.

(٥) الفهرست ٧٧، ونزهة الألباء ٥٦.

وحده مزية الإحاطة وفضيلة التمام، لا رَبّ غيره[1] ". فهل تأثر كتاب سيبويه بمنطق أرسطو؟

إن شبهة اتصال النحو العربي بالمنطق الأرسطي تأتي من جوانب عدة هي:

١. التعريف (الحد)   ٢. الجملة   ٣. التعليل   ٤. أقسام الكلام .

١. التعريف (الحد):

عمد الدكتور عبده الراجحي إلى مقابلة النصوص في منطق أرسطو وكتاب سيبويه معتمداً على الترجمة الإنجليزية[2] الموثقة، واستطاع أن يثبت أنّ سيبويه لم يتصل بالتعريف كما ورد عند أفلاطون، أو كما ورد في منطق أرسطو، يقول: "وكتاب سيبويه يكاد يخلو من التعريف على وجه العموم فهو مثلا لم يعرّف الفاعل ولا الحال ولا البدل ولا غير ذلك من أبواب النحو، وهو يكتفي في الأغلب الأعم بذكر اسم الباب، ثم يبدأ مباشرة في عرض القواعد المستخلصة من الاستعمال،...ومن النادر جدا أن نجد عنده تعريفا كالتعريف الذي قدمه عن الفعل بأنه " أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع[3]" وإنما جُلّ تعريفاته تقوم على التمثيل كقوله: "الاسم: رجل، وفرس، وحائط[4] "، أو تمييز المعرف بشيء من خواصه كقوله: "والتضعيف أن يكون آخر الفعل حرفان من موضع واحد، وذلك نحو رددت ووددت واجترت وانقددت واستعددت[5] ".

وهكذا فإن كتابه كله على شموله لا يخرج عن هذه الأمثلة من التعريف، وهو دليل على أنه لم يطبق المنهج الأرسطي فيه، وقد يكون دليلا على أنه لم يعرف هذا الأصل في المنطق الأرسطي معرفة كان من الجائز أن يبدو لها أثر في الكتاب قبولا أو رفضا[6].

---

(١) طبقات الأمم ٣٩ – ٤٠.

(٢) Aristotle: The Works of Aristotle, translated into English, edited by J . A. Smith and W . D. Ross Volume 1, Containing Categories; on interpretation, Prior Analytics, Posterier Analytics, Topics. Oxford University Press; London 1928.

(٣) كتاب سيبويه ١ / ١٢.   (٤) كتاب سيبويه ١ / ١٢.

(٥) كتاب سيبويه ٣ / ٥٢٩ – ٥٣٠.   (٦) النحو العربي والدرس الحديث ٧٢-٧٣.

٢. الجملـــة:

عرّف أرسطو الجملة بأنها قسم من كلام له معنـى، ولبعـض أجزائـها معنـى مستقل باعتباره لفظا وإن كان لا يعـبر عـن حكـم. ولم يـهتم أرسـطو إلا بالجملـة الخبرية، وذلك لأن المنطق يقوم على فكرة القياس، وهو يتكون من ثـلاث قضايـا: مقدمتين ونتيجة، وكل منها تثبت أو تنفي شـيئا، وكـل جملـة تتكـون مـن موضـوع ومحمول ... وكان أرسطو يقدم المحمول على الموضوع[١] .

ونحن وإن كنا لا نجد عنـد سـيبويه تعريفـا للجملـة، فإننـا نجـد عنـده فكـرة واضحة عن المسند والمسند إليه. يقول سيبويه في باب المسند والمسند إليه: "وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا، فمن ذلـك الاسـم المبتـدأ والمبني عليه. وهو قولك عبد الله أخوك، وهذا أخوك. ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلا بد للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بدّ من الآخـر في الابتـداء ... واعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء ... فالمبتدأ أول جزء كما كـان الواحـد أول العدد[٢] ".

فالمبتدأ في الجملة الاسمية هو المسند إليه، والخبر هو المسند. وأمـا في الجملـة الفعلية، فالفاعل هو المسند إليه والفعل هو المسند. وكـل مـن المسـند والمسـند إليـه أساس في الجملة لا يستغني أحدهما عن الآخر.

والمفهوم من كلام سـيبويه أن المبتـدأ أهـم مـن الخـبر لأنـه الأسـاس الأول، والخبر مبني عليه. وهذا مختلف عن مفهوم أرسطو للموضوع والمحمول[٣]. فإذا كـان الأول والأهـم عند سيبويه هو المبتدأ، فإن الأول والأهم عند أرسطو هـو المحمـول، فهو المقدم، كما رأينا آنفا. ومن ثم فإنه لا تطابق بين الخبر والمحمول.

---

(١) النحو العربي والدرس الحديث ١٠٠-١٠١.

(٢) كتاب سيبويه ١ / ٢٣- ٢٤.

(٣) الموضوع ذات مشخصة تطلق عليها صفة من الصفات، والمحمول صفة تطلـق إيجابـا أو سـلبا علـى موضوع مشخص بالذات. (المنطق الصوري والرياضي ١٢١، ١٢٦).
فالموضوع والمحمول هما إذاً المسند إليه والمسند.

"وأصل المبتدأ أن يكون معرفة، وأصل الخبر أن يكون نكرة[١]". ومع ذلك فقد يتساويان في التعريف، فإذا وقع هذا، فالمقدم عند النحاة هو المبتدأ، كقولنا زيد المنطلق، والله ربنا، ومحمد نبينا[٢] .

وإذا كان أرسطو قد قصر اهتمامه على الجملة الخبرية، فإن سيبويه قد تعرض في كتابه للحديث عن تراكيب الجملة الخبرية والإنشائية. وقد عرّف ابن جني (المتوفى سنة ٣٩٢هـ) الجملة فقال: "أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل، نحو زيد أخوك، وقام محمد، وضرب سعيد، وفي الدار أبوك، وصه، ومه، ورويد، وجاء وعاء في الأصوات، وحسّ ولبّ، وأفّ وأوّه، فكل لفظ استقل بنفسه، وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام[٣]".

فالجملة عند ابن جني تشمل الخبر والإنشاء. من ذلك كله يتبين لنا أن النحو العربي لم يتأثر بتعريف أرسطو للجملة، لا في مرحلة النشأة ولا في المرحلة التالية.

٣. التعليل:

العلة في المنطق الأرسطي هي علة " نظرية ... تبحث في الصورة وليس في المادة[٤]"، أما العلة في النحو العربي فهي علة حسيّة. يقول ابن جني: "اعلم أن علل النحويين — وأعني بذلك حذّاقهم المتقنين، لا ألفافهم المستضعفين — أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين، وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك حديث علل الفقه. وذلك أنها إنما هي أعلام وأمارات، لوقوع الأحكام[٥] ".

وهكذا نلاحظ أن هناك اختلافا في طبيعة العلة بين منطق أرسطو والنحو العربي. ولعل أصول الفقه هو الذي أوحى إلى النحاة بفكرة التعليل، فالعلة عند

---

(١) شرح المفصل ١ / ٨٥.
(٢) شرح المفصل ١ / ٩٨.
(٣) الخصائص ١ / ١٧.
(٤) النحو العربي والدرس الحديث ٧٠.
(٥) الخصائص ١ / ٤٨.

الفقهاء دعامة رئيسة من دعائم القياس. والقياس في الفقه هو: "إلحاق أمر بآخر في الحكم الشرعي لاتحاد بينهما في العلة[1] ".

وتذكر المصادر أن أول من تصدى لشرح العلل في النحو العربي، هو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي[2] .

٤. أقسام الكلام:

إن أول من قسم الكلام العربي إلى اسم وفعل وحرف، هو علي بن أبي طالب (المتوفى سنة ٤٠هـ)، كرم الله وجهه، وذلك في أثناء توجيهاته إلى أبي الأسود الدؤلي في وضع النحو. إذ قال له: "انحُ هذا النحو وأضف إليه ما وقع إليك[3] ".

وهكذا نرى أن النحو العربي قد وضعت دعائمه واكتملت قواعده، والبيئة الإسلامية بريئة من المنطق الأرسطي. قال أبو سليمان[4] المنطقي: "نحو العرب فطرة، ونحونا فطنة[5]". فهو يشهد أن النحو العربي انبثق من فطرة العرب، وأن المنطق فطنة، باعتبار أن "المنطق نحو التفكير البشري"[6] .

وفي رأيي أن الباحثين الذين زعموا تأثر النحو العربي بالمنطق الأرسطي في فترة النشأة قد تسرعوا في إصدار أحكامهم. يقول الدكتور عبد الرحمن السيد: "أما هؤلاء السادة المؤرخون الذين وجدوا مشابهة قليلة بين النحو العربي والمنطق اليوناني، والذين راعهم أن يجدوا العرب قد قسموا الكلمة إلى اسم وفعل وحرف،

---

(١) الفقه الإسلامي في ثوبه الجديد – الجزء الأول – المدخل الفقهي العام، ٧٣.

(٢) طبقات النحويين واللغويين ٣١، نزهة الألباء ٢٧.

(٣) نزهة الألباء ١٨.

(٤) هو محمد بن طاهر بن بهرام المنطقي السجستاني، كان عالما بالحكمة والفلسفة والمنطق، من أهل سجستان، سكن بغداد، وقرأ على متّى بن يونس المتوفى سنة ٣٢٨هـ. أقبل عليه العلماء والحكماء، وكان عضد الدولة فناخسرو شاهنشاه يكرمه ويفخمه. من مؤلفاته: مقالة في مراتب قوى الإنسان، ورسالة في اقتصاص طرق الفضائل ورسالة في المحرك الأول، وشرح كتاب أرسطو، توفي نحو ٣٨٠هـ، انظر الفهرست ٣٦٩، وتاريخ حكماء الإسلام ٨٢، وأخبار العلماء ١٨٥-١٨٦، وعيون الأنباء ٤٢٧-٤٢٨، والأعلام ٦/ ١٧١).

(٥) الإمتاع والمؤانسة: ٢ / ١٣٩.

(٦) تاريخ الفكر العربي إلى أيام ابن خلدون ١٠٩.

كما قسم فلاسفة اليونان الكلام إلى اسم وفعل ورباط، والذين وجدوا في النحو العربي من الأصول والمصطلحات ما يقارب أو يماثل شبيهتها في المنطق اليوناني، فاتجهوا إلى أن العرب قد تأثروا باليونان في نحوهم، إن لم يكن قد نقلوا أصوله عنهم، فهم في ما يبدو لي واهمون في ما ذهبوا إليه، أو فاقدو الثقة بكل ما هو عربي[1]".

وعندي أن النحو العربي قد تأثر في فترة النشأة بعلم أصول الفقه وعلم الكلام. وعلم أصول الفقه "هو العلم بالقواعد والبحوث التي يتوصل بها إلى استفادة الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية[2] ". وهي القرآن الكريم والسنة النبوية والإجماع والقياس. وترجع نشأة هذا العلم إلى عهد الصحابة، رضي الله عنهم[3]. فقد كان للفقهاء الصحابة الفضل في إرساء قواعده، "وعن هؤلاء الفقهاء أُخذت معظم القوانين التي يُحتاج إليها في استفادة الأحكام[4] ". وكان أول من كتب في علم أصول الفقه الشافعي[5]، (المتوفى سنة ٢٠٤هـ).

أما علم الكلام فهو "علم يتضمن الحجاج عن العقائد الإيمانية بالأدلة العقلية والرد على المبتدعة المنحرفين في الاعتقادات عن مذاهب السلف وأهل السنة، وسرُّ هذه العقائد الإيمانية هو التوحيد[6]".

ونجد البذور الأولى لهذا العلم في القرآن الكريم، ويبدو ذلك في الرد على مزاعم المشركين، على نحو ما ورد في سورتي البقرة والأنعام. وأعتقد أن علم الكلام قد نما في زمن علي بن أبي طالب بعد معركة صفين سنة ٣٦هـ، إذ خرج عليه جماعة من اتباعه لقبوله كرها بالتحكيم مع معاوية بن أبي سفيان[7] (المتوفى

(١) مدرسة البصرة النحوية ١٠٠.
(٢) علم أصول الفقه ١٢.
(٣) مقدمة ابن خلدون ٤٥٣- ٤٥٤.
(٤) مناهج البحث عند مفكري الإسلام ٦٦.
(٥) مقدمة ابن خلدون ٤٥٥.
(٦) مقدمة ابن خلدون ٤٥٨.
(٧) تاريخ الفكر العربي ٢٠٨.

سنة ٦٠هـ). وتثور بين علي وأصحابه وبين الخوارج مناظرات في مسألة التحكيم، تقوم على الجدل واستمداد الحجة من القرآن الكريم[١] .

وبعد الفتح العربي دخل في الإسلام أفواج من اليهود والنصارى والمجوس من فرق مختلفة ومذاهب شتى، فكانوا يسألون علماء المسلمين أسئلة حول العقيدة الإسلامية وكان علماء المسلمين يردون عليهم[٢]. ومن هنا نشأ علم الكلام ونما. فهو كما ترى ابن البيئة الإسلامية. ويذكر التهانوي (المتوفى في القرن الثاني عشر الهجري) أن هذا العلم نشأ على يد العلماء المسلمين، غير معتمد على أي علم آخر. يقول: "ولم يرضوا أن يكونوا محتاجين فيه إلى علم آخر أصلا[٣] ".

ولعل السبب في تسميته بهذا الاسم يعود إلى أبرز قضية عالجها وهي خلق القرآن (قدمه أو خلقه). وقد دار الخلاف حول القرآن الكريم في السؤال التالي: أكلام الله هو أم لا؟ من أجل ذلك عُرف هذا الفن كله باسم "علم الكلام[٤] ".

وفي رأيي أن أصول الفقه قد وجه النحاة إلى استنباط قواعد مطردة للغة العربية، على نحو ما كان يفعل الفقهاء في الفقه، وأنّ علم الكلام قد أكسبهم قدرة على مناظرة الخصم والرد عليه وقرع الحجة بالحجة، مما جعل الطابع العقلي بارزاً في النحو العربي.

أما في مرحلة ما بعد النشأة، أي منذ القرن الثالث الهجري، فقد "كان للمنطق سلطان كبير على العقول في العصر العباسي، وكان من جراء ذلك أن اصطبغت طريقة الجدل والبحث والتعبير والتدليل صبغة غير التي كانت تُعرف من قبل[٥]". وبدأ تأثير المنطق اليوناني يظهر في كتابات النحويين.

---

(١) تاريخ الطبري ٥ / ٦٤ – ٦٦.
(٢) تاريخ الفكر العربي ٢٠٨.
(٣) كشاف اصطلاحات الفنون ١ / ٣٣.
(٤) تاريخ الفكر العربي ٢٠٣-٢٠٤.
(٥) ضحى الإسلام ١ / ٢٧٥.

يقول المبرد (المتوفى سنة ٢٨٥هـ): "فأما طلحة، فلو قلت في جمعها طلحتون، للزمك أن تكون أنثته وذكرته في حال. وهذا هو المحال[١]". وكلمة "المحال" هي من اصطلاحات المناطقة[٢] .

وفي حديثه عن الأفعال يرى أن الأصل فيها ألا تعرب "لأنّ الإعراب لا يكون إلا بعامل، فإذا جعلت لها عوامل تعمل فيها، لزمك أن تجعل لعواملها عوامل، وكذلك لعوامل عواملها إلى ما لانهاية[٣]. وهو في حديثه هذا متأثر بنظرية التسلسل عند المناطقة[٤] .

على أن تأثير المنطق اليوناني عند المبرد يبدو ضئيلا خفيفاً، ولعل السبب في ذلك يعود إلى أن تأثير كتاب سيبويه كان لا يزال طاغيا. حتى إذا انتقلنا إلى القرن الرابع الهجري، وجدنا المنطق أوضح ظهورا وأعمق أثرا في الحياة الفكرية. حتى إنَّ هذا القرن قد شهد صراعا بين المنطق والنحو، يبدو ذلك من المناظرة[٥] التي عقدها الوزير ابن الفرات (المتوفى سنة ٣٢٠هـ)، بين الفيلسوف متّى بن يونس (المتوفى سنة ٣٢٨هـ) والنحوي أبي سعيد السيرافي (المتوفى سنة ٣٦٨هـ).

وفيها يسأل أبو سعيد متّى بن يونس عن المنطق، ماذا يعني به؟ فيقول متّى: "أعني به أنه آلة من الآلات، يعرف به صحيح الكلام من سقيمه، وفاسد المعنى من صالحه كالميزان، فإني أعرف به الرجحان من النقصان، والشائل من الجانح" فيرد عليه أبو سعيد ويسأله عن معنى حرف واحد دائر في كلام العرب، وهو الواو، ويقول له: "فاستخرج أنت معانيه من ناحية منطق أرسطاطاليس الذي تدل به وتباهي بتفخيمه . . . فبُهت متّى وقال: هذا نحو، والنحو لم أنظر فيه، لأنه لا حاجة بالمنطقي إلى النحو، وبالنحوي حاجة إلى المنطق، لأن المنطق يبحث عن المعنى، والنحو يبحث عن اللفظ، فإن مرّ المنطقي باللفظ فبالعرض، وإن عبّر النحوي بالمعنى فبالعرض، والمعنى أشرف من اللفظ، واللفظ أوضع من المعنى . . . يكفيني

---

(١) المقتضب ٤ / ٨.
(٢) المنطق الصوري والرياضي ٩٦ – ٩٨.
(٣) المقتضب ٤ / ٨.
(٤) مدرسة البصرة النحوية ٣٦٤.
(٥) انظر النص الكامل لهذه المناظرة في كتاب الإمتاع والمؤانسة ١ / ١٠٧، ومعجم الأدباء ٨ / ١٩٠.

من لغتكم هذه: الاسم والفعل والحرف، فإني أتبلّغ بهذا القدر إلى أغراض قد هذبتها لي يونان".

ونلاحظ هنا أنّ متّى يتهم النحو العربي بتعلقه باللفظ دون المعنى، لكن أبا سعيد سرعان ما يرد عليه، وينفض عن النحو هذه التهمة، فيقول له: "أخطأت، لأنك في هذا الاسم والفعل والحرف فقير إلى وضعها وبنائها، على الترتيب الواقع في غرائز أهلها، وكذلك أنت محتاج بعد هذا إلى حركات هذه الأسماء والأفعال والحروف، فإن الخطأ والتحريف في الحركات كالخطأ والفساد في المتحرّكات. وهذا باب أنت وأصحابك ورهطك عنه في غفلة.

ثم يوضح أبو سعيد رأيه مبينا العروة الوثقى التي تربط النحو بالمعنى، فيقول: "معاني النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته، وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير، وتوخّي الصواب في ذلك، وتجنب الخطأ في ذلك".

ونحن نرى أن هذه المناظرة تكشف النقاب عن موقف النحويين أمام هجوم المنطق على الساحة الفكرية. ويبدو أن المنطق امتزج بالنحو، عند بعض النحويين، ويصبح من الضروري الفصل بينهما، وينهض لهذه المهمة أبو القاسم الزجاجي (المتوفى سنة ٣٣٧هـ)(١).

يقول الزجاجي في حد الاسم: "الاسم في كلام العرب ما كان فاعلا أو مفعولا أو واقعا في حيِّز الفاعل والمفعول به. هذا الحد داخل في مقاييس النحو وأوضاعه، وليس يخرج عنه اسم البتة. ولا يدخل فيه ما ليس باسم، وإنما قلنا في كلام العرب، لأنا له نقصد، وعليه نتكلم، ولأن المنطقيين، وبعض النحويين قد حدّوه حدا خارجا عن أوضاع النحو، فقالوا: الاسم صوت موضوع دال باتفاق على معنى غير مقرون بزمان. وليس هذا من ألفاظ النحويين، ولا أوضاعهم. وإنما هو من كلام المنطقيين، وإن كان قد تعلق به جماعة من النحويين. وهو صحيح على

(١) اختُلف في تاريخ وفاة الزجاجي، فقيل توفي سنة ٣٣٧هـ، وقيل سنة ٣٣٩هـ، وقيل سنة ٣٤٠هـ، (انظر طبقات النحويين واللغويين ١١٩، وإنباه الرواة على أنباه النحاة ٢ / ١٦٠، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ٢/ ٧٧).

أوضاع المنطقيين ومذهبهم، لأن غرضهم غير غرضنا، ومغزاهم غير مغزانا، وهو عندنا على أوضاع النحو غير صحيح، لأنه يلزم منه أن يكون كثير من الحروف أسماء؛ لأن من الحروف ما يدل على معنى دلالة غير مقرونة بزمان، نحو إنّ ولكنّ وما أشبه ذلك[١] ".

فهو كما ترى قد ذكر حدّ النحويين للاسم، ثم ذكر حدّ المنطقيين له، وأشار إلى أن حدّ كل من الطرفين مختلف عن الآخر، لكنه صحيح على أوضاعه. وقد أخطأ بعض النحويين عندما اختلط عليهم الأمر، فتبعوا المنطقيين في حدّهم للاسم. وذلك لأن حدّهم للاسم جاء خارجا عن أوضاع النحو.

فالزجاجي إذاً يريد أن يبين أن مذهب النحويين شيء، ومذهب المنطقيين شيء آخر، وهو حريص على أن يحافظ النحو على صفائه ونقائه.

ومع ذلك فقد وقع الزجاجي تحت تأثير المنطق اليوناني، ففي حدّه للاسم حرص على أن يكون هذا الحدّ جامعا مانعا، كما هو الشأن عند المناطقة[٢]، إذ قال "وليس يخرج عنه اسم البتة، ولا يدخل فيه ما ليس باسم" كما مر آنفا.

على أن بعض النحويين قد أفرطوا في الاعتماد على المنطق، وأوغلوا فيه، مما أورثهم تعقيدا في الأسلوب وإبهاما في الكلام، وكان من هؤلاء النحويين علي بن عيسى الرماني (المتوفى سنة ٣٨٤هـ)"، وكان "من أئمة الاعتزال والكلام والمنطق، ومن أكثر العلماء احتفاء بهذه العلوم العقلية الجدلية وتأليفا فيها[٣]". وكان يمزج كلامه بالمنطق[٤] "، مما جعل كلامه في النحو صعبا مستغلقا، حتى " قال بعض أهل الأدب: كنا نحضر عند ثلاثة مشايخ من النحويين، فمنهم من لا نفهم من كلامه شيئا، ومنهم من نفهم بعض كلامه دون البعض (كذا) ومنهم من نفهم جميع كلامه، فأما من لا نفهم من كلامه شيئا، فأبو الحسن الرماني، وأما من نفهم بعض كلامه دون البعض (كذا)، فأبو علي الفارسي، وأما من نفهم جميع كلامه، فأبو

---

(١) الإيضاح في علل النحو ٤٨.
(٢) انظر منطق أرسطو ٢ / ٤١٤، وانظر أيضا المنطق الصوري والرياضي ٧٦-٧٧.
(٣) الرماني النحوي ٢٢٨.
(٤) نزهة الألباء ٢٣٤، ومعجم الأدباء ١٤ / ٧٤.

سعيد السيرافي[1] " وقد انتقد أبو علي الفارسي (المتوفى سنة ٣٧٧هـ)، مذهب الرماني في مزجه المنطق بالنحو، فقال: "إن كان النحو ما يقوله أبو الحسن الرماني، فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء[2]".

وبعد القرن الرابع الهجري يبرز تأثير المنطق الأرسطي في النحو العربي بروزا واضحا، إن في التعريف، وإن في استخدام المصطلح الفلسفي. انظر إلى الزمخشري (المتوفى سنة ٥٣٨هـ)، يقول في تعريف الكلمة "الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع، وهي جنس تحته ثلاثة أنواع: الاسم والفعل والحرف[3]". ويقول أرسطو: ("التعريف هو القول الدال على ماهية الشيء"، وماهية الشيء تتركب من الجنس والفصل النوعي، ولهذا فإن التعريف يتركب من الجنس والفصل النوعي)[4].

وهكذا نرى أن كتابات النحويين بدأت تتأثر بالمنطق الأرسطي منذ القرن الثالث الهجري، لكن هذا التأثر كان "في تنظيم النحو وتهذيبه، وفي بعض مصطلحاته وأساليبه، وفي طرق الحجاج والمناقشة فيه[5] ". يقول آدم متز: "وأما أئمة اللغة في القرن الرابع الهجري، فقد شعروا بالحاجة إلى منهج يسيرون عليه، وإلى تناول مادة بحثهم على طريقة منظمة، وقد كان لمعرفة العرب بعلوم اليونان اللسانية[6] أثر كبير في ذلك[7] ".

وربما كان أوضح مثل لهذا التأثر كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف، وكتاب أسرار العربية للأنباري (المتوفى سنة ٥٧٧هـ)، وكتاب شرح المفصل لابن يعيش (المتوفى سنة ٦٤٣هـ).

---

(١) نزهة الألباء ٢٣٤، ومعجم الأدباء ١٤ / ٧٥.
(٢) نزهة الألباء ٢٣٤، ومعجم الأدباء ١٤ / ٧٤-٧٥.
(٣) المفصل ٦.
(٤) المنطق الصوري والرياضي ٧٦، وانظر أيضا الأصول - للدكتور تمام حسان ٥٧-٥٨.
(٥) مدرسة البصرة النحوية ١٠١.
(٦) يقصد بعلوم اليونان اللسانية، المنطق الأرسطي، لأن أرسطو اعتمد في منطقه على اللغة اليونانية، (انظر من أسرار اللغة: ١٣٣).
(٧) الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ١ / ٤٣٥.

ومع ذلك، فإن دخول المنطق إلى النحو لم يكن مفيدا كله. نعم إن النحو قد استفاد من المنطق من حيث التنظيم والتهذيب ووضوح الفكرة واستخدام بعض المصطلحات، لكن التمادي في المنطق، على يد بعض النحويين، قد حمّل النحو ما لا يطيق، وأرهقه من أمره عسرا.

قال ابن خلدون (المتوفى سنة ٨٠٨هـ): "فأصبحت صناعة العربية كأنها من جملة قوانين المنطق العقلية أو الجدل، وبعدت عن مناحي اللسان وملكته. وما ذلك إلا لعدولهم عن البحث في شواهد اللسان وتراكيبه، وتمييز أساليبه، وغفلتهم عن المران في ذلك للمتعلم، فهو أحسن ما تفيده الملكة في اللسان. وتلك القوانين إنما هي وسائل للتعليم، لكنهم أجروها على غير ما قُصد بها، وأصاروها علما بحتا وبعدوا عن ثمرتها[١] ".

ويعني ابن خلدون بصناعة العربية، علم النحو المستنبط من كلام العرب، وهو العلم الذي يقفنا على معرفة قوانين اللغة العربية ومقاييسها[٢]. لكن ابن خلدون يشير إلى الفرق بين علم النحو واللغة، فيرى أن تعلم اللغة العربية وحصول الملكة اللغوية، لا يتحقق للمتعلم بمعرفة قوانين النحو فحسب، وإنما هو " بكثرة الحفظ من كلام العرب، حتى يرتسم في خياله المنوال الذي نسجوا عليه تراكيبهم، فينسج هو عليه. ويتنزّل بذلك منزلة من نشأ معهم وخالط عباراتهم في كلامهم حتى حصلت له الملكة المستقرة في العبارة عن المقاصد على نحو كلامهم[٣]".

ويثني ابن خلدون على كتاب سيبويه لأنه لم يقتصر على قواعد النحو فقط "بل ملأ كتابه من أمثال العرب وشواهد أشعارهم وعباراتهم[٤]". وإنما ينتقد ابن خلدون النحاة الذين صرفوا كل عنايتهم للقواعد النحوية، وأرادوا زجّ اللغة في أسر المنطق وإخضاعها لقوانينه الصارمة. والحق أنّ هناك فرقا بين اللغة والمنطق.

---

(١) مقدمة ابن خلدون ٥٦١.

(٢) مقدمة ابن خلدون ٥٤٦، ٥٦٠.

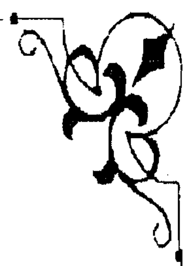
(٣) مقدمة ابن خلدون ٥٦٠.

(٤) مقدمة ابن خلدون ٥٦١.

فاللغة تهتم بالألفاظ والتراكيب وعلاقتها بالمعنى، أما المنطق فيبحث في الفكر، ويهتم بمعرفة القوانين التي تهدي الإنسان نحو طريق الصواب[1] .

يقول فندريس: "إذا حاولنا أن ندخل في مسائل النحو شيئا من النظام بتصنيفها وفقا للمنطق، رأينا أنفسنا منساقين إلى توزيعها توزيعاً تحكمياً، فطورا نرانا نفرق بين مسائل ذات صفة نحوية واحدة في فصيلتين متميزتين من فصائل المنطق (وفي ذلك إكراه للغة)، وطورا نرانا نجمع في فصيلة نحوية واحدة مسائل لا يربط بينها شيء من المنطق، (وفي ذلك إكراه للعقل). فالأيسر إذاً أن نختار طريقة وسطا بين هاتين الطريقتين من طرق التصنيف. وفي ذلك تبرير (كذا) لمسلك النحاة الذين لا نعدم أن نجد قيمة نحوية في مصطلحاتهم، وإن كانت تحكمية وخالية من المنطق في غالب الأحيان. والشيء الوحيد الذي نطالبهم به، هو أن تكون تصنيفاتهم، وقد ضحوا فيها بالمنطق، متفقة مع الأوضاع النحوية للغة التي يدرسونها[2]".

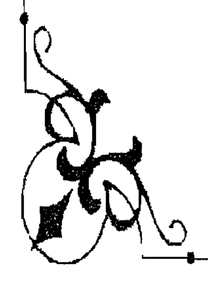
(١) إحصاء العلوم ٦٧.
(٢) اللغة ١٥٣.



الباب الأول

الفصل الأول: العلة وعلاقتها بالعامل

الفصل الثاني: قسمة العامل إلى لفظي ومعنوي






الفصل الأول

العلة وعلاقتها بالعامل

نشأة العلة وتطورها:

العلة النحوية هي تفسير ظاهرة من الظواهر اللغوية، وتوضيح الأسباب التي أدت إلى وجودها. والإنسان منذ القدم، كان يفكر في ما حوله، ويلتمس له العلل والأسباب، حتى إذا أبصر العلة أو السبب اقتنع به، وقد فكر العرب في لغتهم، وشغفوا بها وعرفوا أسرارها، فتوصلوا بطبعهم وسجيتهم إلى تعليل بعض ما ينطقون به. من ذلك مثلا ما حكاه الأصمعي (المتوفى سنة ٢١٦هـ)، عن أبي عمرو بن العلاء (المتوفى سنة ١٥٤هـ). "قال: سمعت رجلا من اليمن يقول: فلان لغوب (أحمق)، جاءته كتابي فاحتقرها، فقلت له: أتقول جاءته كتابي؟ ! قال: نعم، أليس بصحيفة؟[١] ".

فهذا العربي اعتل لكلامه بالحمل على المعنى. ووجد ابن جني في هذا الخبر حافزا للعلماء على أن يسلكوا سبيل التعليل في اللغة اقتداء بهذا الأعرابي، فقال: "أفتراك تريد من أبي عمرو وطبقته، وقد نظروا وتدربوا، وقاسوا وتصرفوا، أن يسمعوا أعرابيا جافيا غفلا، يعلل هذا الموضع بهذه العلة، ويحتج لتأنيث المذكر بما ذكره، فلا يهتاجوا هم لمثله، ولا يسلكوا فيه طريقته، فيقولوا: فعلوا كذا لكذا، وصنعوا كذا لكذا، وقد شرع العربي ذلك ووقفهم على سمته وأمّه"[٢] .

ومن تعليلات العرب أيضا ما رواه ابن جني نقلا عن سيبويه قال: "قال سيبويه حدثنا من نثق به أن بعض العرب قيل له أما بمكان كذا وكذا وجذ[٣]؟ فقال: بلى وجاذا، أي أعرف بها وجاذا، وقال أيضاً: سمعنا بعضهم يدعو على غنم رجل، فقال: اللهم ضبعا وذئبا، فقلنا له: ما أردت؟ فقال: أردت: اللهم اجمع

---

(١) الخصائص ١ / ٢٤٩، ونزهة الألباء ٣٥، والاقتراح ١٣٧.
(٢) الخصائص ١ / ٢٤٩.
(٣) الوجذ: النقرة في الجبل تمسك الماء. (لسان العرب / وجذ).

فيها ضبعا وذئبا، كلهم يفسر ما ينوي. فهذا تصريح منهم بما ندعيه عليهم وننسبه إليهم[1]".

وأنت ترى أن هذا العربي قد علل كلامه بالحذف لكثرة الاستعمال، وإن لم يذكر ذلك صراحة. ويعلق سيبويه على هذا الخبر، فيقول: "وإنما سهل تفسيره عندهم لأن المضمر قد استعمل في هذا الموضع عندهم بإظهار[2] ".

وأنت تلاحظ أن تعليلات العرب هذه مطبوعة بالطابع الفطري، وكان العرب يعتمدون فيها على طبعهم وسليقتهم. وننتقل إلى التعليل عند نحاة العربية فنجده قديما يرافق النحو منذ نشأته. يذكر ابن سلام أن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي "كان أول من بعج النحو ومدّ القياس والعلل[3]". وهكذا فقد كان عبد الله بن أبي إسحاق أول من تصدى لشرح العلل النحوية. ومن تعليلاته ما تذكره المصادر من أنه كان يتعقب الفرزدق، وينتقده كثيرا، من ذلك مثلا انتقاده للفرزدق في مديحه يزيد بن عبد الملك، وقد مرّ ذكره، ومن ذلك أيضا أن ابن أبي إسحاق سمع الفرزدق ينشد:

وَعَضُّ زَمَانٍ يا ابنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ مِنَ المَالِ إلاَّ مُسْحَتاً أوْ مُجَلَّفُ[4]

فقال له ابن أبي إسحاق: على أي شيء ترفع أو مُجلَّفُ؟ فقال: على ما يسوؤك وينوؤك[5]. فابن أبي إسحاق يرى أنه كان ينبغي على الفرزدق أن ينصب "مُجلَّفُ"، باعتبارها معطوفة على منصوب، وهو "مُسْحَتا". إلا أن أبا عمرو بن

---

(١) الخصائص ١ / ٢٤٩- ٢٥٠، وانظر كتاب سيبويه ١ / ٢٥٥-٢٥٦، والرواية في كتاب سيبويه تختلف عن رواية ابن جني بعض الاختلاف، ولعل ابن جني كان ينقل من نسخة أخرى من كتاب سيبويه.

(٢) كتاب سيبويه ١ / ٢٥٥.

(٣) طبقات فحول الشعراء ١/ ١٤، وانظر طبقات النحويين واللغويين ٣١، ونزهة الألباء ٢٧.

(٤) ديوانه ٢/ ٢٦.

المسحت: المستأصل، الفاسد. المجلّف: المهزول (لسان العرب: سحت / جلف).

والبيت من شواهد الجمل ٢٠٤، الخصائص ١ / ٩٩، الإنصاف (مسألة ٢٣)، شرح المفصل ١/ ٣١، ١٠/ ١٠٣، لسان العرب: (سحت)، (ودع)، (جلف)، خزانة الأدب ٢/ ٣٤٧.

(٥) نزهة الألباء ٢٧-٢٨.

العلاء رأى غير ذلك، إذ قال للفرزدق " أصبتَ. وهو جائز على المعنى، أي لم يبق سواه"[1].

ورُوي التعليل أيضا عن عيسى بن عمر (المتوفى سنة ١٤٩هـ)، وأبي عمرو ابن العلاء فكان "أبو عمرو وعيسى يقرآان: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾ {سبأ: ١٠} بنصب "الطير" ويختلفان في التأويل. فكان عيسى يقول: على النداء، كقولك "يا زيدُ والحارثَ" لمّا لم يمكنه يا زيدُ ويا الحارثُ. وكان أبو عمرو يقول: لو كان على النداء لكانت رفعا، ولكنها على إضمار: وسخّرنا الطيرَ، كقوله على أثر هذا ﴿وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ﴾ {سبأ: ١٢}، أي سخّرنا الريحَ"[2].

فقد اختلفا في تعليل نصب (الطيرَ)، فعيسى بن عمر يرى أنها منصوبة عطفا على محل المنادى (جبال)، معتمدا في ذلك على علة التركيب في الجملة، وأبو عمرو بن العلاء يرى أنها منصوبة على تقدير فعل (سخّرنا)، معتمدا على علة الحذف.

ثم كان الخليل بن أحمد (المتوفى سنة ١٧٥هـ)، وقد ضرب بسهم وافر من الذكاء والعلم حتى بلغ " الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليله"[3]. وفي كتاب سيبويه تطالعك تعليلاته بين الفنية والأخرى، ومن تعليلاته ما ذكره سيبويه في باب النداء، مثل قوله: "زعم الخليل رحمه الله أنهم نصبوا المضاف نحو يا عبدَ الله ويا أخانا، والنكرة حين قالوا: يا رجلا صالحا، حين طال الكلام، كما نصبوا: هو قبلَك، وهو بعدَك، ورفعوا المفرد، كما رفعوا قبلُ وبعدُ وموضعهما واحد، وذلك قولك: يا زيدُ ويا عمرُو. وتركوا التنوين في المفرد كما تركوه في قبلُ[4] ".

(١) نزهة الألباء ٢٨.
(٢) طبقات فحول الشعراء ٢٠-٢١.
(٣) نزهة الألباء ٤٥.
(٤) كتاب سيبويه ٢/ ١٨٢-١٨٣.

والخليل يعلل في هذا النص نصب المنادى المضاف والنكرة الموصوفة بعلة الخفة، فالعرب تفضل الخفة على الثقل، إذا عرض للعبارة الإطالة، ومن ثم آثروا النصب، لأن النصب عندهم أخف من الرفع[١] .

فإذا انتقلنا إلى سيبويه، وجدنا تعليلاته تنتشر في كتابه انتشارا واسعا، يقول سيبويه: "وليس شيء يضطرون إليه (يعني العرب)، إلا وهم يحاولون به وجها[٢]". فهو يعلل كلامهم سواء في حالة الاضطرار أم في حالة الاختيار. وتحدثت الدكتورة خديجة الحديثي عن التعليلات الواردة في كتاب سيبويه، فقالت: "فنحن نرى سيبويه يعلل الأحكام بعلة واحدة واضحة، ولا تتركب العلة عنده، وليس في كتابه علة إلا وتبين حكما أصليا يعلمنا كيف ننطق العبارات على الوجه الصحيح، بحيث نفيد المعنى الصحيح الذي نقصده.

وليس فيه ما يسمى عند المتأخرين بالعلل الثواني أو الثوالث. ولا يسأل عن علة لما علله من الأحكام مما لا تعلق له بأصل الحكم ولا تأثير ... أما ما جاء من أحكام أو مواضع عللها بأكثر من علة واحدة، فليست هذه العلل المتعددة فيه مما يكون بعضها علة للبعض (كذا) الآخر، إنما هي علل كل منها يصلح لأن يكون علة للحكم، وقد تكون بمجموعها علة للحكم نفسه أدت إليه وأوجبته[٣] ".

ومن تعليلات سيبويه ما جاء في باب وجه دخول الرفع في الأفعال المضارعة للأسماء، إذ يقول: "اعلم أنها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ، أو موضع اسم بُني على مبتدأ، أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبنيّ على مبتدأ أو في موضع اسم مجرور أو منصوب، فإنها مرتفعة، وكينونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع، وهي سبب دخول الرفع فيها. وعلته أنّ ما عمل في الأسماء لم يعمل في هذه الأفعال على حد عمله في الأسماء، كما أنّ ما يعمل في الأفعال فينصبها أو يجزمها

(١) انظر في ثقل الرفع وخفة النصب شرح المفصل ١/ ٧٥.
(٢) كتاب سيبويه ١/ ٢٢.
(٣) دراسات في كتاب سيبويه ١٩٣-١٩٤.

لا يعمل في الأسماء. وكينونتها في موضع الأسماء ترفعها، كما يرفع الاسم كينونته مبتدأ[1] ".

يعلل سيبويه في هذا النص رفع الفعل المضارع مستندا إلى علة النظير. إذ إن سبب الرفع في الفعل المضارع هو وقوعه موقع الاسم. ومعنى وقوعه موقع الاسم "أنه يقع حيث يصح وقوع الاسم[2]". ويذكر سيبويه أيضا أن عوامل الأسماء لا تؤثر في الفعل المضارع المرفوع.

ومن تعليلات سيبويه أيضا ما ورد في باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول، حيث يقول: "وذلك قولك: ضرب عبدُ الله زيدا. فعبد الله ارتفع ها هنا كما ارتفع في ذهب، وشغلت ضرب به. كما شغلت به ذهب، وانتصب زيد لأنه مفعول تعدى إليه فعل الفاعل، فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: ضرب زيدا عبدُ الله، لأنك إنما أردت به مؤخرا ما أردت به مقدما، ولم ترد أن تَشغل الفعل بأوّلَ منه، وإن كان مؤخرا في اللفظ، فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدما. وهو عربي جيد كثير. كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعا يُهمانهم ويعنيانهم[3]". فسيبويه يعلل ها هنا تقديم المفعول به على الفاعل، مستندا إلى علة المعنى. فالعرب إذا اهتمت بشيء قدمته.

وأنت تلاحظ أن تعليلات سيبويه ومن سبقه وعاصره من النحاة، كانت تسعى وراء التفسير المباشر، وتتدفق بعفوية وبساطة، فلا تعقيد ولا تكلف، ولا جدل.

وفي القرن الثالث الهجري تصبح العلة أكثر انتشارا ودورانا على أقلام النحاة، حتى باتت عند المبرد "رديف الحكم النحوي، لا تفارقه ولا ينبغي لها في اعتقاده أن تفارقه، وكان المبرد شديد الاهتمام بالتعليل يتخذ منه سلاحا للمناقشة والبحث ... وكان له في التعليل يد طويلة وحظ موفور، وكان فيه من المجتهدين،

---

(١) كتاب سيبويه ٣/ ٩-١٠.

(٢) شرح المفصل ٧/ ١٢.

(٣) كتاب سيبويه ١/ ٣٤.

حتى إنه، وهو البصري المتعصب لم يحجم عن الوقوف في وجه سيبويه في كثير من المسائل، ولم يكن خلافه فيها كلّها حول الحكم النحوي، وإنما كان في كثير منها حول علة ذلك الحكم[1]". قال الزجاج (المتوفى سنة ٣١١هـ): "لما قدم المبرد بغداد، جئت لأناظره، وكنت أقرأ على أبي العباس ثعلب، فعزمت على إعناته، فلما فاتحته ألجمني بالحجة، وطالبني بالعلة، وألزمني إلزامات لم أهتد إليها، فتيقنت فضله، واسترجحت عقله، وأخذت ملازمته[2] ".

وفي القرن الرابع الهجري تنتقل العلة النحوية من طور البساطة إلى طور التعقيد، فإذا هي تصطبغ بالصبغة الفلسفية والمنطقية، وإذا هي في جمهورها "تخرج عن الغاية من النحو، وهي صحة النطق عند المتكلم[3]". مثال ذلك ما ورد في كتاب "الإيضاح في علل النحو" الذي ألفه الزجاجي، وذلك في باب القول في الإعراب والكلام أيّهما أسبق، حيث يقول: "ألا ترى أنا نقول إن السواد عرض في الأسود، والجسم أقدم من العرض بالطبع والاستحقاق، وإن العرض قد يجوز أن يتوهم منفصلا عن الجسم والجسم باق، فنقول إن الجسم الأسود قبل السواد، ونحن لم نر الجسم الأسود خاليا من السواد الذي هو فيه، ولا رأينا السواد قط عاريا من الجسم، بل لا يجوز رؤيته، لأن المرئيات إنما هي الأجسام الملونة، ولا تدرك الألوان خالية من الأجسام، ولا الأجسام غير ملونة ولم نرد بالأسود ها هنا جسما سُوِّد بحضرتنا، بل ما شوهد كذلك من الأجسام. وكذلك القول في الأبيض والأحمر وما أشبه ذلك[4] ".

بل تصبح العلة أحيانا فرضية وهمية تحلق في سماء الخيال حتى اشتهر بين الناس ضعفها، وقالوا: "أضعف من حجة نحوي". يقول أحمد بن فارس (المتوفى سنة ٣٩٥هـ):

---

(١) بتصرف عن النحو العربي – العلة النحوية: نشأتها وتطورها ٦٧-٦٨.
(٢) نزهة الألباء ١٧١.
(٣) مقدمة الإيضاح في علل النحو – للدكتور شوقي ضيف " د ".
(٤) الإيضاح في علل النحو ٦٨، وانظر أيضا باب القول في الاسم والفعل والحرف أيهما أسبق في التقدم، وباب امتناع الأسماء من الجزم، وباب امتناع الأفعال من الخفض.

مَـــرَّتْ بِنَـــا هَيْفَـــاءُ مَقْـــدُودَةٌ تُرْكِيَّـــــةٌ تُنْمَـــــى لِـــــتُرْكِيِّ
تَرْنُـــو بِطَـــرْفٍ فَـــاترٍ فَـــاتِنٍ أَضْعَـــفُ مِـــنْ حُجَّـــةِ نَحْـــوِيِّ[1]

ومن ثمّ أصبحت العلة عرضة للهجوم عليها، فقد هاجمها ابن سنان الخفاجي، (المتوفى سنة ٤٦٦هـ). وهو يرى أن النحويين يجب اتباعهم في ما يحكونه عن العرب ويروونه. ثم يقول: "فأما طريقة التعليل فإن النظر إذا سُلِّط على ما يعلل النحويون به لم يثبت إلا الفذّ الفرد، بل ولا يثبت شيء البتة، ولذلك كان المصيب منهم المحصِّل من يقول: هكذا قالت العرب، من غير زيادة على ذلك، فربما اعتذر المعتذر لهم بأن عللهم إنما ذكروها وأوردوها لتصير صناعة ورياضة، ويتدرب بها المتعلم، ويقوى بتأملها المبتدئ، فأما أن يكون ذلك جاريا على قانون التعليل الصحيح والقياس المستقيم، فذلك بعيد لا يكاد يذهب إليه محصِّل[2]".

وكان ممن هاجم العلل النحوية ابن مضاء القرطبي (المتوفى سنة ٥٩٢هـ)، ولكنه لم يهاجم جميع العلل، وإنما ميز بين العلل الأول والعلل الثواني والثوالث، فقبل العلل الأول ورفض العلل الثواني والثوالث. يقول ابن مضاء: "ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا (قام زيد) لم رفع؟ فيقال لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول ولم رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب. ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر. ولا فرق بين ذلك وبين من عرف أن شيئا ما حرام بالنص، ولا يحتاج فيه إلى استنباط علة، لينقل حكمه إلى غيره، فيسأل لم حُرِّم؟ فإن الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه. ولو أجبت السائل عن سؤاله بأن تقول له: للفرق بين الفاعل والمفعول، فلم يقنعه، وقال: فلمَ لم تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول؟ قلنا له: لأن الفاعل قليل، لأنه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد، والمفعولات كثيرة، فأعطي الأثقل الذي هو الرفع، للفاعل، وأعطي الأخف، الذي هو النصب، للمفعول، لأن الفاعل واحد، والمفعولات كثيرة، ليقِلّ في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفّون. فلا يزيدنا ذلك علما بأنّ الفاعل

(١) يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر ٣/ ٤٠٢-٤٠٣.
(٢) سر الفصاحة ٢٨.

مرفوع، ولو جهلنا ذلك لم يضرّنا جهله، إذ قد صحّ عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا، باستقراء المتواتر، الذي يوقع العلم[1] ".

فالعلة الأولى عند ابن مضاء مقبولة لأنها ذات نفع وجدوى، إذ تعلمنا النطق بكلام العرب، كمعرفتنا بأن كل فاعل مرفوع. لكن النحاة لا يكتفون بالعلة الأولى، بل يضيفون علة ثانية، وهي أنّ رفع الفاعل إنما كان للفرق بينه وبين المفعول، ثم يضيفون علة ثالثة، وهي أن الفاعل باعتباره قليلا، أعطي الرفع، والرفع ثقيل. والمفعول به باعتباره كثيرا، أعطي النصب، والنصب خفيف، وبذلك يكثر في كلامهم ما يستخفّون، ويقل ما يستثقلون. فالعلة الثانية والثالثة لا تخدم الغاية من النحو، وهي صحة النطق، وقد كانت غاية ابن مضاء من كتابه "الرد على النحاة" أن يحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه[2]".

على أن العلل النحوية لم تعدم من يدافع عنها، ويتقبلها بقبول حسن. قال السيوطي (المتوفى سنة ٩١١هـ): "قال صاحب المستوفى[3]: إذا استقريت أصول هذه الصناعة، علمت أنها في غاية الوثاقة، وإذا تأملت عللها، عرفت أنها غير مدخولة ولا متسمّح فيها. وأما ما ذهب إليه غَفَلَة العوام من أن علل النحو تكون واهية ومتمحّلة، واستدلالهم على ذلك بأنها أبدا تكون هي تابعة للوجود لا الوجود تابعا لها، فبمعزل عن الحق. وذلك أن هذه الأوضاع والصيغ، وإن كنا نحن نستعملها، فليس ذلك على سبيل الابتداء والابتداع، بل على وجه الاقتداء والاتباع، ولا بد فيها من التوقيف، فنحن إذا صادفنا الصيغ المستعملة والأوضاع بحال من الأحوال، وعلمنا أنها كلها أو بعضها من وضع واضع حكيم جل وعلا، تطلّبنا بها وجه الحكمة المخصصة لتلك الحال من بين أخواتها، فإذا حصلنا عليه، فذلك غاية المطلوب[4] ".

---

(١) الرد على النحاة ١٣٠-١٣١.

(٢) الرد على النحاة ٧٦.

(٣) هو علي بن مسعود بن محمود بن الحكم الفرخان القاضي كمال الدين أبو سعد، صاحب المستوفى في النحو. أكثر أبو حيان من النقل عنه وسماه هكذا ابن مكتوم في تذكرته. (انظر بغية الوعاة ٢/٢٠٦).

(٤) الاقتراح ١١٢.

ونحن نلاحظ أن صاحب المستوفى يحاول أن يضفي على العلل النحوية شيئا من الهيبة والتقديس. فاللغة في رأيه توقيفية من الله - عز وجل - ثم يأتي التعليل ليكشف عن حكمة الله في الصيغ وأوضاع الكلام. والحق أننا لا نستطيع حتى الآن أن نقطع برأي حاسم في موضوع نشأة اللغة، أهي تواضع واصطلاح أم وحي وتوقيف؟ ومن الخير ألا نبحث في هذا الموضوع، لأنه أمر غيبي غاص في أعماق التاريخ. وقد كان دفاع ابن جني عن العلل النحوية أكثر قوة وأشد إحكاما. فقد بسط القول في الدفاع عنها واستبسل استبسالا عنيفا، وعقد في كتابه "الخصائص" عدة أبواب في هذا الشأن، بيّن فيها أهمية العلل وإيمانه العميق بها. منها (باب في الرد على من اعتقد فساد علل النحويين لضعفه هو في نفسه عن إحكام العلة)[1] و(باب في أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها)[2] .

ومن دفاع ابن جني عن العلة واحتفاله بها قوله: "ولست تجد شيئا مما علل به القوم وجوه الإعراب إلا والنفس تقبله، والحس منطو على الاعتراف به"[3] "ويدلك على شدة تمسكه بالعلل النحوية ما رواه قائلا: "وسألت يوما أبا عبد الله محمد بن العساف العقيلي الجوثي، التميمي - تميم جوثة[4] - فقلت له: كيف تقول: ضربت أخوك؟ فقال أقول: ضربت أخاك. فأدرته على الرفع فأبى، وقال: لا أقول: أخوك أبدا. فقلت: فكيف تقول ضربني أخوك، فرفع. فقلت: ألست زعمت أنك لا تقول: أخوك أبدا؟ فقال: أيش هذا ! اختلفت جهتها الكلام. فهل هذا إلا أدل شيء على تأملهم مواقع الكلام، وإعطائهم إياه في كل موضع حقه، وحصته من الإعراب، عن ميزة، وعلى بصيرة، وأنه ليس استرسالا ولا ترجيما[5]".

---

(١) الخصائص ١/ ١٨٤.
(٢) الخصائص ١/ ٢٣٧.
(٣) الخصائص ١/ ٥١.
(٤) جوثة: حي أو موضع، وتميم جوثة، منسوبون إليهم. (لسان العرب / جوث).
(٥) الخصائص ١/ ٧٦.

ويروي ابن جني هذه الحكاية نفسها في موضع آخر من كتابه الخصائص، ويعلق عليها بقوله: "فهل هذا في معناه إلا كقولنا نحن: صار المفعول فاعلا، وإن لم يكن بهذا اللفظ البتة فإنه هو لا محالة[١] ".

وفي رأيي أن الغلو والإسراف في العلل النحوية، وإضفاء الطابع الفلسفي عليها، ما هو إلا ضرب من الترف العقلي عند النحويين القدامى، فبعد أن تمكنوا من استنباط القواعد النحوية وفهمها، لم يرض عقلهم المتفلسف أن يقف عند هذا الحد، وأن يبقى حبيسا في هذه القواعد، فأطلقوا للعقل العنان بحثا في ما وراء هذه القواعد من علل، وأسرفوا في ذلك، مما جعل هذه العلل في جمهرتها، تصطبغ بصبغة فلسفية واضحة وتبتعد عن الغاية من النحو، وهي عصمة اللسان والقلم من الخطأ.

بيد أني لا أطمئن إلى ما ذهب إليه بعض الباحثين، وهو أن هذه العلل فاسدة لا جدوى منها[٢]، وأنه ينبغي على الباحث أن يبتعد عنها، لأنها مجافية للروح العلمية[٣]. بل وجدنا من يدعو إلى نبذها من كتب النحو في الجامعات والمعاهد العليا، بله المدارس[٤]. أقول: إن من هذه العلل ما هو ضروري لتعميق فهمنا للقواعد النحوية، ومنها ما هو شديد الأسر محكم البناء، وإن لم يعمق فهمنا لتلك القواعد. كتعليلهم الإعراب لم دخل الكلام[٥]، وتعليلهم النصب في جمع المؤنث السالم والمثنى وجمع المذكر السالم[٦]، كذلك العلة الثانية والثالثة في رفع الفاعل ونصب المفعول[٧] .

والعلل النحوية، وإنْ لبس بعضها ثوبا فلسفيا، فستظل شاهدا على خصوبة العقل العربي، يتعمق فيها المتخصصون الذين تروقهم فلسفة النحو العربي. وحبذا

---

(١) الخصائص ١/ ٢٥٠.
(٢) في أصول اللغة والنحو ١٧٩.
(٣) أصول النحو العربي - للدكتور محمد عيد - ١٦٧-١٧٨، وانظر المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي ١٢٩، ١٣٧.
(٤) اللغة والنحو ١٥٥-١٥٦.
(٥) الإيضاح في علل النحو ٦٩.
(٦) الخصائص ١/ ١١١، وانظر شرح الأشموني ١/ ٥١-٥٢.
(٧) الخصائص ١/ ٤٩.

لو قام أحد الباحثين بدراسة أمهات الكتب النحوية القديمة لتجريد العلل من القواعد النحوية، فيجمع ما هو ضروري لفهم تلك القواعد، وما اصطبغ بصبغة فلسفية خالصة، ثم يصنف كلا على حدة.

طبيعة العلة النحوية:

يحدثنا ابن جني عن طبيعة العلل النحوية، فيكشف النقاب عن تأثر النحويين بالفقه في هذا الشأن، فهم يتأثرون بما ورد في كتب الفقه من علل. يقول ابن جني: "وكذلك كُتُب محمد بن الحسن[1] رحمه الله، إنما ينتزع أصحابنا منها العلل، لأنهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه، فيجمع بعضها إلى بعض بالملاطفة والرفق، ولا تجد له علة في شيء من كلامه مستوفاة محررة[2]" .

ثم يقارن بين علل النحو وبين علل المتكلمين وعلل المتفقهين، وينتهي إلى أن علل النحو أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين. فعلل النحو مادية حسيّة يُكشف النقاب عنها بعد استقراء اللغة واستنباط الحكم النحوي، أما العلل الفقهية فوجودها سابق للحكم الفقهي، إذ تنشأ هي أولا، ثم يأتي الحكم الفقهي.

وكثيرا ما تخفى العلة الفقهية، فلا تعرف مثلا علة عدد الصلوات المفروضة في اليوم والليلة، لم كانت خمسا دون غيرها من العدد، ولا تعرف علة عدد الركعات في كل صلاة. فالإنسان يجهل علة ذلك، لأنه حكم تعبدي، بخلاف النحو فإنه كله أو غالبه مما تدرك علته وتظهر حكمته.

يقول ابن جني: "اعلم أنّ علل النحويين - وأعني بذلك حُذّاقهم المتقنين، لا ألفافهم المستضعفين - أقرب إلى علل المتكلمين، منها إلى علل المتفقهين. وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس

---

(١) يكنى أبا عبد الله، وهو مولى لبني شيبان، ولد بواسط، ونشأ بالكوفة. جالس أبا حنيفة وأخذ عنه، وألف كثيرا من كتب الفقه منها: كتاب الصلاة، وكتاب الزكاة، وكتاب النكاح، وكتاب الطلاق، وكتاب أصول الفقه. توفي سنة ١٨٩هـ. (الفهرست ٢٨٧، ١٨٨).

(٢) الخصائص ١/ ١٦٣.

كذلك حديث علل الفقه، وذلك أنها إنما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام، ووجوه الحكمة فيها خفية عنا، غير بادية الصفحة لنا[1] ".

والعلة النحوية ليست موجبة، وهي لا ترتقي إلى مرتبة اليقين، ومن ثمّ تشعبت الآراء فيها. قال الزجاجي: "وذكر بعض شيوخنا أنّ الخليل بن أحمد رحمه الله، سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو، فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إنّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها. وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه. فان أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فُعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك. فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أنّ ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك. فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها[2]".

كذلك كان ابن جني يحث على استنباط العلل ويقول: "فكل من فُرق له عن علة صحيحة وطريق نَهْجَة، كان خليل نفسه وأبا عمرو فكره[3]". ويعلق ابن جني على قول سيبويه: "وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها[4]". فيقول: "وهذا أصل يدعو إلى البحث عن علل ما استكرهوا عليه، نعم ويأخذ بيدك إلى ما وراء ذلك فتستضيء به وتستمد التنبّه على الأسباب المطلوبات منه[5]".

(١) الخصائص ١/ ٤٨، والاقتراح ١١٣.
(٢) الإيضاح في علل النحو ٦٥-٦٦.
(٣) الخصائص ١/ ١٩٠.
(٤) كتاب سيبويه ١/ ٣٢.
(٥) الخصائص ١/ ٥٣-٥٤.

أقســـام العـــلة:

أول تقسيم للعلل النحوية وجدته عند ابن السراج (المتوفى سـنة ٣١٦هـ). فقد رأى أن اعتلالات النحويين على ضربين: "ضرب منـها هـو المؤدي إلى كـلام العرب، كقولنا: كل فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمى علة العلة، مثل أن يقولوا: لِمَ صار الفاعل مرفوعا والمفعول به منصوبا، ولِمَ إذا تحركـت اليـاء والـواو، وكـان مـا قبلهما مفتوحا قلبتا ألفا، وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كمـا تكلمـت العـرب، وإنمـا تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها، وتبين بها فضـل هـذه اللغـة علـى غيرها من اللغات، وقد وفّر الله تعـالى مـن الحكمـة بحفظـها وجعـل فضلـها غـير مدفوع[1]".

ويبدو أن ابن السراج، وهو يقسم العلل، كان ينظـر إلى الغايـة منـها. فالعلـة الأولى هي التي تؤدي إلى تحقيق الغاية من النحو، وهي تعلم كلام العرب، أما علـة العلة، فلا تفيد في تعلم كلام العرب وإنما تكشف عن حكمة العرب في لغتهم. وقد عرض ابن جني لعلة العلة التي ذكرها ابن السراج، ورأى ابن جني أن علة العلة إنما هي "شرح وتفسير وتتميم للعلة[2]" الأولى. وضرب لذلك مثلا وهو أنه "لـو قـال لك قائل في قولك: قام القوم إلا زيدا: لِمَ نصبت زيدا؟ لقلت: لأنـه مسـتثنى، ولـه من بعد أن يقول: ولِمَ نصبت المستثنى؟ فيكون من جوابه، لأنه فضلة. ولـو شـئت أجبت مبتدئا بهذا فقلت: إنما نصبت زيدا في قولك: قام القوم إلا زيدا، لأنه فضلة. والباب واحد والمسائل كثيرة. فتأمل وقس[3] ".

ثم وجدنا الزجاجي يقسم العلل إلى ثلاثة أقسام: علل تعليمية، وعلل قياسية وعلل جدلية نظرية.

"فأما التعليمية فهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب، لأنا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظا، وإنما سمعنا بعضا فقسنا عليه نظيره، مثال ذلك أنا لما سمعنا قام زيد فهو قائم، وركب فهو راكب، عرفنا اسم الفـاعل، فقلنـا: ذهـب

(١) الأصول في النحو ١/ ٣٥.
(٢) الخصائص ١/ ١٧٣.
(٣) الخصائص ١/ ١٧٣-١٧٤.

فهو ذاهب ... فمن هذا النوع من العلل قولنا إنّ زيدا قائم. إن قيل: بمَ نصبتم زيدا؟ قلنا: بإنّ، لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر. لأنا كذلك عُلمناه ونعلمه. وكذلك قام زيد، إن قيل لمَ رفعتم زيدا؟ قلنا: لأنه فاعل اشتغل فعله به فرفعه. فهذا وما أشبهه من نوع التعليم، وبه ضبط كلام العرب".

وأما العلة القياسية "فأن يقال لمن قال نصبت زيدا بإنّ، في قوله إنّ زيدا قائم: ولمَ وجب أن تنصب "إنّ" الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحُملت عليه فأُعملت إعماله لمّا ضارعته، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظا، والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظا، فهي تشبه من الأفعال ما قُدم مفعوله على فاعله، نحو ضرب أخاك محمد وما أشبه ذلك.

وأما العلة الجدلية النظرية، فكل ما يعتل به في باب "إنّ" بعد هذا. مثل أن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها؟ أبالماضية، أم المستقبلة، أم الحادثة في الحال، أم المتراخية، أم المنقضية بلا مهلة؟ وحين شبهتموها بالأفعال، لأي شيء عدلتم بها إلى ما قُدم مفعوله على فاعله نحو ضرب زيدا عمرو، وهلا شبهتموها بما قُدم فاعله على مفعوله، لأنه هو الأصل، وذاك فرع ثان؟ فأيّ علة دعتكم إلى إلحاقها بالفروع دون الأصول، وأي قياس اطرد لكم في ذلك؟ ... وكل شيء اعتل به المسؤول جوابا عن هذه المسائل، فهو داخل في الجدل والنظر[1] ".

ويبدو أن هذه العلل الثلاث التي ذكرها الزجاجي هي نفسها العلل الأُول والثواني والثوالث، فالعلة التعليمية هي العلة الأولى التي يتوصل بها إلى معرفة كلام العرب، والعلة القياسية هي العلة الثانية، وهي التي سمّاها ابن السراج علة العلة، أما العلة الجدلية النظرية فهي العلة الثالثة التي ترهقها الفلسفة وتدخل في باب المماحكة والمعاياة "وليس لها جواب مقنع[2]" .

---

(١) الإيضاح في علل النحو ٦٤-٦٥.
(٢) الأصول ١٩٨.

وقد عقب الدكتور مازن المبارك على تقسيم الزجاجي للعلل النحوية بقوله: "إذا كان تصنيف الزجاجي للعلل مستوحى من نظرته إلى ما ذكرنا من الارتباط بين العلة وغايتها فقد كان سباقا بحق، وكان عارفا لأوضاع اللغة وروح النحو[1]".

ولكني لا أطمئن إلى ما ذهب إليه الدكتور مازن المبارك من أن الزجاجي كان سباقا إلى ملاحظة الارتباط بين العلة وغايتها. فلعل الزجاجي قد تأثر بابن السراج - وهو أحد شيوخه - الذي لاحظ هذا الإرتباط بين العلة وغايتها، عندما قسم العلل إلى قسمين: قسم يؤدي إلى معرفة كلام العرب، وقسم يكشف عن حكمة العرب في لغتهم. وقد مرّ ذلك قبل قليل.

أما ابن جني فقد قسم علل النحويين إلى ضربين: " أحدهما واجب لا بد منه، لأنّ النفس لا تطيق في معناه غيره، والآخر ما يمكن تحمله، إلا أنه على تجشم واستكراه له.

فالأول، وهو ما لا بد للطبع منه، كقلب الألف واوا للضمة قبلها، وياء للكسرة قبلها. أما الواو فنحو قولك في سائر: سويئر، وفي ضارب: ضويرب. وأما الياء فنحو تحقير قرطاس وتكسيره: قريطيس، وقراطيس.

والثاني، وهو ما يمكن تحمله على مشقة، كقلب الواو ياء إذا انكسر ما قبلها، نحو عصيفير وعصافير، ألا ترى أنه قد يمكنك تحمّل المشقة في تصحيح هذه الواو بعد الكسرة، وذلك بأن تقول: عصيفور وعصافور[2] ".

ونجد ابن جني يميز بين العلة والسبب، فالعلة موجبة، والسبب مجوّز. يقول ابن جني: "اعلم أن أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها، كنصب الفضلة أو ما شابه في اللفظ الفضلة، ورفع المبتدأ والخبر والفاعل، وجر المضاف إليه، وغير ذلك. فعلل هذه الداعية إليها موجبة لها، غير مقتصر بها على تجويزها، وعلى هذا مقاد كلام العرب، وضرب آخر يسمى علة، وإنما هو في الحقيقة سبب يجوّز ولا يوجب. من ذلك الأسباب[3] الستة الداعية إلى الإمالة، هي علة الجواز، لا علة

---

(١) النحو العربي - العلة النحوية ٩٦-٩٧.

(٢) بتصرف عن الخصائص ١/ ٨٨، وانظر الاقتراح ١٢١.

(٣) انظر الأسباب الستة الداعية إلى الإمالة في شرح المفصل ٩/ ٥٥، وشرح الأشموني ٢/ ٥٢٦.

الوجوب، ألا ترى أنه ليس في الدنيا أمر يوجب الإمالة لا بد منها، وأنّ كل ممال لعلة من تلك الأسباب الستة لك أن تترك إمالته مع وجودها فيه. فهذه إذاً علة الجواز لا علة الوجوب[1] ".

وذكر السيوطي في "الاقتراح" أن أبا عبد الله[2] الحسين بن موسى الدينوري الجليس، قال في كتابه "ثمار الصناعة": "اعتلالات النحويين صنفان: علة تطرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم، وعلة تظهر حكمتهم، وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم. وهم للأولى أكثر استعمالا، وأشد تداولا، وهي واسعة الشعب، إلا أن مدار المشهور منها على أربعة وعشرين نوعا: وهي: علة سماع، وعلة تشبيه، وعلة استغناء، وعلة استثقال، وعلة فرق، وعلة توكيد، وعلة تعويض، وعلة نظير، وعلة نقيض، وعلة حمل على المعنى، وعلة مشاكلة، وعلة معادلة، وعلة قرب ومجاورة، وعلة وجوب، وعلة جواز، وعلة تغليب، وعلة اختصار، وعلة تخفيف، وعلة دلالة حال، وعلة أصل، وعلة تحليل، وعلة إشعار، وعلة تضاد، وعلة أولى[3] ".

توّلد العامل من العلل النحوية:

عرفنا في ما سبق أنّ العلة النحوية قد لازمت النحو منذ نشأته، وأن الاهتمام بها كان يزداد شيئا فشيئا. فكل قاعدة نحوية لا بد لها من علة. وقد تساءلوا في بداية الأمر لمَ رفع "زيد" في قولنا: قامَ زيدٌ؟ ولمَ نصب في قولنا: ضربَ عبدُ اللهِ زيداً؟ ولمَ جر في قولنا: هذا غلامُ زيدٍ؟

ثم التمسوا لذلك كله عللا، فقالوا: رفع زيد في قولنا: قامَ زيدٌ، لأنه فاعل[4]، ونصب زيد في قولنا: ضربَ عبدُ الله زيداً، لأنه مفعول به تعدى إليه فعل الفاعل[5]، وجر زيد في قولنا: هذا غلامُ زيدٍ، لأنه مضاف إليه[6] .

---

(١) الخصائص ١/ ١٦٤.

(٢) أكثر أبو حيان في (التذكرة) من النقل عنه، وذكره الشيخ مجد الدين في (البلغة) فقال: له كتاب (ثمار الصناعة). بغية الوعاة ١/ ٥٤١، توفي بعد سنة ٣٤٠هـ. معجم المؤلفين ٤/ ٦٥.

(٣) الاقتراح ١١٥.

(٤) الإيضاح في علل النحو ٦٤.

(٥) كتاب سيبويه ١/ ٣٤.

(٦) شرح المفصل ٢/ ١١٧.

ثم فكروا في الحالات الإعرابية: الرفع والنصب والجر ....، وفي الحركات الإعرابية الدالة عليها: الضمة والفتحة والكسرة، وتساءلوا ما الذي أوجدها؟ وهل يعقل أن توجد نفسها بنفسها؟ وكانوا قد تأثروا بعلم الكلام، فلا حَدَثَ إلا بمُحدِث ولا أثر إلا بمؤثر. فالله تعالى فاعل كل شيء وخالقه، تعالى علوا كبيرا[1]. كذلك هذه الحالات الإعرابية والحركات الدالة عليها، فلا يعقل أن توجد نفسها بنفسها، بل لابد لها من موجد.

إذاً ما الذي أوجد الضمة والفتحة والكسرة في الكلمات السابقة: زيدٌ، زيداً، زيدٍ، فكانت مرفوعة ومنصوبة ومجرورة؟

واستقر في عقل النحاة أنه لا مرفوع إلا برافع ولا منصوب إلا بناصب، ولا مجرور إلا بجار ... فهذه الحركات الإعرابية إن هي إلا أثر لمؤثر أوجدها.

فقالوا: إنّ الفعل هو الذي عمل الرفع في الفاعل، وهو الذي أوجد الحركة الإعرابية (الضمة)[2]. كذلك قالوا: إن الفعل هو الذي عمل النصب في المفعول به، وأوجد (الفتحة)[3].

وقالوا أيضا إنّ الذي عمل الجر في المضاف إليه إنما هو "حرف الجر المقدر والتأثير له[4] ".

ولعل الذي قادهم إلى هذا الكلام أنهم لا حظوا أنّ الفعل يلازم الفاعل ولا ينفك عنه، وأنّ المفعول به غالبا ما يكون مرافقا للفعل المتعدي، فاستنتجوا من ذلك أن الفعل هو الذي يعمل في الفاعل الرفع وفي المفعول به النصب. كذلك لا حظوا أن الاسم المجرور كثيرا ما يسبقه حرف جر، فاستنتجوا من ذلك أن حرف الجر هو الذي يعمل الجر في الاسم. ولعل هذا هو الذي دعاهم إلى تقدير حرف

(١) شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٤٤.
(٢) الأصول في النحو ١/ ٥٤، الإنصاف في مسائل الخلاف (مسألة ١١)، شرح الكافية ١/ ٧١، همع الهوامع ٢/ ٢٥٤.
(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف (مسألة ١١)، شرح الكافية ١/ ١٢٨، همع الهوامع ٣/ ٧.
(٤) شرح المفصل ٢/ ١١٧.

جر مناسب للمضاف إليه، ورأوا أنه هو الذي عمل فيه الجر. والتقدير في قولهم هذا غلامُ زيدٍ: هذا غلامٌ لزيدٍ.

وهكذا نرى أن نظرية العامل قد تولدت عند النحاة من البحث في العلل النحوية. يقول الدكتور إبراهيم بيومي مدكور: "وما نظرية العامل النحوية إلا وليدة مبدأ العليّة الفلسفي ... والبحث عن العوامل بيان وتوضيح لعلل الإعراب، وقد عُرفت علل الإعراب أو علل النحو، قبل أن تُعرف نظرية العامل في ثوبها الكامل[١] ".

ويرى الدكتور فؤاد حنا ترزي أيضا أن نظرية العامل قد تفرعت من العلة، حيث يقول: "وتشعب عن فلسفة العلة نظرية العامل، فافترض النحاة أن لكل حالة إعرابية لا بد من وجود عامل أدى إليها وكان سببا فيها[٢] ".

---

(١) مجلة مجمع اللغة العربية ٧/ ٣٤٤.

(٢) في أصول اللغة والنحو ١٣٧.



الفصل الثاني

قسمة العامل إلى لفظي ومعنوي

في تاريخ العامل:

تعد نظرية العامل من الأسس الهامة التي قام عليها النحو العربي. وهي نظرية عربية صرف، لأنها وُلدت في بيئة عربية لم تتأثر بمؤثرات أجنبية. فقد وُلدت في مرحلة النشأة، المرحلة التي تأسس فيها النحو العربي واكتملت قواعده، والتي تشمل القرنين الأول والثاني للهجرة(١).

وقد فطن إلى ذلك الدكتور شوقي ضيف، فرأى أن نظرية العامل نظرية انفرد بها النحو العربي، وهي تدل على أن هذا النحو لم يوضع على أساس أجنبي، إذ إن محوره الذي تدور حوله بحوثه، محور عربي خالص(٢). ووافقه في ذلك الدكتور فتحي الدجني(٣). ويرى الدكتور محمد خير الحلواني أن نظرية العامل نجمت في اللغة العربية، ولم تنجم في غيرها من اللغات، وذلك بسبب البحث في السمة الإعرابية التي تزيد بها العربية على غيرها من اللغات الحيّة(٤).

وفي أكبر الظن أن الخليل بن أحمد هو الذي أرسى الدعائم الأولى لنظرية العامل، فالرجل ذو حظ كبير من الذكاء، فهو أول من استخرج العروض، وحصّن به أشعار العرب، وهو الذي عمل أول كتاب العين(٥)، أول معجم في العربية.

وأول ذكر للعوامل نجده على لسان الخليل، من ذلك مثلا كلامه في عمل إنّ وأنّ وكأنّ ولكنّ وليت ولعلّ. قال سيبويه: "زعم الخليل أنها عملت عملين: الرفع والنصب، كما عملت (كان) الرفع والنصب حين قلت: كان أخاك زيد. إلاّ أنه

---

(١) انظر تفصيل ذلك في التمهيد: "تأثر الدراسة النحوية بالمنطق".
(٢) تاريخ الأدب العربي – العصر العباسي الأول ١٢٤.
(٣) النزعة المنطقية في النحو العربي ٤٧.
(٤) أصول النحو العربي – للدكتور محمد خير الحلواني ١٨٢.
(٥) الفهرست ٦٤، نزهة الألباء ٤٥، المزهر في علوم اللغة ١/٧٦، ٢/٤٠١.

ليس لك أن تقول: كأنّ أخوك عبدَ الله، تريد كأن عبدَ الله أخوك، لأنها لا تُصرّفُ تُصرّفَ الأفعال، ولا يضمر فيها المرفوع كما يضمر في (كان). فمن ثم فرقوا بينهما كما فرقوا بين (ليس) و (ما)، فلم يجروها مجراها. ولكن قيل هي بمنزلة الأفعال في ما بعدها وليست بأفعال[1] ".

أما سيبويه تلميذ الخليل، فقد اعتمد العوامل في مباحثه النحوية، بل إن العوامل تلقاك في كتابه منذ الصفحات الأولى ناشرة ظلالها على أبواب الكتاب كله.

يقول سيبويه في باب مجاري أواخر الكلم من العربية: "وهي تجري على ثمانية مجار: على النصب والجر والرفع والجزم، والفتح والضم والكسر والوقف. وهذه المجاري الثمانية يجمعهنّ في اللفظ أربعة أضرب: فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم، والجزم والوقف.

وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يُحدِث فيه العامل - وليس شيء منها إلاّ وهو يزول عنه - وبين ما يُبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب[2] ".

فسيبويه يريد أن يريك في هذا النص أنّ حركات الإعراب لا تأتي من عدم، بل هي نتيجة عامل دخل على تلك الكلمات، فأحدث فيها حركات الإعراب. وقد ظل الكلام في العوامل مبدّدا في أبواب شتى من كتب النحو حتى جاء نحاة جمعوا شتاتها وتوفروا على العناية بها. وكتاب (العوامل المئة) الذي ألفه عبد القاهر الجرجاني (المتوفى سنة ٤٧١هـ) هو أول كتاب وصل إلينا متمحضا للعوامل. وهو كتاب صغير الحجم ذائع الصيت، ظفر بعدة شروح، وترجم إلى التركية[3] .

(١) كتاب سيبويه ٢/ ١٣١.
(٢) كتاب سيبويه ١/ ١٣.
(٣) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ٢/ ١١٧٩-١١٨٠، انظر إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون ٢/ ١٣٠.

وقد ذكر حاجي خليفة (المتوفى سنة ١٠٦٧هـ) في كتابه "كشف الظنون" أن كلا مـن أبـي علـي الفارسـي، وعلـي بـن فضّـال المجاشـعي القـيرواني (المتوفـى سنة ٤٧٩هـ) قد ألّفَ كتابا في العوامل النحوية، كما ذكر أن الكسائي (المتوفى سنة ١٨٩هـ) قد نظم في العوامل رائيّة من أربعة وثلاثين بيتا[١] .

تعريف العامل:

عرف الرماني العامل فقال: "(عامل) الإعراب هو موجب لتغيير في الكلمة على طريق المعاقبة لاختلاف المعنى[٢] ".

وعرفه الشريف الجرجاني (المتوفى سنة ٨١٦هـ) بقوله: "العامل ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب[٣] ". وتبعه في هذا التعريف التهانوي صاحب كشاف اصطلاحات الفنون[٤] .

وعرفه ابن بابشاذ (المتوفى سنة ٤٦٩هـ) في المقدمة المحسبة فقال: العامل هو ما عمل في غيره شيئا من رفع أو نصب أو جر أو جزم، على حسب اختلاف العوامل[٥] ".

فالعامل إذاً هو الموجد المنشئ لشيئين اثنين هما:

١. الحالة الإعرابية من رفع أو نصب أو جر أو جزم.
٢. العلامة الإعرابية التي تقع في آخر الكلمة، وتدل على حالتها الإعرابية، وهذه العلامة حركة أو حرف أو سكون أو حذف.

---

(١) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ٢/ ١١٧٩-١١٨٠.

(٢) رسالتان في اللغة: منازل الحروف - الحدود: ٦٩. يبدو أن كلمة (عامل) سقطت من الطباعة، وفي الأصل "عامل الإعراب". ويؤيد ذلك ما جاء في كتاب الرماني النحوي للدكتور مازن المبارك نقلا عن الرماني، وهو قوله: عامل الإعراب هو موجب التغيير في الكلمة على طريق المعاقبة لاختلاف المعنى". (الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ٢٥٠).

(٣) التعريفات ٧٨.

(٤) كشاف اصطلاحات الفنون ٤/ ١٠٤٥.

(٥) المقدمة المحسبة ٢/ ٣٤٤.

فإذا قلنا: ذهبَ زيدٌ، فإن (ذهبَ) هو العامل الذي أوجد حالة الرفع في (زيدٌ)، وعلامة الضمة الدالة على حالة الرفع.

وإذا قلنا: رأيتُ زيداً، فإن (رأيتُ) هو العامل الذي أوجد حالة النصب في (زيداً)[1]، وعلامة الفتحة الدالة على حالة النصب.

وإذا قلنا: سلمت على زيدٍ، فإن (على) هو العامل الذي أوجد حالة الجر في (زيدٍ)، وعلامة الكسرة الدالة على حالة الجر.

وإذا قلنا: لم يحضرْ زيدٌ، فإن (لم) هو العامل الذي أوجد حالة الجزم في (يحضرْ)، وعلامة السكون الدالة على حالة الجزم.

هذا هو المفهوم الشائع في كتب النحو، لكن بعض المتأخرين كابن الحاجب (المتوفى سنة ٦٤٦هـ) والشيخ خالد الأزهري (المتوفى سنة ٩٠٥هـ) والصبان (المتوفى سنة ١٢٠٦هـ) يضيفون شيئا آخر، وهو أن العامل يُحدث أيضا المعاني النحوية من فاعلية ومفعولية وإضافة.

يقول ابن الحاجب: "والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي[2] ". ويقول الشيخ خالد الأزهري: "المراد بالعامل ما به يحدث المعنى المحوج للإعراب[3] ".

أما الصبان فقد ذكر ما نقله الأشموني (المتوفى سنة ٩٢٩هـ) عن (التسهيل)، وهو أن: "الإعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف[4] "، وعلق عليه بقوله: " فالعامل كجاء ورأى والباء، والمقتضي الفاعلية والمفعولية والإضافة العامة لما في الحرف، والإعراب يبيّن هذا المقتضى الرفع والنصب والجر[5] ".

ولكن الصبان سرعان ما تنبه إلى أن ما ذكره لا يطرد، فاستدرك قائلا: "لكن هذا التعريف يقتضي اطراد وجود الثلاثة، أعني المقتضي والإعراب والعامل مع كل

---

(١) على مذهب البصريين، انظر كتاب الإنصاف (مسألة ١١).
(٢) شرح الكافية ١/ ٢٥.
(٣) شرح التصريح ١/ ٦٠.
(٤) تسهيل الفوائد ٧، شرح الأشموني ١/ ٢٦.
(٥) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٤٧.

معرب، وليس كذلك، بل هو أغلبي فقط لعدم تحقق المقتضي في نحو: "لم يضربْ زيدٌ، فلم يتقوّم بـ (لم) معنى يقتضي الجزم[1] ".

حقيقة العامل:

اختلف النحويون في حقيقة العامل على ثلاثة مذاهب:

١. ذهب أكثر النحويين إلى أن العامل هو الكلمات أو المعاني. فالكلمة نفسها تحمل بين طياتها قدرة على التأثير في كلمة أخرى أو عدة كلمات، فتُحدث فيها الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم. فإذا قلت مثلا: (ذهبَ زيدٌ)، فإن (ذهبَ) نفسها هي التي أحدثت الرفع في (زيدٌ)، وهي التي اجتلبت العلامة الإعرابية فيها، وهي الضمة.

وأحيانا لا يكون العامل كلمة من الكلمات، بل معنى من المعاني، يدرك بالقلب ولا ينطق به. فالمعنى عندهم له قدرة أيضا على إيجاد الحالة الإعرابية والعلامة الدالة عليها، كما هو الشأن مثلا في الابتداء الذي يرفع المبتدأ. فإذا قلت مثلا: (المؤمنُ صادقٌ)، فإن الابتداء هو الذي رفع كلمة (المؤمنُ)، وهو الذي اجتلب العلامة الإعرابية فيها، وهي الضمة. هذا هو المفهوم البصري الشائع في كتب النحو.

ونحن نلاحظ هذه السمة الحسيَّة في كلام النحويين عن العوامل، حتى تصبح كأنها كائنات حيّة، تقوى وتضعف، وتحتاج أحيانا إلى ما يقويها ويأخذ بيدها، وذلك نحو حديثهم عن المقارنة بين العامل اللفظي والعامل المعنوي، فاللفظي عندهم أقوى لأنه محسوس يدرك بالسمع، والمعنوي دونه، لأنه معقول مستنبط لا محسوس[2] .

كذلك نجد هذه الحسيَّة في حديثهم عن الأفعال التي تأخذ مفعولا، فهي على ضربين: ضرب قوي يصل إلى المفعول بنفسه فينصبه، نحو: ضربت زيداً، وضرب ضعيف يعجز عن الوصول إلى المفعول بنفسه، فيستعين بحروف الجر،

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٤٧ – ٤٨.
(٢) المرتجل ١١٤.

لكي يصل إلى المفعول، نحو: عجبتُ من زيدٍ، فلو قلت: عجبتُ زيداً، لم يجز، لضعف هذه الأفعال[1] .

وفي المفعول معه يرى النحاة أن الفعل المتقدم هو العامل، وذلك بتقوية الواو، كقولنا: سرتُ والنهرَ[2] .

ومثل ذلك نصب المستثنى بالفعل المتقدم بتقوية (إلاّ)، نحو: قام القوم إلاّ زيدا[3] .

٢. وذهب أبو الفتح عثمان بن جني إلى أن العامل هو المتكلم، فقال: "إذا قلت: ضربَ سعيدٌ جعفراً، فإن (ضَرَبَ) لم تعمل في الحقيقة شيئا، وهل تحصل من قولك: (ضَرَبَ) إلاّ على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة (فَعَلَ)، فهذا هو الصوت، والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوبا إليه الفعل.

وإنما قال النحويون: عامل لفظي، وعامل معنوي، لِيُرُوك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه، كمررتُ بزيدٍ، وليت عمراً قائمٌ، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول. فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره، وإنّما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامّة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ، وهذا واضح[4] ".

يريد ابن جني في هذا النص أن يكشف النقاب عن طبيعة العامل. فالكلمة ليست لديها القدرة على التأثير في غيرها من الكلمات، وإحداث العمل الإعرابي، لأنها عبارة عن أصوات، والأصوات لا تعمل، بل إن المتكلم بكلام العرب هو الذي يُحدث هذا العمل، فيرفع وينصب ويجر ويجزم، كذلك يبين ابن جني أن العوامل عند النحاة هي قرينة تهدي إلى الحركة المطلوبة.

---

(١) شرح المفصل ٨/ ٥٠.
(٢) الإنصاف (مسألة ٣٠)، أسرار العربية ١٨٣.
(٣) الإنصاف (مسألة ٣٤)، أسرار العربية ١٨٢، ٢٠١.
(٤) الخصائص ١/ ١٠٩ – ١١٠.

وقد تأثر بعض النحويين برأي ابن جني هذا، فذهب الأنباري إلى أن العامل مجرد أمارة وعلامة، وليس له تأثير حسي كالماء والنار، فقال الأنباري: "العوامل اللفظية ليست مؤثرة في المعمول حقيقة، وإنما هي أمارات وعلامات، فالعلامة تكون بعدم الشيء، كما تكون بوجود شيء، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان، وأردت أن تميز أحدهما على الآخر، لكنت تصبغ أحدهما مثلا، وتترك صبغ الآخر، فيكون عدم الصبغ في أحدهما كصبغ الآخر، فيتبيّن بهذا أن العلامة تكون بعدم شيء، كما تكون بوجود شيء. وإذا ثبت هذا جاز أن يكون التعري من العوامل اللفظية عاملا[1] ".

وذهب رضي الدين الاستراباذي (المتوفى سنة ٦٨٦هـ) إلى أن العامل النحوي ليس مؤثرا في الحقيقة، بل هو علامة وآلة، وقال: "... فالموجد لهذه المعاني (يعني الفاعلية والمفعولية والإضافة) هو المتكلم والآلة العامل ومحلها الاسم، وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم، لكن النحاة جعلوا الآلة كأنها هي الموجدة للمعاني وعلاماتها كما تقدم، فلهذا سميت الآلات عوامل[2]".

وجدير بالذكر أن أصحاب هذا المذهب ليس لهم نهج مخصوص في مؤلفاتهم النحوية، بل تراهم يسيرون مع جمهرة النحويين.

٣. وذهب ابن مضاء القرطبي إلى أن العامل الذي يحدث حركات الإعراب إنما هو المتكلم نفسه. وقبل أن يدلي برأيه هذا، ذكر ما يراه سيبويه في حركات الإعراب، وهو أن هذه الحركات ناجمة عن العوامل[3]. وعقب ابن مضاء على ذلك بقوله: "وذلك بيِّن الفساد".

وابن مضاء لا يتفق وجمهور النحويين في هذا الشأن، إذ تراه في مباحثه النحوية يرفض العامل النحوي ولا يقرّ بوجوده[4] .

---

(١) أسرار العربية ٦٨ – ٦٩، الإنصاف (مسألة ٥).

(٢) شرح الكافية ١/ ٢٢، ٢٥.

(٣) كتاب سيبويه ١/ ١٣.

(٤) الرد على النحاة ٧٦ – ٧٨، ستأتي آراء ابن مضاء مفصلة في الباب الثالث.

ومن الملاحظ أن ابن مضاء يتفق وأصحاب المذهب الثاني في أن العامل هو المتكلم، لكنه يختلف عنهم في التطبيق، فهم يعتمدون العوامل النحوية في مباحثهم على حين يرفضها ابن مضاء كما ذكرت.



العوامل اللفظية والمعنوية

اتفق جمهور النحويين من بصريين وكوفيين على اعتماد العوامل النحوية، وإن كانت مثار خلاف بين الفريقين، كما اتفقوا أيضا على قسمتها إلى ضربين: لفظي ومعنوي.

والعوامل اللفظية عند الفريقين ثلاثة أنواع: أفعال وأسماء وحروف، أما العوامل المعنوية فهي عند الكوفيين أكثر عددا منها عند البصريين.

ولن أعرض الآن للخلافات التي اشتجرت بين النحويين حول العوامل، بل سأرجئ الحديث عنها إلى باب أفردته لهذه الخلافات. ولكن قد تقتضي طبيعة البحث ذكر بعض الخلافات أحيانا، لتوضيح مسألة نحوية، فلا بد حينئذ من ذكرها.

قال عبد القاهر الجرجاني في كتابه (العوامل المئة): العوامل في النحو مئة عامل، وهي تنقسم قسمين: لفظية ومعنوية، واللفظية تنقسم إلى قسمين: سماعية وقياسية. وإليك معنى كل من هذه الثلاثة أولا قبل سرد مظاهرها.

فالعوامل اللفظية السماعية: ما سمعت عن العرب، ولا يقاس عليها غيرها كحروف الجر، والحروف المشبهة بالفعل مثلا، فإن الباء وأخواتها تجر الاسم فليس لك أن تتجاوزها وتقيس عليها غيرها.

واللفظية القياسية: ما سمعت عن العرب ويقاس عليها غيرها. وتفسير هذا المعنى أنه سمع لها أمثلة مطردة وصلت إلى بناء قاعدة كلية في ذلك النوع من العوامل، فكل ما يصدق عليه تلك القاعدة يطلق عليه اسم العامل اللفظي القياسي.

وأما العوامل المعنوية: فاسمها يدل عليها، إنها معنى من المعاني لا نطق فيه، وهو معنى يعرف بالقلب، ليس للفظ فيه حظ.

هذه الأصناف الثلاثة تتلخص مظاهرها في ما يلي:

أولا- العوامل اللفظية السماعية:

وهي واحد وتسعون عاملا، تحت ثلاثة عشر نوعا:

النوع الأول: حروف تجر الاسم فقط، وهي سبعة عشر حرفا: من - إلى - في - اللام - ربّ - على - عن - الكاف - مذ ومنذ - حتى - واو القسم - تاء القسم - باء القسم - حاشا - خلا - عدا.

النوع الثاني: الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر، وهي ستة أحرف: إنّ - أنّ - كأنّ - لكنّ - ليت - لعلّ.

النوع الثالث: حرفان يرفعان الاسم وينصبان الخبر: لا - ما، المشبهان بليس.

النوع الرابع: حروف تنصب الاسم المفرد فقط، وهي سبعة أحرف:

الواو بمعنى مع - إلا: للاستثناء - ياء: في النداء - أي: في النداء - هيا: في النداء - أيا: في النداء - الهمزة: في النداء.

النوع الخامس: حروف تنصب الفعل المضارع، وهي أربعة أحرف: أن - لن - كي - إذن.

النوع السادس: حروف تجزم الفعل المضارع، وهي خمسة أحرف: إن - لم - لما - لام الأمر - لا: الناهية.

النوع السابع: أسماء تجزم الأفعال على معنى (إن) للشرط والجزاء، وهي تسعة أسماء: مَن - أي - ما - متى - مهما - أينما - أنى - حيثما - إذما.

النوع الثامن: أسماء تنصب أسماء نكرة على التمييز، وهي أربعة أسماء: عشرة إذا ركبت مع اثنين إلى تسعة - كم - كأين - كذا.

النوع التاسع: كلمات تسمى أسماء أفعال، بعضها يرفع، وبعضها ينصب وهي تسع كلمات. والناصية منها ست كلمات: رويد - بله - هاء - دونك - عليك - حيهل. والرافعة منها ثلاث كلمات: هيهات - شتان - سرعان.

النوع العاشر: الأفعال الناقصة التي ترفع الاسم وتنصب الخبر، وهي ثلاثة عشر فعلا: كان - صار - أصبح - أمسى - أضحى - ظل - بات - ما زال - ما برح - ما فتئ - ما انفك - ما دام - ليس.

النوع الحادي عشر: أفعال المقاربة ترفع اسما واحدا، وهي أربعة أفعال: عسى - كاد - كرب - أوشك.

النوع الثاني عشر: أفعال المدح والذم، ترفع الاسم المعرف بلام التعريف وبعده اسم مرفوع يسمى المخصوص بالمدح والذم، وهي أربعة أفعال: نعم - بئس - ساء - حبذا.

النوع الثالث عشر: أفعال الشك واليقين، وتسمى أفعال القلوب، وهي علمت - رأيت - وجدت " وهذه الثلاثة لليقين" وظننت - حسبت - خلت - " للشك" وزعمت " متوسطة بين الستة " فهذه سبعة.

ثانيا- العوامل اللفظية القياسية:

وهي سبعة: الأول : الفعل على الإطلاق. الثاني: اسم الفاعل - الثالث: اسم المفعول - الرابع: الصفة المشبهة - الخامس: المصدر - السادس: الاسم المضاف - السابع: الاسم التام مثل (راقود خلاً).

ثالثا- العوامل المعنوية:

وهي أمران: الأول: العامل في المبتدأ والخبر. الثاني: العامل في الفعل المضارع الرفع.

وختم الجرجاني هذه العوامل بقوله: " فهذه مئة عامل، فلا يستغني الصغير ولا الكبير، ولا الوالي ولا القاضي، ولا الرفيع ولا الوضيع، عن معرفتها واستعمالها[1] ".

---

(١) نقلا عن كتاب أصول النحو العربي للدكتور محمد عيد ٢٤٥- ٢٤٧، إذ لم أستطع الحصول على كتاب (العوامل المئة).



عمل الأفعال والحروف والأسماء(١)

الاسم في اللغة العربية أكثر تحملاً للمعاني المتنوعة في التركيب، فهو الذي يعبر عن الإسناد والمفعولية والغاية والزمان والمكان والهيئة والتفسير والتأكيد والاستثناء ... على حين لا يحمل الفعل إلا دلالتين اثنتين هما: الحدث والزمان، أما الحرف فإن معانيه الكثيرة، لا تظهر في غير السياق والتركيب.

ومن هنا كان الإعراب وسيلة تعبيرية في الاسم عن اختلاف هذه المعاني، لأنه لا يملك غيرها من وسائل التعبير، أما الفعل فلفظه العام يدل على الحدث، وصيغته تدل على الزمان، ولهذا لم يكن به حاجة إلى وسيلة أخرى للتعبير.

ومن فهم هذه المنزلة المعنوية للاسم، نستطيع أن نقول: إن الأفعال والحروف، أدوات له أو قرائن لفظية لحركات إعرابه. ومن أجل ذلك كانت العوامل الأساسية في اللغة العربية أفعالا وحروفا، وكان الاسم هو المعمول لها، أما هو فلا عمل له فيها البتة.

وفي الفقرات التالية ستتضح لنا هذه الظاهرة بجلاء تام.

١. عمل الأفعال:

أدرك النحويون أن الأفعال أقوى القرائن اللفظية التي ترتبط بها حالات الإعراب، فهي تفوق الأحرف العاملة، لأنهم لا حظوا أن معمولاتها كثيرة متنوعة، فهي ترفع الفاعل وتنصب المفعولات جميعا، كما تنصب الحال، وتمييز النسبة. ولا يقف أمرها عند هذا الحد، بل إنها تعمل في ما تقدم عليها وفي ما تأخر عنها، على حين لا يعمل الحرف إلا في المتأخر عنه.

والمفعول به عند النحاة أكثر هذه المعمولات امتناعا على العوامل، ولذلك لا ينصبه إلا الفعل أو ما شابه الفعل من الأسماء، بل إن بعض الأفعال لا يقوى على نصبه، وهي التي سُميت بالأفعال غير المتعدية. على أن بعض الأفعال لا يكتفي

---

(١) بإيجاز من كتاب " أصول النحو العربي" – للدكتور محمد خير الحلواني ١٤٧ – ١٦٨.

بنصب مفعول به واحد، بل يتعداه إلى مفعول ثان أو مفعول ثالث، كأفعال القلوب وأفعال الصيرورة، وجملة يسيرة من الأفعال لا تنتمي إلى هذه ولا إلى تلك، كالأفعال: أعطى ومنح وكسا ...

ويستطيع علم اللغة الحديث أن يجد في قوة عمل الفعل تفسيراً مقبولاً، فهو حدث، ومن البديهي أن ترتبط به مجموعة من المتعلقات، كالمحدِث والمحدَث والغاية والهيئة والزمان والمكان. إنه كالمحور وحوله تلتف هذه المجموعة من المتعلقات، وإنها لترجع في معانيها إليه، ولا بد من أن يكون هناك ما يميز بعضها من بعض، فكان الإعراب رمزا صوتياً يؤدي هذه الغاية.

ولاشك أن النحاة لم يذهبوا إلى أن الفعل هو العامل بنفسه في هذه المتعلقات، بل أرادوا أنه قرينة لفظية ترتبط بها حالات الإعراب الخاصة التي تعتور الكلمات بعدها.

على أن الأفعال ليست كلها سواء في العمل، فهناك، كما رأينا، الفعل اللازم الذي يعجز عن نصب المفعول به، ولكنه يقوى على العمل في الفاعل، وفي المفعول المطلق والمفعول له والظرف والحال والتمييز وشبه الجملة. وهناك الفعل الناقص الذي يقتصر عمله على رفع ما كان مبتدأ، ونصب ما كان خبرا، ثم لا تمتد به قوته إلى أن يؤثر في شبه الجملة أو في ما أثر فيه الفعل اللازم.

والعلة التي يمكن أن نركن إليها، هي أن هذا الضرب من الأفعال فقد الدلالة على الحدث، ولم يبق له من دلالة الفعل إلا الدلالة على الزمان.

ومن الأفعال الضعيفة في العمل الأفعال الجامدة، كأفعال المدح والذم وفعلي التعجب وأفعال الاستثناء، فقد استعملت هذه الأفعال لجمودها استعمال الأدوات ونقصت عن الفعل المتصرف في العمل، فهي مثلا لا تستطيع أن تعمل في ما تقدم عليها، أي أن التركيب الذي تقع فيه يجمد على حال خاصة، فلا يتقدم عليها معمولها البتة، فلا يقال مثلا: سعيدا ما أكرم ولا جاؤوا سعيدا ما خلا، على حين يجوز في الفعل المتصرف أن يتقدم معموله عليه، فيقال: التفاحةَ أكلتُ، وراكبا جئتُ، ولا يستثنى من ذلك إلا تمييز النسبة، فهو عند جمهور النحويين لا يجوز تقديمه على الفعل العامل فيه، لأنه تفسير لنسبة مبهمة، ومن طبيعة المفسَّر أن يقع

بعد ما يفسره. ومن هنا لا يجوز أن يقال: نفسا طبت، ولا شيباً اشتعل الرأس ولا عيوناً فجرنا الأرض.

والحق أن الاستقراء يؤيد ما ذهب إليه الجمهور، فلم يجد النحاة شاهداً نثريا يخالف هذا القانون اللغوي.

ولا يتصور النحاة فعلا غير عامل، إذ لا بد له من أن يعمل في الفاعل، وإذا كان لا بد للفعل من معمول، كان ذلك دليلا آخر على أنه يفوق قسيميه: الاسم والحرف في هذه الظاهرة.

وهناك ميزة أخرى له في العمل، هي أنه يعمل ظاهرا ويعمل مضمرا، وإضماره غير مشروط بالعوض، كما هي الحال في الحرف. تأمل الأمثلة التالية:

- النجاحَ النجاحَ. أو الحفرةَ الحفرةَ.
- صبراً على الشدائد.
- أهلاً وسهلاً.
- أحشفاً وسوءَ كيلة.
- أمتوانياً وقد جدّ الناس.

ففي هذه العبارات وقعت معمولات نَصَبها فعل وهو مضمر غير ملفوظ. فهناك المفعول به مثل: النجاحَ وأهلاً وحشفاً، وهناك المفعول المطلق، مثل: صبراً، وهناك الحال مثل: متوانيا. وأنت ترى أن إضمار الفعل هنا لم يخضع لشرط التعويض.

أما الحرف فلا يمكن أن يعمل مضمرا إلا إذا عوض عنه بحرف آخر، فـ "أن" مثلا تنصب الفعل المضارع وهي مضمرة، ولكن بشرط أن تضمر بعد حرف عطف أو حرف جر، و "ربّ" أيضا تعمل مضمرة، ولكن ذلك يتم بعد الواو غالباً والفاء قليلاً، وبعد "بل" نادرا.

٢ـ عمل الحروف:

بعض الحروف عامل، وبعضها غير عامل، فهل لهذه الظاهرة معيار، به ينماز هذا من ذاك؟

لقد وجد النحاة في استقراء العربية ظاهرة لا تخلو من دلالة على منطقية هذه اللغة، وهي أن الحروف العاملة هي الحروف التي تختص بالأسماء فلا تباشر الأفعال، أو تختص بالأفعال فلا تباشر الأسماء، وتبيّن لهم أن الحرف الذي لا اختصاص له بأحد القبيلين لا عمل له.

وعلى هذا الأساس تكون حروف الجر عاملة، لأنها لا تدخل إلا على الأسماء، ولا تباشر الأفعال، وإن كانت متعلقاتها. وكذلك الأحرف المشبهة بالأفعال، لاختصاصها بالمبتدأ والخبر. أما العوامل المختصة بالفعل المضارع، فأحرف الجزم وأحرف النصب. أما أحرف العطف، فلا عمل لها، وكذلك حرفا الاستفهام: الهمزة وهل، لأن هذا الضرب من الأحرف يدخل على الأسماء والأفعال.

وكما اختلفت الأفعال قوة وضعفا، كذلك اختلفت الأحرف أصالة وفرعا. فبعضها عمل عملا هو فيه أصيل، كأحرف الجر والنواصب والجوازم، وبعضها عمل عملاً هو فيه فرع، كالأحرف المشبهة بالفعل وأداة النداء.

أما أحرف الجر فيقتصر عملها على جر الاسم، ولذلك كانت أضعف من الفعل، غير أنها أصيلة في عملها، لا تشبه الفعل، ولا تلحق به، لأن الفعل لا يعمل الجر في شيء من أجزاء الكلام، كذلك الشأن في أحرف النصب والجزم.

على أن النحاة يرون الحروف فرعاً في العمل على الفعل، ولا يستثنون منها شيئا، يقول ابن الخشاب (المتوفى سنة ٥٦٧هـ): " فالأفعال هي الأصول في العمل لغيرها، والقسمان الآخران فرعان لها ومحمولان عليها ومشبهان بها"[١] .

وهذا لا ينقض أصالة عمل أحرف الجر وغيرها، لأن ما يعنيه ابن الخشاب هو أن الأصل في العمل للفعل، وكان من المنتظر الا يعمل الحرف، وألا يعمل

---

(١) المرتجل ١١٦.

الاسم، لأنهما ليسا بحدث، وبهذا يكون عمل ما عمل منهما مُلحقـا إيـاه بـالفعل. ولكن هذا لا يعني أن عمل حرف الجر أو حرف الجزم، إنما حصل لشبهه بـالفعل، لأنه لا وجه للشبه بين الطرفين.

إلا أن هناك قبيلاً من الأحرف يعمل عمل الفعل وهو: إنّ وأنّ وكأنّ ولكـنّ وليت ولعلّ، لأنها أدوات تحمل معاني الأفعال، وتحمل بعض الظواهر اللفظية التي للفعل. فمن حيث المعنى، تؤدي هذه الأحرف خمسة معان فعلية، هـي: التوكيـد والتشبيه والاستدراك والتمني والترجي، ومن حيث البنية اللفظية يتألف بعضها من ثلاثة أحرف وبعضها من أربعة، كما أنها مبنية على الفتح وتلحق بها نون الوقاية.

هذا الشبه المعنوي اللفظي جعل هذه الأحرف - في نظر النحاة - تقترن بحال إعرابية مطردة، في نصوص العربيـة الفصيحـة، هـي نصـب الاسـم الأول، ورفـع الاسم الثاني. نقول: إنّ الساعةَ آتيةٌ، وإنّ خالداً قائدٌ، والنصب والرفـع مـن عمـل الأفعال في الأسماء، ثم إننا لا نجد حرفا في العربية ينصب الاسم أو يرفعه إلا هـذه الأحرف. ومن هنا ربط النحاة بينها وبين الفعل، فكما أن الفعل المتعدي إلى مفعول واحد يرفع فاعلا وينصب مفعولا به، كذلك تنصب هذه الأحرف وترفع.

أما أداة النداء، فإنما عملت لأنها وقعت موقـع الفعـل "أدعـو" أو "أنـادي" فنابت عنه في العمل[1] .

وهناك ظواهر كلامية وضعت بـين أيـدي النحـاة أسـبابا قادتـهم إلى الحكـم بضعف الحروف حين تقرن إلى الأفعال. وأول هذه الظواهر أنهم لم يروهـا عملـت في اسم متقدم عليها، وأن ما شابه الفعل منها التزم حالا جامدة في الـتركيب، إذ لا يجوز فيه تقديم المرفوع على المنصوب، فلا يقال مثلاً: إن أخوك خالدا، على تقديم الخبر وتأخير الاسم.

والأهم من هذا أنهم لم يجدوا الحـروف عملـت في الفضـلات، فلـم تنصـب مفعولا ولا تمييزا ولا استثناء، إلا ما شابه الفعل منها، ومع ذلك اقتصر عمله على اثنين فقط هما: المنادى والحال. أما المنادى فقد نابت فيه أداة النداء عن الفعل، وأما الحال فقد عملت فيه الأدوات التي تشبه الفعل بـالمعنى، مثـل: "ليـت" و "كـأنّ".

---

(١) هذا رأي بعض النحويين، ويرى آخرون أن العمل للفعل المحذوف، مغني اللبيب ١/ ٤١٣.

تقول: ليت سعيداً أخوك غنياً، أي ليته أخوك في حال غناه، فـ "ليت" تعني: أتمنى، وكأنك قلت: أتمنى أخوّته لك وهو غني.

٣ـ عمل الأسماء:

يرى النحاة أن الأصل في الأسماء ألا تعمل، لأن الإعراب خاص بها، وهذا يعني أنها معمولات لا عوامل، ولكن بعضها أشبه الفعل فعمل عمله، وبعضها الآخر ضُمِّن معنى الحرف أو ناب عنه فعمل عمله. والضرب الأول في رأيهم أقوى من الثاني، لأن الفعل أقوى العوامل.

وتتفاوت الأسماء المُشبهة للفعل، قربا منه وبعدا عنه، وكلما ازدادت منه قربا، ازدادت قدرة على العمل، وكلما بعد بها الشبه عنه ضعف عملها.

١- ومن هنا كان أقواها على العمل اسم الفاعل، لأنه يشبه الفعل المضارع شبها معنويا، وشبها لفظيا، فهو مثله في الدلالة، يدل على الحدث وفاعله وزمنه، وهو مثله أيضا في الشكل اللفظي، فإذا قلت: إني لمكرم أصحاب المروءة، ووازنت بين (لمكرم) و (أكرم)، بدا لك الشبه واضحا في اللفظ والمعنى، فمن حيث البنية، لا ترى بين الكلمتين خلافا، إلا تلك الميم المضمومة في الاسم التي حلت محل الهمزة المضمومة في الفعل، ومن حيث المعنى تدل كل منهما على الحدث وفاعله المضمر فيه، وعلى الزمن الحاضر أو المستقبل.

وإذاً فإن اسم الفاعل يقوم بما يُناط بالفعل من وظائف، ولهذا عمل عملَ الفعل المبني للمعلوم، فرفع الفاعل ونصب ما نصب من الفضلات، كقولنا: أزائرٌ أخوكَ رفيقَه؟

وليس هذا فحسب، بل إن صيغ المبالغة منه تعمل مثله إذا كان فيها مذهب الفعل، تقول: إنك لضروب من يستحق الضرب، وإنك لقتّال كلَّ من لا يرعوي.

إلا أن الاستخدام اللغوي قد يطور بعض الكلمات، فيتحول بها من الدلالة الفعلية إلى الدلالة الاسمية، أي يفقدها الدلالة على الحدث وفاعله وزمنه، فإذا هي اسم ذو دلالة لا تختلف عن دلالة الاسم الجامد المرتجل، ومن

هذه الكلمات: البازي والصاحب والوالد والحائط، ومثلها في ما يشبه صيغ المبالغة: أمير ووصيف ورسول، فالشكل اللفظي لهذه الكلمات لا يؤهلها للعمل، لأنها لم تعد ذات صلة معنوية بالفعل المضارع.

٢- ويلي اسم الفاعل في قوة العمل اسم المفعول، لأنه يشبه الفعل المضارع معنى، ويشبهه لفظا حين يكون فوق الثلاثي، ولكن بنيته اللفظية تختلف عن الفعل حين يأتي على صيغة: مفعول، من الثلاثي: فعل.

ومن هنا كان قادرا على عملين في الاسم، أولهما الرفع، ويحدثه في نائب الفاعل وثانيهما النصب، ويحدثه في المفعول به الثاني أو الثالث، إذا كان فعله متعديا إلى اثنين أو ثلاثة. تقول: إنه مكسوٌّ ثوبا.

٣- وأحيانا تنعقد الصلة بين الاسم العامل والفعل بالتوسط، إذ لا يكون الاسم ذا شبه لفظي بالفعل، ويكون في دلالته شَبَه جزئي به، وذلك كالصفة المشبهة، فأبنيتها اللفظية لا تشبه أبنية الفعل، ودلالتها على الثبوت والدوام، تخالف المعنى الذي عليه جمهرة الأفعال، غير أنها تشبه الفعل المضارع في دلالته أحيانا على الاستمرار. تقول: الأرض تدور حول الشمس، وتقول: فلان أبيض اللون، فكما أن الدوران مستمر دائم، كذلك البياض مستمر دائم.

هذا الشبه الجزئي لم يهيئ للصفة المشبهة قوة تعمل بها، ولكنها عملت، فرفعت الفاعل بكثرة، كما يرفعه الفعل واسم الفاعل، والسر في عملها أنها أشبهت اسم الفاعل في بعض دلالته وفي تصرفه، فهي مثله تدل على حدث وصفي، وتدل على فاعله، وهي تقع في الكلام صفة، كما يقع اسم الفاعل، وتثنى كما يثنى، وتجمع الجمع السالم كما يجمع.

وبهذا يبقى عملها ضعيفا، فهي تقتصر على العمل في الفاعل، وكثيرا ما ينتقل إلى التمييز أو إلى المضاف إليه، وذلك كما نرى في العبارات الآتية:

- فلانٌ كريمٌ طبعُهُ، حسنٌ خُلقُهُ، طيبٌ قلبُهُ.
- فلانٌ كريمٌ طبعاً، حسنٌ خلقا، طيبٌ قلبا.
- فلانٌ كريمُ الطبعِ، حسنُ الخلقِ، طيبُ القلبِ.

وتحوُّل مرفوعها إلى التمييز تارة، والمضاف إليه تارة أخرى، يدل على ضعف عملها.

٤- ومن الأسماء العاملة عمل الفعل المصدر، وإنما عمل لأنه يشبه الفعل في دلالته على الحدث، ولأن حروف الفعل ثابتة فيه، ولكن ينقص في دلالته على الفعل، ومن هنا كان عمله قليلا في رفع الفاعل، كقول الأقيشر الأسدي:

أفنى تِلادي وما جَمَّعتُ مِنْ نَشَبٍ   قَرْعُ القواقِيزِ أَفْواهُ الأباريقِ[١]

أما عمله في المفعول به فكثير، ولا سيما حين يكون منونا أو مضافا، ويقلّ حين يكون معرفا بـ "أل" والمصدر أضعف عملا من المشتقات، لأنه لا يتضمن الضمائر التي يتضمنها الفعل، فهو إذاً أبعد منها عن الفعل في طبيعته، ولذلك كان دونها في القدرة على العمل، لأنها تتضمن الضمائر كالفعل[٢] .

٥- ومن المشتقات التي يندر عملها اسم التفضيل، لأنه بعيد الشبه بالفعل، فمثله مثل الصفة المشبهة، إلا أنه ينحط عنها في العمل، لأنه لا شبه بينه وبين اسم الفاعل، فلا يجاريه في طريقة تثنيته وجمعه، أعني أنه لا يقع في الكلام موقع الفعل[٣] .

٦- وهناك أسماء ليست من المشتقات، ولكنها تشبه الفعل في معناه ودلالته على الزمان، على حين لا صلة لها به من حيث البنية اللفظية، وهي ما أطلق عليه مصطلح "أسماء الأفعال".

وهذا الضرب من الأسماء يعمل عمل الفعل، ويتحمل أحيانا الضمائر مثله، وإنما كانت كذلك لأنها كالفعل في الدلالة، فهي تستمد القوة على العمل منه، ولذلك تراها قادرة على رفع الفاعل كقولهم: هيهات المكانُ، وعلى نصب المفعول به مثل: دونك الكتابَ.

---

(١) التلاد: المال القديم الموروث، والنشب: الضياع والبساتين، والقواقيز: جمع قاقوزة وهي آنية تشرب بها الخمرة، يقول:إن شرب الخمر أضاع مالي كله: ما ورثته وما كسبته، (لسان العرب/ تلد، نشب، قفز). والبيت من شواهد الإنصاف - (مسالة ٢٧) ومغني اللبيب ٢/ ٥٩١ وهمع الهوامع ٥/ ٧٤.

(٢) المرتجل ٢٤٠.

(٣) شرح المفصل ٦/ ١٠٥ - ١٠٦.

٧- يبقى من هذه الأسماء العاملة عمل الفعل المبهمات التي تنصب نوعا واحدا من التمييز، وهو تمييز المفرد، وقد تحدث النحاة عن لفظ "عشرين" وعمله في ما بعده ليكون رمزا لألفاظ العقود جميعا، فذكروا أنه يشبه اسم الفاعل ويحمل عليه في العمل. ولكن الشبه بينهما لفظي معنوي معا، "فقولك: عندي عشرون رجلا، جمع، وإن شئت قلت عدد، وإن شئت قلت كثرة، كما أن قولك: ضاربون، كذلك،وهو ممنوع بالنون عن الإضافة إلى ما بعده، وأن المنصوب مُبيِّن للأول، وهو عشرون، كما أن مفعول ضاربين مُبيِّن لزيادته في الفائدة، وعشرون بما فيه من إبهام يشبه الفعل لما فيه من تنكير[1]".

أما المبهمات الأخرى التي أجمعوا على أنها هي العاملة في تمييزها، فلم يتحدثوا عنها حديثا شافيا، ولكن ذكروا أنها تشبه اسم الفاعل، لأنها تطلب اسما بعدها، وذهب بعضهم إلى أنها تشبه اسم التفضيل، لأن الاسم الذي يليها ذو تبيين وتفسير، وتلك هي وظيفة ما بعد اسم التفضيل، ثم إن الاسمين كليهما يلتزمان التنكير، على حين نرى المعمول لاسم الفاعل يأتي نكرة حينا ومعرفة حينا آخر[2] .

ومهما يكن من أمر هذا الاختلاف، فإن ناصب التمييز مما يعمل عمل الفعل، لأن التمييز فضلة ومشبه بالمفعول به.

أما الضرب الثاني من الأسماء العاملة، فهي تلك التي تعمل عمل الحرف وهي عندهم ضربان:

- ضرب ضُمِّن معنى الحرف وهو أسماء الشرط.
- ضرب ناب عن الحرف وهو المضاف.

والضرب الأول يشمل: مَن، ما، مهما، متى، أيان، أينما، حيثما، أنى، كيفما، أياً. وهي كما ترى قسمان: ظروف وغير ظروف. أما الظروف فهي مبهمة، ولذلك تُضمَّن معنى "إنْ"، فتعمل عملها، وتُضمَّن معنى همزة الاستفهام، فلا تكون عاملة. وكذلك الشأن في غير الظروف، فإذا قلت:

- متى تأتني تجدني.

---

(١) المرتجل ٢٦٤.

(٢) همع الهوامع ٤/ ٦٤.

كان المعنى: إن تأتني في أي وقت تجدني، وإن قلت: مـن يـأتني يجدنـي، كـان المعنى: إن يأتني أيٌّ إنسان يجدني.

وإذاً فإن أسماء الشرط، إنما عملت لتضمّنــها معنـى "إنْ"، ولـولا ذلـك لما عملت. والدليل على ذلك أنها حين ضُمّنت معنى همزة الاستفهام لم تعمل.

أما الضرب الثاني، فهو ما ناب عن الحرف، فإذا قلت: قلمُ زيدٍ وخاتمُ فضـةٍ وطارقُ ليلٍ...، كان المعنى: قلم لزيد، وخاتم من فضـة، وطـارق في ليـل، ولكنـهم أسقطوا حروف الجر اختصـارا للكـلام، فحـل الاسـم قبلـه محلـه، ونـاب عنـه في عمل الجر.

والدليل الذي يدل على أن المضاف هو العامل في المضاف إليه[1]، أنه يتصـل به ضميره، فيقال: قلمك وكتابه وقلمها، والضمائر لا تتصل إلا بما كان عاملا فيها.

(١) ستجري مناقشة هذه القضية بتوسع في الباب الثاني / القضية السادسة عشرة.

العوامل المعنوية المتفق عليها عند البصريين:

ذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى القول بالعامل المعنوي في موضعين:

١. الابتداء ٢. وقوع الفعل المضارع موقع الاسم[1]

١. الابتــداء:

وهو الذي يرفع المبتدأ، وأما الخبر فقد يرتفع بالابتداء وحده، أو بالمبتدأ وحده، أو بالابتداء والمبتدأ معا، على خلاف بينهم.

والمتتبع لأقوال النحاة يجد أن بينهم اختلافا في مفهوم الابتداء، ولكننا نستطيع أن نستخلص من أقوالهم أن الابتداء ينطوي على المعاني التالية:

أ. الأولية: وهي وقوع الاسم في بداية الكلام بحيث يحتل المرتبة الأولى، ويكون مركز الاهتمام، فتجعله أولا لثان يليه، وهذا الثاني هو خبر المبتدأ، ولا يستغني واحد منهما عن صاحبه.

ب. التعرية : وهي تجرد المبتدأ من العوامل اللفظية وتعريضه لها، وهذا ناجم عن "الأولية".

جـ. الإسناد: وهو العلاقة المعنوية الرابطة بين المبتدأ والخبر، وبالإسناد نفهم الحكم الذي نسب إلى المبتدأ. وتجريد المبتدأ من العوامل اللفظية، إنما تمّ للإسناد إليه[2].

وفي رأيي أن المبتدأ لا يحتاج إلى العوامل من أجل رفعه، لأن الأصل في المبتدأ أن يكون مرفوعا، فهو إذاً جار على أصله. وذلك من وجهين:

١. الأصل في الأسماء، في ما أرى، أن تكون مرفوعة، لأن الاسم هو الأصل والفعل والحرف فرعان، ولذلك احتل الاسم المرتبة الأولى بين أقسام

---

(١) أسرار العربية ٦٦.

(٢) انظر: كتاب سيبويه ٢/ ١٢٦ – ١٢٧، معاني القرآن للأخفش ١/ ٩، المقتضب ٤/ ١٢٦، الأصول في النحو ١/ ٥٨، اللمع في العربية ٢٥، شرح اللمع ١/ ٣٣، شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٤٥، المرتجل ١١٤، الإنصاف في مسائل الخلاف (مسالة ٥)، مفتاح العلوم ١٣٥، شرح المفصل ١/ ٨٤– ٨٥، شرح التصريح ١/ ١٥٨، أصول النحو العربي – للدكتور محمد خير الحلواني ١٧١.

الكلام[1]. كذلك الرفع هو الأول[2]، ولذلك أعطي أول الحركات وهي الضمة[3]، وبهذا يستحق المرتبة الأولى بين أنواع الإعراب. فلما كان الاسم هو الأول والرفع هو الأول كان الأصل في الاسم أن يكون مرفوعا.

٢. المبتدأ له الصدارة بين الأسماء، فهو أولها، كما كان الواحد أول العدد. قال سيبويه: "واعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء ... فالمبتدأ أول جزء كما كان الواحد أول العدد والنكرة قبل المعرفة[4] ".

والمبتدأ عند النحاة، معرى من العوامل اللفظية، وهو في الوقت نفسه معرض لها. يقول ابن جني: "اعلم أنّ المبتدأ كل اسم ابتدأته وعريته من العوامل اللفظية وعرضته لها وجعلته أولا لثان، يكون الثاني خبرا عن الأول ومسندا إليه[5] ".

فإذا كان المبتدأ هو الأول بين الأسماء، وكان الأصل في الأسماء الرفع، وكان المبتدأ معرى من العوامل اللفظية، فمعنى ذلك أن المبتدأ باق على أصله من الرفع، وأن الرفع فيه أصل.

وقد نص سيبويه وابن السراج على أن المبتدأ والخبر هما الأول والأصل في استحقاق الرفع[6]. ويدلك على ذلك أن العوامل اللفظية إذا دخلت عليه خرج عندئذ عن حكم المبتدأ والخبر[7] .

كذلك أرى أن الخبر لا يحتاج إلى العوامل من أجل رفعه، لأن الأصل فيه أن يكون مرفوعا، وذلك من ثلاثة أوجه:

١. إن الخبر المفرد اسم، والأسماء أصل في استحقاق الرفع، على ما تقدم شرحه.

٢. إن الخبر كالمبتدأ؛ كلاهما أصل في استحقاق الرفع، كما نص على ذلك سيبويه وابن السراج[8] .

---

(١) انظر تفصيل ذلك في الإيضاح في علل النحو ٦٨، ٨٣، ١٠٠، وأسرار العربية ١٦-١٧، والأشباه والنظائر ١/ ٥٤.

(٢) أسرار العربية ٦٩، شرح الكافية ٢/ ٢٣١.

(٣) شرح عيون الإعراب: ٩٢.

(٤) كتاب سيبويه ١/ ٢٣-٢٤.

(٥) اللمع في العربية ٢٥.

(٦) شرح المفصل ١/ ٧٣.

(٧) شرح المفصل ١/ ٨٣.

(٨) شرح المفصل ١/ ٧٣.

٣. إن الخبر المفرد هو المبتدأ في المعنى، تقول: زيد أخوك، وعبد الله منطلق، فأخوك هو زيد، والمنطلق هو عبد الله[1] .

٢. وقوع الفعل المضارع موقع الاسم:

الأصل في الأفعال أن تكون مبنية[2]، وإنما أعرب الفعل المضارع لمضارعته الاسم، ولهذا سمي مضارعا. والمضارعة: المشابهة، ومنها سمي الضرع ضرعا لأنه يشابه أخاه. فالفعل المضارع يشبه الاسم في إبهامه وتخصيصه، فإذا قلنا: "زيد يقوم"، فالفعل "يقوم" يصلح لزماني الحال والاستقبال، فإذا أدخلت عليه السين أو سوف تخلص للاستقبال، كما أنك إذا قلت: "رجل"، فهو يصلح لجميع الرجال، فإذا أدخلت عليه الألف واللام اختص برجل بعينه.

كذلك يشبه الفعل المضارع اسم الفاعل في المعنى واللفظ، فإذا قلت: "زيد يضرب" فهو في معنى قولك: "زيد ضارب"، وقولك "يضرب" يجري مجرى "ضارب" في حركته وسكونه[3] .

ويرى النحاة أن عامل الرفع في الفعل المضارع هو وقوعه موقع الاسم. قال سيبويه في باب وجه دخول الرفع في الأفعال المضارعة للأسماء:

"اعلم أنها إذا كانت في موضع اسم مبتدإ، أو موضع اسم بُني على مبتدأ، أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدإ ولا مبني على مبتدإ، أو في موضع اسم مجرور أو منصوب، فإنها مرتفعة، وكينونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع، وهي سبب دخول الرفع فيها ... وكينونتها في موضع الأسماء ترفعها كما يرفع الاسم كينونته مبتدأ[4] ".

---

(١) كتاب سيبويه ٢/ ١٢٧، الأصول في النحو ١/ ٦٢، اللمع في العربية ٢٦، الإنصاف في مسائل الخلاف (مسألة ٥)، شرح المفصل ١/ ٨٧.

(٢) الجمل في النحو ٢٦٠.

(٣) كتاب سيبويه ١/ ١٤، ١٦٤، ١٨١، ١٨٢، المقتضب ٢/ ١، ١١٩، الأصول في النحو ١/ ١٢٢-١٢٣، الإنصاف في مسائل الخلاف (مسألة ٧٣)، شرح المفصل ٦/ ٦٨، شرح الكافية ٢/ ٢٠٥.

(٤) كتاب سيبويه ٣/ ٩-١٠، وانظر المقتضب ٢/ ٥، والإنصاف في مسائل الخلاف (مسألة ٧٤).

فوقوع الفعل المضارع موقع الاسم، هو الذي يرفعه في نظر النحاة. ومعنى وقوعه موقع الاسم أنه يقع حيث يصح وقوع الاسم، ألا ترى أنه يجوز أن تقول "يضرب زيد"، فترفع الفعل إذ يجوز أن تقول "أخوك زيد""[1] .

وقد عقب ابن الخشاب على ذلك بقوله: "ثم استمر هذا حتى رفع الفعل بهذا المعنى في كل المواضع التي يعرى فيها من ناصب وجازم وإن لم يقدر تقدير الاسم"[2] .

والذي أراه أن الفعل المضارع لا يفتقر إلى العوامل من أجل رفعه، لأن الأصل في الفعل المضارع الرفع، وذلك من وجهين:

١. إن الفعل المضارع معرب لأنه محمول على الاسم لمشابهته إياه، والأصل في الاسم أن يكون مرفوعا، فكذلك ما أشبهه، وهو الفعل المضارع.

٢. إن الفعل المضارع المرفوع معرى من عوامل النصب والجزم، وهذا يعني أنه جار على أصله من الرفع، والرفع هو أول الحالات الإعرابية وأسبقها[3] .

ويدلك على أن الرفع في الفعل المضارع أصل، أنه إذا أدخلت عليه العوامل تلعّبت به، فيخرج عن حالة الرفع إلى النصب أو الجزم على حسب اختلاف العوامل.

وإنما الذي دفع البصريين إلى القول بالعامل المعنوي في ذينك الموضعين أنه استبدت بهم فكرة مؤداها أنه لا مرفوع إلا برافع ... فطفقوا يبحثون عن عوامل للمرفوعات، فلما وصلوا إلى المبتدأ والفعل المضارع المرفوع، لم يجدوا قبلهما عاملا لفظيا فقالوا الابتداء هو عامل الرفع في المبتدأ، ووقوع الفعل المضارع موقع الاسم هو عامل الرفع في الفعل المضارع المرفوع، فوقعوا في تعسف وتمحل، ولا طائل وراء ما ذكروا.

وما كانوا يلجؤون إلى القول بالعامل المعنوي إلاّ في موضع الاضطرار[4] ولقد شعروا هم أنفسهم بضعف العامل المعنوي والمحطاطه عن رتبة العامل اللفظي[5] .

---

(١) شرح المفصل ٧/ ١٢، وانظر المقرب ١/ ٢٦٠.

(٢) المرتجل ١١٥.

(٣) أسرار العربية ٦٩، شرح الكافية ٢/ ٢٣١.

(٣) شرح الكافية ١/ ١٩٥.

(٥) المرتجل ١١٤-١١٥، الإنصاف في مسائل الخلاف (مسألة ٥).

العوامل المعنوية المختلف فيها عند البصريين :

١. التبعيّــة:

اختلف النحويون في عامل التابع. فأما النعت والتوكيد وعطف البيـان، فقـد ذهب الجمـهور إلى أن العـامل فيـها هـو العـامل في المتبـوع، وهـو ظـاهر مذهـب سيبويه[١]. وذهب الخليل بن أحمد إلى أن العامل فيها معنوي، وهو تبعيتها لما جرت عليـه، أي كونـها تابعــة، ووافقــه في ذلــك أبــو الحســن الأخفــش (المتوفــى سنة٢١٥هـ)[٢] .

وقد انتصر رضي الدين الاستراباذي لمذهب سـيبويه، ورأى أنـه هـو الأولى، وذلك من وجهين:

١. إن حكم العامل ينسحب على التابع والمتبـوع معـا، باعتبـار أن التـابع يكمـل المتبوع، فكأنهما اسم واحد، والمنسوب إلى المتبوع في قصد المتكلم منسوب إليه مع تابعه. فإذا قلت: جـاءني زيـد الظريـف، فـأنت لا تنسـب المجـيء إلى زيـد مطلقا، بل إلى زيد المقيد بقيد الظرافة.

٢. إن التابع هو المتبوع في المعنى، أما إذا قلت: جاءني غلام زيد، فالمنســوب إليـه وإن كان الغلام مع زيد، إلا أن الثاني ليس هــو الأول في المعنـى، فلـم يعمـل العامل فيهما معا.

ثم انتقد رضي الدين عامل التبعية هذا فقال: "وجعلــه معنويـا، كمـا ذهـب إليه الأخفش، خلاف الظاهر، إذ العامل المعنوي في كلام العرب بالنسبة إلى اللفظي كالشاذ النادر، فلا يحمل عليه المتنازع فيه[٣] ".

٢. الصفـــة:

اتفق الجمهور على أن العامل في الصفـة هـو العـامل في الموصـوف، إذ كانـا كالاسم الواحد، وهو مذهب سيبويه[٤] .

---

(١) شرح الكافية ١/ ٢٩٩، شرح التصريح ٢/ ١٠٨، شرح الأشموني ٢/ ٦٢.
(٢) شرح التصريح ٢/ ١٠٨، همع الهوامع ٥/ ١٦٦.
(٣) شرح الكافية ١/ ٢٩٩.
(٤) كتاب سيبويه ٢/ ٢٢، المقتضب ٤/ ٣١٥، المرتجل ١١٥.

وذكر ابن الخشاب والأنباري أن أبا الحسن الأخفش أضاف عاملا معنويا، وهو عامل الصفة، فقد ذهب إلى أن الاسم يرتفع لكونه صفة لمرفوع، وينتصب لكونه صفة لمنصوب، وينجر لكونه صفة لمجرور. فإذا قلت: مررت برجل ضارب، فالجار لضارب عند أبي الحسن كونه صفة لمجرور، وكذلك إن ارتفع أو انتصب. وكونه صفة في هذه الأحوال معنى يُعرف بالقلب، ليس للفظ فيه حظ[1] .

قال أبو الحسن الأخفش في كتابه معاني القرآن: (وأما قوله: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ {الفاتحة: ٤}، فإنه جر لأنه من صفة الله عز وجل، وقولك "للهِ" جر باللام، كما الجر قولك: ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ {الفاتحة: ٢-٣}، لأنه من صفة قوله "للهِ"[2]).

ولعل ابن الخشاب والأنباري قد فهما عامل الصفة عند الأخفش من كلامه هذا في (معاني القرآن)، أو أنهما وقعا للأخفش على كلام صريح العبارة في كتاب آخر لم يصل إلينا.

والذي أراه أن عامل الصفة هذا، ما هو إلا عامل التبعيّة نفسه، فإذا قلت: إن الذي يرفع الاسم كونه صفة لمرفوع، فهذا يعني تبعيته للمرفوع، كذلك الأمر في حالتي النصب والجر.

فالنص على عامل الصفة هو من قبيل التفصيل وذكر الخاص بعد العام. ويؤيد ذلك ما ذكره أبو البقاء العكبري (المتوفى سنة ٦١٦هـ) في كتابه (التبيان في إعراب القرآن)، إذ يقول: "والعامل في الصفة هو العامل في الموصوف. وقال الأخفش: العامل فيها معنوي، وهو كونها تبعا[3] ".

٣. الإضافة:

اختلف النحاة في عامل المضاف إليه، فمنهم من ذهب إلى أن المضاف إليه ينجر بالمضاف وهو مذهب سيبويه، ومنهم من ذهب إلى أن المضاف إليه ينجر بحرف مقدر ناب عنه المضاف[4] .

---

(١) المرتجل ١١٥، أسرار العربية ٦٦- ٦٧، ٢٩٥. (٢) معاني القرآن للأخفش ١/ ١٥.

(٣) التبيان في إعراب القرآن ١/ ٤.

(٤) انظر: كتاب سيبويه ١/ ٤١٩-٤٢٠، الأصول في النحو ١/ ٥٣، تسهيل الفوائد ١٥٥، أوضح المسالك ٢/ ١٦٧، شرح التصريح ٢/ ٢٤-٢٥، همع الهوامع ٤/ ٢٦٥، شرح الأشموني ١/ ٤٨٨.

أما الأخفش فذهب – في ما ذكره السيوطي – إلى أن عامل المضاف إليه هو الإضافة[١]، وتبعه في ذلك السهيلي[٢] وأبو حيان الأندلسي (المتوفى سنة ٧٤٥هـ) في كتابه "النكت الحسان"[٣].

قال الأخفش في معاني القرآن: "وقوله: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ هو صفة ﴿ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ {الفاتحة: ٧} لأن الصراط مضاف إليهم، فهم (يعني الذين) جر للإضافة، وأجريت عليهم (غَيْرِ) صفة أو بدلاً"[٤].

إذا كان السيوطي اعتمد على هذا النص، فقد حمّل كلام الأخفش أكثر مما يحتمل، لأنه ليس فيه دليل واضح على مذهبه. أما إذا اعتمد على كلام آخر للأخفش، واضح الدلالة صريح العبارة في أحد كتبه التي لم تصل إلينا، فإن المسألة حينئذ تعد رأيا فرديا للأخفش تبعه فيه بعض النحاة.

وقد ردّ رضي الدين الإضافة عاملا في المضاف إليه فقال: "وقال بعضهم والعامل معنى الإضافة، وليس بشيء، لأنه إن أراد بالإضافة كون الاسم مضافا إليه فهذا هو المعنى المقتضي، والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي، وإن أراد بها النسبة التي بين المضاف والمضاف إليه، فينبغي أن يكون العامل في الفاعل والمفعول أيضا النسبة التي بينهما وبين الفعل، كما قال خلف: العامل في الفاعل هو الإسناد لا الفعل[٥] ".

---

(١) همع الهوامع ٤/ ٢٦٥.

(٢) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي الخثعمي الأندلسي، ولد سنة ٥٠٨هـ بمدينة مالَقة، وهي مدينة كبيرة في الأندلس، وكُفَّ بصره وهو ابن سبع عشرة سنة، وكان عالما بالعربية واللغة والقراءات، عارفا بعلم الكلام والأصول، حافظا للتاريخ واسع المعرفة، تصدّر للإقراء والتدريس واستدعي إلى مراكش وحظي بها، وصنف كتاب " الروض الأنف" في شرح السيرة النبوية، وكتاب " التعريف والإعلام في ما أبهم في القرآن من الأسماء والأعلام". توفي في مراكش سنة ٥٨١هـ. (وفيات الأعيان ٣/ ١٤٣، بغية الوعاة ٢/ ٨١-٨٢).

(٣) شرح التصريح ٢/ ٢٥.

(٤) معاني القرآن للأخفش ١/ ١٧.

(٥) شرح الكافية ١/ ٢٥.

العوامل المعنوية عند الكوفيين:

١. الخلاف أو الصرف:

وهو أهم العوامل المعنوية عند الكوفيين. والخلاف أو الصرف مصطلح كوفي محض، ومعناه أن يكون في التركيب اللغوي ما يوحي باشتراك شيئين أو أكثر في حكم واحد، ولكن العربي لا يريد ذلك، بل يريد إفراد الثاني بحكم آخر، فيأتي بحركة إعرابية مخالفة لحركة الأول، فتكون قرينة على إرادة المعنى الآخر.

فإذا قلت: لا تأكلْ وتتكلمَ، فأنت لا تريد أن تنهى المخاطب عن الأكل والتكلم في جميع الحالات، وإنما تريد أن تنهاه عن أن يجمع العملين في وقت واحد، ولذلك نصبت "تتكلمَ" ولم تجزمه، ليكون في النصب قرينة إعرابية تدل على المعنى المراد.

ولعل الكوفيين أفادوا مفهوم الخلاف من كلام الخليل وسيبويه في بداءة الأمر، ثم طوروه وجعلوه عاملا معنويا في بعض المواضع. قال سيبويه: "هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصبا، لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره، فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت: له عشرون درهما. وهذا قول الخليل رحمه الله، وذلك قولك: أتاني القوم إلاّ أباك، ومررت بالقوم إلاّ أباك، والقوم فيها إلاّ أباك، وانتصب الأب إذ لم يكن داخلا في ما دخل فيه ما قبله، ولم يكن صفة، وكان العامل فيه ما قبله من الكلام[1] ".

فالخليل يعتل لنصب المستثنى بأنه مخالف ما قبله، ولكنه مع ذلك يصرح بأن العامل فيه ما قبله من الكلام. ولسيبويه في غير الاستثناء كلام مشابه لكلام الخليل[2]. وقد أشار إلى ذلك الدكتور مهدي المخزومي، فقال: " ... فمقالة الخليل في نصب المستثنى بإلاّ –عندي– مبعث القول بالخلاف عند الكوفيين[3] ".

---

(١) كتاب سيبويه ٢/ ٣٣٠ – ٣٣١.

(٢) انظر باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يكون صفة، وباب ما ينتصب لأنه ليس من اسم ما قبله ولا هو هو، وما ينتصب على أنه ليس من اسم الأول ولا هو هو، (كتاب سيبويه ٢/ ١١٧– ١٢١).

(٣) مدرسة الكوفة ٢٩٤.

وقد جعل الكوفيون الخلاف عامل نصب، فنصبوا به في المواضع التالية:

أـ الفعل المضارع:

ينصب الفعل المضارع بالخلاف في الحالات التالية[1] :

١. إذا وقع بعد واو المعية، وهي المسبوقة بنفي أو طلب، وذلك نحو قولك: لا تأكل السمك وتشربَ اللبن.

٢. إذا وقع بعد فاء السببيّة، وهي المسبوقة بنفي أو طلب، وذلك نحو قولك: لا تظلم فتندمَ.

٣. إذا وقع بعد (أو) التي بمعنى "إلى أن" أو "إلاّ أن"، نحو قول امرئ القيس:

فَقُلْتُ لَهُ لا تَبْكِ عَيْنُكَ إِنَّمَا ... نُحَاوِلُ مُلْكاً أَوْ نَمُوتَ فَنُعْذَرَا[2]

أي إلى أن نموت.

ونحو قول زياد الأعجم:

وَكُنْتُ إِذا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ ... كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا[3]

أي إلاّ أن تستقيما.

قال الفراء (المتوفى سنة ٢٠٧هـ): "والصرف أن يجتمع الفعلان بالواو أو ثم أو الفاء أو أو، وفي أوله جحد أو استفهام، ثم ترى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعا أن يكرّ في العطف، فذلك الصرف. ويجوز فيه الاتباع، لأنه نسق في اللفظ، وينصب إذ كان ممتنعا أن يحدث فيهما ما أحدث في أوله، ألا ترى أنك تقول: لست

(١) انظر في هذه الحالات: الإنصاف في مسائل الخلاف (مسألة ٧٥، ومسألة ٧٦)، شرح المفصل ٧/ ٢١، همع الهوامع ٤/ ١١٦ – ١١٧، الأشباه والنظائر ١/ ٢٣٨، شرح الأشموني ٢/ ٢٩١ – ٢٩٣.

(٢) انظر ديوانه ٦٦.

والبيت من شواهد كتاب سيبويه ٣/ ٤٧، المقتضب ٢/ ٢٨، اللامات ٥٦، الأصول في النحو ٢/ ١٥٦، الخصائص ١/ ٢٦٣، أمالي ابن الشجري ٢/ ٣١٩. شرح المفصل ٧/ ٢٢، خزانة الأدب ٣/ ٦٠٩.

(٣) نسب البيت إلى زياد الأعجم، سيبويه والمبرد وخالد الأزهري وعبد القادر البغدادي. وهو من شواهد كتاب سيبويه ٣/ ٤٨، المقتضب ٢/ ٢٩، المقرب ١/ ٢٦٣، مغني اللبيب ١/ ٦٩، شرح التصريح ٢/ ٢٣٦، شرح أبيات مغني اللبيب ٢/ ٦٨.

لأبي إن لم أقتلك، أو إن لم تسبقني في الأرض. وكذلك يقولون: لا يسعُني شيء ويضيقَ عنك، ولا تكرّ (لا) في (يضيقَ). فهذا تفسير الصرف[1] ".

وقال الفراء في موضع آخر: "فإن قلت: وما الصرف؟ قلت: أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها، فإذا كان كذلك فهو الصرف، كقول الشاعر:

لاَ تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وتَأْتِيَ مِثْلَهُ ... عَارٌ عَلَيْكَ إذا فَعَلْتَ عَظِيمُ[2]

ألا ترى أنه لا يجوز إعادة (لا) في (تأتيَ مِثْلَهُ) فلذلك سمي صرفا، إذ كان معطوفا ولم يستقم أن يعاد فيه الحادث الذي قبله[3] ".

والكوفيون هم الذين سموا هذه الواو بواو الصرف[4]، وتكون للصرف عن جهة الأول[5]، فهي تصرف ما بعدها عن أن يعطف على ما قبلها، لأن هذا العطف يفسد المعنى المراد.

ب. المفعول معه:

ذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف، وذلك نحو قولهم: "استوى الماءُ والخشبةَ". واحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه منصوب على الخلاف، وذلك لأنه إذا قال: "استوى الماءُ والخشبةَ"، لا يحسن تكرير الفعل، فيقال: استوى الماءُ واستوت الخشبةُ، لأن الخشبة لم تكن معوجة فتستوي، فلما لم يصح العطف، وكان ما بعد الواو مخالفا لما قبلها، انتصب على الخلاف[6] .

---

(١) معاني القرآن – للفراء ١/ ٢٣٥ – ٢٣٦.

(٢) اختلف في قائل هذا البيت، فقد نسبه سيبويه إلى الأخطل، ولم أجده في شعره، ونسبه خالد الأزهري والسيوطي إلى أبي الأسود الدؤلي، وقال عبد القادر البغدادي: " والمشهور أنه من قصيدة لأبي الأسود الدؤلي". (خزانة الأدب ٣/ ٦١٨).

والبيت في ديوان أبي الأسود ١٣٠.

وهو من شواهد كتاب سيبويه ٣/ ٤٢، المقتضب ٢/ ٢٦، الأصول في النحو ٢/ ١٥٤، مغني اللبيب ١/ ٣٩٩، شرح التصريح ٢/ ٢٣٨، همع الهوامع ٤/ ١٢٦.

(٣) معاني القرآن – للفراء ١/ ٣٣ – ٣٤.

(٤) مغني اللبيب ١/ ٣٩٩.

(٥) الأزهية في علم الحروف ٢٣٣.

(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف (مسألة ٣٠)، شرح المفصل ٢/ ٤٩، تسهيل الفوائد ٩٩ شرح الكافية ١/ ١٩٥، شرح التصريح ١/ ٣٤٤، همع الهوامع ٣/ ٢٣٩.

ج. الظرف الواقع خبرا:

ذهب الكوفيون إلى أن الظرف إذا وقع خبرا للمبتدأ نصب على الخلاف، نحو قولك: "زيد أمامك". وحجتهم في ذلك أن خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ.

فإذا قلت: "زيدٌ قائمٌ"، كان (قائم) في المعنى هو (زيدٌ)، ولهذا كانت الكلمتان في حالة إعرابية واحدة، وهي الرفع.

ولكن الظرف (أمامَك) ليس في المعنى هو (زيدٌ)، ولهذا لم تكن الكلمتان في حالة إعرابية واحدة، بل نصب الظرف على الخلاف ليفرقوا بينهما[1] .

د. المستثنى:

زعم الدكتور مهدي المخزومي أن المستثنى لم يكن بين المواضع التي نصب فيها الكوفيون على الخلاف، فقال: "ومن الغريب أن يقول الكوفيون بالنصب على الخلاف في هذه المواضع، ولا يقولوا به في نصب المستثنى بإلا، مع أن المخالفة بين المستثنى وما قبله أبين منها في هذه المواضع التي نص الكوفيون فيها على النصب بالخلاف، لعدم المماثلة في الحكم بينها وبين ما قبلها[2] ".

ولدى البحث وجدت أن الكسائي، وهو إمام الكوفيين في النحو واللغة، كان يعد الخلاف عاملا في نصب المستثنى. فقد ذهب إلى أن المستثنى منتصب لمخالفته للأول، فإذا قلت: قام القوم إلا زيدا، فإن ما بعد (إلا) منفي عنه القيام، وما قبلها موجب له القيام[3] .

فالمستثنى مخالف لما قبله في المعنى، ولذلك انتصب على الخلاف عند الكسائي.

* * * *

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف (مسألة ٢٩)، شرح المفصل ١/ ٩١، شرح الكافية ١/ ٩٢، شرح التصريح ١/ ١٦٦، همع الهوامع ٢/ ٢١.

(٢) مدرسة الكوفة ٢٩٧.

(٣) شرح جمل الزجاجي ٢/ ٢٥٣، شرح التصريح ١/ ٣٤٩، همع الهوامع ٣/ ٢٥٣.

وقد يأتي الخلاف عاملا في رفع الفعل المضارع في مثل قول الشاعر:

عَلَى الحكَمِ المَــأتِيِّ يَوْمــاً إِذا قَضَــى قَضِيَّتَــهُ أَنْ لا يَجُــورَ ويَقْصِــدُ[1]

قال الفراء: هو مرفوع على المخالفة[2].

فالشاعر أراد أن يخرج (يقصدُ) من حكم النفي في (يجورَ)، ولذلك رفعه ولم ينصبه. فخالف في الحركة الإعرابية، لتكون هذه المخالفة قرينة على إرادة معنى آخر. كأنه قال: عليه أن لا يجورَ، بل يقصدُ في حكمه.

٢. التجرد أو التعري من الناصب والجازم:

وهو العامل الذي يرفع الفعل المضارع عند الفراء، وعند غيره من حذّاق الكوفيين. فهم يرون أن الفعل المضارع يرتفع إذا لم تدخله النواصب والجوازم فإذا دخلت المضارع دخله النصب أو الجزم[3].

وقد ناقش الفراء الآية الكريمة: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ {البقرة: ٨٣}، فقال: "رفعت ﴿تَعْبُدُونَ﴾، لأن دخول (أن) يصلح فيها، فلما حذف الناصب رفعت، كما قال الله: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ﴾ {الزمر: ٦٤} وكما قال: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ {المدثر: ٦}[4].

أقول: ربما استنتج النحويون المتأخرون مذهب الفراء من خلال كلامه السابق، أو أنهم عثروا للفراء على كلام صريح العبارة في أحد كتبه التي لم تصل إلينا.

---

(١) نسب سيبويه هذا البيت إلى عبد الرحمن بن أم الحكم، ونسبه ابن يعيش وعبد القادر البغدادي إلى أبي اللحام التغلبي.
وهو من شواهد كتاب سيبويه ٣/ ٥٦، معاني القرآن – للأخفش ١/ ١٧٧، شرح المفصل ٧/ ٣٨، مغني اللبيب ١/ ٣٩٧، خزانة الأدب ٣/ ٦١٣.

(٢) الأشباه والنظائر ١/ ٢٣٨ – ٢٣٩.

(٣) الإنصاف (مسألة ٧٤)، شرح المفصل ٧/ ١٢، تسهيل الفوائد ٢٢٨، شرح الكافية ٢/ ٢٣١، شرح التصريح ٢/ ٢٢٩، همع الهوامع ٢/ ٢٧٣.

(٤) انظر معاني القرآن– للفراء ١/ ٥٣.

٣. المضارعة:

ذهب ثعلب[1] إلى أن عامل الرفع في الفعل المضارع هو المضارعة، أي مضارعته للاسم[2]. على حين أن المضارعة عند سيبويه وجمهور البصريين، هي علة إعراب الفعل المضارع. أما العامل في رفعه عندهم، فهو وقوعه موقع الاسم[3].

وقد عقب على ذلك ابن يعيش فقال: "وقد توهم أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب أن مذهب سيبويه أن ارتفاعه بمضارعة الاسم، ولم يعرف حقيقة مذهبه، وتبعه في ذلك جماعة من أصحابه. والصحيح من مذهبه أن إعرابه بالمضارعة، ورفعه بوقوعه موقع الاسم[4]".

أقول: ربما كان ثعلب لا يريد أن يتبع مذهب سيبويه في هذا الشأن، وإنما أراد أن يكون له مذهب آخر، فرأى أن مشابهة الفعل المضارع للاسم هي التي عملت فيه الرفع، وهذا ما أرجحه لأن الرجل كان على جانب كبير من العلم والإتقان، فأكبر الظن أنه لم يخطئ في فهم مذهب سيبويه.

٤. الإسناد:

وهو العلاقة المعنوية الرابطة بين الفعل والفاعل، والكاشفة عن نسبة الفعل إلى الفاعل، والإسناد هو رافع الفاعل[5] عند هشام بن[6] معاوية الضرير.

---

(١) هو أبو العباس ثعلب أحمد بن يحيى الشيباني. ولد سنة ٢٠٠هـ وكان إمام الكوفيين في النحو واللغة في زمانه. حفظ كتب الفراء، وعني بالنحو، فلما أتقنه أكبَّ على الشعر والمعاني والغريب. وكان ثقة متقنا، جليل القدر. أخذ عن ابن الأعرابي وسلمة بن عاصم وغيرهما. وله من الكتب: المصون في النحو، اختلاف النحويين، معاني القرآن، ومن كتبه المطبوعة "مجالس ثعلب". توفي سنة ٢٩١هـ.
(الفهرست ١١٠ – ١١١، نزهة الألباء ١٧٣ – ١٧٦، بغية الوعاة ١/ ٣٩٦ – ٣٩٨).

(٢) شرح التصريح ٢/ ٢٢٩، همع الهوامع ٢/ ٢٧٤، شرح الأشموني ٢/ ٢٧٥.

(٣) انظر كتاب سيبويه ١/ ١٣-١٤، الإنصاف (مسألة ٧٣ ومسألة ٧٤).

(٤) شرح المفصل ٧/ ١٢.

(٥) همع الهوامع ٢/ ٢٥٣.

(٦) هو نحوي كوفي، كنيته أبو عبد الله. أخذ النحو عن الكسائي، وكان مشهورا بصحبته، وله من التصانيف: المختصر، الحدود، القياس. توفي سنة ٢٠٩هـ.
(الفهرست١٠٤، نزهة الألباء ١٢٩-١٣٠، بغية الوعاة ٢/ ٣٢٨).

٥. الفاعلية:

ذهب خلف الأحمر[١] إلى أن رافع الفاعل هو معنى الفاعليّة[٢].

ويبدو لي أن مذهب هشام لا يبتعد عن مذهب خلف في هذا الشأن، لأن الفاعلية هي ثمرة الإسناد بين الفعل والفاعل. فالرجلان متفقان، ويؤيد ذلك أن بعض النحويين كانوا يعزون القول بالإسناد إلى خلف الأحمر[٣]. ولعل كلا من الرجلين قد انتفع برأي الكسائي، وهو أن رافع الفاعل " كونه داخلا في الوصف[٤]".

٦. المفعوليّة:

ذهب خلف الأحمر إلى أن ناصب المفعول به هو معنى المفعولية، أي كونه مفعولا[٥]. "وحجة خلف أن المفعولية صفة قائمة بذات المفعول، ولفظ الفعل غير قائم به، وإسناد الحكم إلى العلة القائمة بذات الشيء أولى من غيرها[٦] ".

والذي أراه وأذهب إليه أن العوامل المعنوية عند البصريين والكوفيين، إنما تصلح لأن تكون ضروبا من التعليل[٧]، لا أن تكون عوامل. فإذا قيل مثلا إن الإضافة هي عامل الجر في المضاف إليه، والفاعلية هي عامل الرفع في الفاعل، والخلاف عامل النصب في المفعول معه، فإن هذا كله بحث في العلل لا في العوامل، لأن هذه العوامل المعنوية تعتمد على معنى من المعاني، والمعاني عندي لا تعمل في الألفاظ. وإنما ينبغي أن تكون العوامل لفظية تقرن الحركة الإعرابية بلفظ من

---

(١) هو أبو محرز خلف بن حيان المعروف بخلف الأحمر، كان يقول الشعر فيجيد، وربما نحله الشعراء المتقدمين فلا يتميز من شعرهم، ثم نسك. توفي في حدود سنة ١٨٠هـ.
(نزهة الألباء ٥٣، بغية الوعاة ١/ ٥٥٤).

(٢) الإنصاف (مسألة ١١)، همع الهوامع ٢/ ٢٥٣.

(٣) تسهيل الفوائد ٧٥، شرح الكافية ١/ ٧١، شرح التصريح ١/ ٢٦٩.

(٤) همع الهوامع ٢/ ٢٥٣.

(٥) الإنصاف (مسألة ١١)، شرح الكافية ١/ ١٢٨، همع الهوامع ٣/ ٧.

(٦) شرح التصريح ١/ ٣٠٩.

(٧) أستثني من ذلك العاملين المعنويين المتفق عليهما عند البصريين، وهما الابتداء ووقوع الفعل المضارع موقع الاسم، فإنه لا يصلح أي منهما لأن يكون علة، بله أن يكون عاملا، لأن رفع المبتدأ والخبر والفعل المضارع قد جرى على الأصل، كما ذكرت، وحسبك بالأصل علة.

الألفاظ، لأن اللفظ أقوى من المعنى، إذ كان اللفـظ محسوسا يـدرك بالسـمع، أمـا المعنى فهو معقول مستنبط لا محسوس[1] .

وبهذا نستطيع أن نميز العوامل من العلل تمييزا وضحا، وأن نقيم حدا فاصلا بينهما. فالعلل والعوامل، وإن كان كل منهما، يراد به تفسير الظاهرة اللغوية وفـهم أسبابها، إلاّ أن العوامـل تفسـر ظـاهرة لغويـة مخصوصـة، وهـي الحالـة الإعرابيـة وعلامتها، وهذا التفسير يقرن الحركة الإعرابية بلفظ من الألفاظ.

(١) المرتجل ١١٤.



الباب الثاني

خلافات النحويين في العوامل

القضية الأولى : هل تلغى أفعال القلوب ولو تقدمت؟

القضية الثانية : إلغاء أفعال القلوب المتأخرة ، اختياري هو أم إلزامي؟

القضية الثالثة : إذا اقتضى الفعل مفعولين أو ثلاثة فأقمت أحدهما مقام الفاعل، وبقي ما عداه منصوبا، فما العامل في النصب.

القضية الرابعة : رافع المبتدأ والخبر

القضية الخامسة : رافع الفعل المضارع

القضية السادسة: ناصب المفعول به

القضية السابعة : ناصب المستثنى

القضية الثامنة : هل يعمل في الحال غير العامل في صاحبها؟

القضية التاسعة : عامل الجزم في جواب الشرط

القضية العاشرة : ناصب الاسم المفعول عنه

القضية الحادية عشرة: (حبّذا) اسم هي أم فعل ؟

القضية الثانية عشرة : هل تعمل الواو الجر بعد حذف (ربّ)؟

القضية الثالثة عشرة : عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعية

القضية الرابعة عشرة : رافع الخبر بعد (إنّ) المؤكدة

القضية الخامسة عشرة : ناصب الخبر بعد (ما) النافية

القضية السادسة عشرة : عامل الجر في المضاف إليه

القضية السابعة عشرة : هل يعمل اسم الفاعل مطلقاً دون اعتماد ؟



خلافات النحويين في العوامل

مدخل :

اتفق البصريون والكوفيون على أن ثمة عاملا في التركيب اللغوي، وأن هذا العامل ضربان: لفظي ومعنوي. ومضوا يضعون قواعدهم على هذا الأساس. ولكنهم كانوا يختلفون في توجيه العامل وبيانه بين قضية وأخرى.

والناظر في مصادر النحو العربي يجد أنّ المسائل الخلافية في العامل كثيرة، فليس من الممكن أن نعرض جميع هذه المسائل الخلافية، وأن نناقشها في هذا الباب، لأن ذلك يخرج بنا عن طبيعة هذا البحث، ولذلك اخترت هذه المسائل لتكون نموذجا لاختلافاتهم في العامل، مما يوضح فلسفة العامل عندهم.

وقام اختياري على أساسين اثنين:

١. الشهرة والشيوع: فقد اخترت أكثر المسائل الخلافية شيوعاً وشهرة بين النحويين وفق ما رأيت في مصادر النحو.

٢. الصلة بالعامل: كذلك اخترت أشد هذه المسائل صلة بالعامل، باعتباره أصلا من أصول النحو.



القضية الأولى

هل تُلغى أفعال القلوب ولو تقدمت؟

لأفعال القلوب أحوال ثلاثة: الإعمال والتعليق والإلغاء[١]. فالإعمال هو أن تنصب مفعولين لفظا ومحلا، والتعليق هو إبطال عملها لفظا لا محلا، والإلغاء هو إبطال عملها لفظاً ومحلاً.

وقد ذهب جمهور البصريين إلى أن أفعال القلوب إذا تقدمت لا بد من إعمالها، ولا يجوز الإلغاء عندهم البتة[٢].

وذهب الكوفيون والأخفش إلى أنه يجوز إلغاؤها ولو تقدمت، وتبعهم[٣] أبو بكر الزبيدي (المتوفى سنة ٣٧٩هـ) وابن الطراوة[٤].

واعتل الكوفيون لمذهبهم بالسماع، فاستدلوا بقول كعب بن زهير:

أَرْجُو وَآمُلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُها ... وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ[٥]

---

(١) انظر في أفعال القلوب وأحوالها: الأصول في النحو ١/ ١٨٠-١٨٤، الجمل ٢٨-٢٩، المرتجل ١٥٢-١٥٤، شرح المفصل ٧/ ٨٤-٨٧، أوضح المسالك ١/ ٢٩٤-٣٢٠.

(٢) المقتضب ٢/ ١١، الجمل ٢٩، اللمع ٥٣، شرح المفصل ٧/ ٨٥.

(٣) شرح جمل الزجاجي ١/ ٣١٤، أوضح المسالك ١/ ٣٢٠، شرح ابن عقيل ١/ ٤٣٨، همع الهوامع ٢/ ٢٢٩.

(٤) هو أبو الحسن سليمان بن محمد المالقي. كان نحويا ماهرا وأديباً بارعا، سمع على الأعلم كتاب سيبويه. له آراء في النحو تفرد بها وخالف فيها جمهور النحاة. من كتبه: الترشيح في النحو، المقدمات على كتاب سيبويه، مقالة في الاسم والمسمى. توفي سنة ٥٢٨هـ. عن سن عالية. (بغية الوعاة ١/ ٦٠٢).

(٥) رواية الديوان:

أَرْجُو وَآمُلُ أَنْ يَعْجَلْنَ فِي أَبَدٍ ... وَمَالَهُنَّ طَوَالَ الدَّهْرِ تَعْجِيلُ

وعليها فلا شاهد فيه. قال السكري شارح الديوان ويروى:

أَرْجُو وَآمُلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُها ... ومَا إِخالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ

انظر ديوانه ٩.

والبيت من شواهد شرح الكافية ٢/ ٢٨٠، وأوضح المسالك ١/ ٣٢١، وشرح ابن عقيل ١/ ٤٣٥، وشرح التصريح ١/ ٢٥٨، همع الهوامع ٢/ ٢٢٩، وخزانة الأدب ٤/ ٧.

كما استدلوا أيضا بقول بعض الفزاريين:

كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي ... أَنِّي وَجَدْتُ مِلَاكُ الشِّيمَةِ الأَدَبُ[1]

أما البصريون فأولوا البيتين تأويلا أخرجهما من حكم الإلغاء إلى حكم الإعمال أو التعليق. فقدروا في البيت الأول ضمير الشأن بعد الفعل (إخالُ)، فالتقدير عندهم (إخالُه)، وضمير الشأن المقدر هو المفعول به الأول، وجملة (لدينا تنويل) في محل نصب مفعول به ثان.

أو يدخلونه في باب التعليق، فيقدرون لام الابتداء بعد الفعل (إخالُ)، فالأصل عندهم (وما إخال لَلَديْنا)، فتكون جملة (لَدَيْنا تنويلُ) في محل نصب سدت مسد مفعولي (إخالُ).

وكذلك فعلوا في البيت الثاني، فقدروا ضمير الشأن بعد الفعل (وجدتُ) فالأصل (وجدتُه)، أو يدخلونه في باب التعليق، فيقدرون لام الابتداء، فالأصل (لَمِلاكُ الشيِّمةِ الأدَبُ)[2] .

والذي أراه أن الفعلين (إخالُ) و (وجدتُ) قد ألغيا في البيتين المذكورين ولكن البصريين لجؤوا إلى التأويل لكي يدخلوا هذين البيتين في حكم القاعدة التي وضعوها، وهي أن أفعال القلوب المتقدمة لا يجوز إلغاؤها، فوقعوا في تكلف وتمحل واضحين، وحمّلوا النص أكثر مما يحتمل، لأن ما قدروه من ضمير الشأن أو لام الابتداء لا فائدة منه. وكان الأولى أن يعدوا البيتين من الضرورات الشعرية، أو

---

(١) نسب المرزوقي هذا البيت إلى بعض الفزاريين في كتابه شرح الحماسة، والرواية فيه:

كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي ... إِنِّي وَجَدْتُ مِلاكَ الشِّيمَةِ الأَدَبَا

(شرح الحماسة ٣/ ١١٤٦)، وعلى هذه الرواية فلا شاهد فيه. ونسبه خالد الأزهري إلى بعض الفزاريين أيضا (شرح التصريح ١/ ٢٥٨).

والبيت من شواهد منثور الفوائد ٥٥، شرح جمل الزجاجي ١/ ٣١٤، شرح الكافية ٢/ ٢٨٠، أوضح المسالك ١/ ٣٢٠، شرح التصريح ١/ ٢٥٨، خزانة الأدب ٤/ ٥.

(٢) انظر منثور الفوائد ٥٥، تسهيل الفوائد ٧١-٧٢، أوضح المسالك ١/ ٣٢٢، شرح ابن عقيل ١/ ٤٣٥-٤٣٧، شرح التصريح ١/ ٢٥٨، همع الهوامع ٢/ ٢٢٩، شرح الأشموني ١/ ٢٨٣-٢٨٥.

اللغات القليلة التي لا تبنى عليها القواعد. فمن المعلوم أن القواعد تبنى على الأعم الأغلب من أحوال الظاهرة اللغوية لا على النادر.

فقد ذكر أبو بكر الزبيدي أن ابن نوفل[1] روى عن أبيه أنه سأل أبا عمرو بن العلاء: "أخبرني عما وضعت مما سميته عربية، أيدخل فيه كلام العرب كله؟ فقال: لا، فقلت: كيف تصنع في ما خالفتك فيه العرب وهم حجّة؟ قال: أعمل على الأكثر وأسمي ما خالفني لغات[2]".

(١) هو عبد الملك بن نوفل بن مساحق، روى عن أبيه وأبي عصام المزني وكيسان بن سعيد وربيعة العنزي. ذكره ابن حبان في الثقات.
(تهذيب التهذيب ٦/ ٤٢٨).

(٢) طبقات النحويين واللغويين ٣٩.

القضية الثانية

إلغاء أفعال القلوب المتأخرة، اختياري هو أم إلزامي؟

ذهب جمهور البصريين[1] إلى أنه إذا تأخرت أفعال القلوب عن المفعولين، جاز إعمالها وإلغاؤها، فإن شئت أعملت وإن شئت ألغيت[2]. والإلغاء أحسن من الإعمال. وعللوا حسن الإلغاء بضعف الفعل لتأخره عن رتبته وهي الصدر.

وذهب الأخفش إلى أن الإلغاء في هذه الحالة إلزامي[3] وتبعه ابن أبي الربيع[4].

وأميل إلى ما ذهب إليه الجمهور، ولكن لست معهم في أن الإلغاء أحسن من الإعمال، فليس أحدهما بأفضل من الآخر، وإنما يجري الإعمال أو الإلغاء بحسب الحالة النفسية عند المتكلم. فإذا ابتدأ كلامه وهذه الأفعال في ذهنه أعملها ولو تأخرت، لأن الكلام حينئذ يكون مبنياً عليها. وإذا ابتدأ كلامه وذهنه خال منها، ثم عرض له أن يذكرها، فلا يعملها لأن الكلام حينئذ لا يكون مبنيا عليها.

فإن قال مثلا: زيد ذاهب ظننت، فمعنى ذلك أنه ابتدأ كلامه وهو يريد اليقين ثم أدركه الشك. فقوله : " ظننت " كلام مستأنف، كأنه قال : في ما أظن ، أو: هذا مني ظنّ.

---

(١) كتاب سيبويه ١/ ١٢٠، الأصول في النحو ١/ ١٨١، الجمل ٢٩، شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٥٧، المرتجل ١٥٤، شرح التصريح ١/ ٢٥٤، همع الهوامع ٢/ ٢٢٨.

(٢) على أن الإعمال واجب سواء تأخرت هذه الأفعال أم توسطت وذلك في حالتين:
إذا كان الفعل منفيا نحو: زيدا ذاهبا لم أظن، وزيدا لم أظن ذاهبا.
إذا كان الفعل مؤكدا بالمصدر نحو: زيدا ناجحا ظننت ظنا، وزيدا ظننت ظنا ناجحا.
(انظر المقرب ١/ ١١٧، شرح الكافية ١/ ٢٨٠، حاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح ١/ ٢٥٣).

(٣) همع الهوامع ٢/ ٢٢٨، شرح الأشموني ١/ ٢٨٣.

(٤) هو أبو الحسين عبيد الله بن أحمد الإشبيلي، ولد سنة ٥٩٩هـ وقرأ النحو على الدبّاج والشلوبين، وأصبح إماما في النحو. صنف: شرح الإيضاح، شرح الجمل، شرح سيبويه، القوانين، الملخص. توفي سنة ٦٨٨هـ. (بغية الوعاة ٢/ ١٢٥ - ١٢٦).

وإن قال: زيدا ذاهبا ظننت، فمعنى ذلك أنه ابتدأ كلامه على نيّة الشك، ولذلك أعمل الفعل، وإنما قدم المعمولين إشعارا بأهمية الإخبار بهما أولا. وإلى هذا أشار سيبويه عندما علل قوة الإلغاء في حال تأخر هذه الأفعال فقال: "لأنه (يعني المتكلم) إنما يجيء بالشك بعد ما يمضي كلامه على اليقين، أو بعد ما يبتدئ وهو يريد اليقين ثم يدركه الشك[1] ". ثم قال "فإذا ابتدأ كلامه على ما في نيته من الشك أعمل الفعل قدّم أو أخر[2]".

(١) كتاب سيبويه ١/ ١٢٠.

(٢) كتاب سيبويه ١/ ١٢٠

القضية الثالثة

إذا اقتضى الفعل مفعولين أو ثلاثة فأقمت أحدهما مقام الفاعل، وبقي ما عداه منصوبا، فما العامل في النصب؟

قد ينوب المفعول به عن الفاعل عند حذفه، فإذا كان الفعل متعديا إلى مفعول واحد، بقي غير متعد، لأنك أقمت المفعول به مقام الفاعل. كذلك إذا كان الفعل متعديا إلى مفعولين، بقي متعديا إلى مفعول واحد، وإذا كان متعدياً إلى ثلاثة مفاعيل بقي متعديا إلى مفعولين[1] .

ولكن إذا اقتضى الفعل مفعولين أو ثلاثة، فأقمت أحدهما مقام الفاعل، وبقي ما عداه منصوبا، فما العامل في نصبه؟ اختلف النحويون في هذه المسألة.

ذهب سيبويه[2] وجمهور[3] البصريين إلى أن العامل الناصب هو الفعل المبني للمجهول.

ومنهم من ذهب إلى أن العامل الناصب هو الفعل المبني للمعلوم. ذلك الذي كان ينصبه قبل بناء الفعل للمجهول، نحو قولك: أُعطي زيدٌ درهماً، فـ (درهم) في هذا المذهب باق على النصب بالفعل (أعطى) قبل بنائه للمجهول. واعتمد أصحاب هذا المذهب على الأصل، وحجتهم أن الأصل: أعطى عمرو زيدا درهما، فلما قلت: (أُعطي) رفعت زيدا لإقامته مقام الفاعل، وبقي الدرهم منصوبا على الأصل[4] .

وهذا المذهب ضعيف، لأن الفعل لما بني للمجهول تغير صياغةً ومعنىً، فجدير به أن يكتسب حكما جديدا، لا سيما أن الفعل المبني للمعلوم لم يعد له وجود، ومن ثم أرى أنه بطل عمله في الدرهم.

---

(١) الأصول في النحو ١/ ٧٧، الجمل ٧٦، ٧٨، اللمع ٣٣، المرتجل ١٢٢.

(٢) كتاب سيبويه ١/ ٤٢، وانظر شرح التصريح ١/ ٢٩١.

(٣) همع الهوامع ٢/ ٢٦٩، وانظر الأصول في النحو ١/ ٧٧، الجمل ٧٨، شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٧٠، شرح عيون الإعراب ٨٧، المرتجل ١٢٢، أسرار العربية ٨٩- ٩٠، شرح التصريح ١/ ٢٩٠.

(٤) شرح جمل الزجاجي ١/ ٥٤٤، همع الهوامع ٢/ ٢٦٩- ٢٧٠.

لم تذكر المصادر أصحاب هذا المذهب، إلا أن السيوطي ذكر أن الزمخشري اختار هذا المذهب[1]. ومع ذلك لم أجد في كتابه (المفصل في علوم العربية) ما يدل على اختياره له. وربما أخذ السيوطي معلوماته من كتاب آخر.

ويبدو أن أصحاب هذا المذهب هم الكوفيون، قياسا على موقفهم من خبر (إنّ) وأخواتها. فهم يرون أنها ليست هي الرافعة له، بل هو باق على رفعه قبل دخولها، فالخبر عندهم مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها[2] .

وذهب الفراء وابن كيسان[3] إلى أن عامل النصب فعل مقدر أي و (قَبِلَ[4]) أو (أخَذَ)[5]. فإذا قلنا: أُعطي زيدٌ درهماً، فالدرهم هنا منصوب بفعل محذوف تقديره: (قَبِلَ) أو (أَخَذَ)، أي أُعطي زيدٌ وقَبِلَ درهماً، أو أخَذَ درهماً.

وفي هذا المذهب تكلف يجب البعد عنه، فالتقدير هنا لا فائدة منه، لأن الكلام لا يفتقر إليه.

وزعم ابن عصفور (المتوفى سنة ٦٦٩هـ) والسيوطي أن مذهب أبي القاسم الزجاجي هو أنه انتصب على أنه خبر ما لم يسمّ فاعله[6] .

يقول الزجاجي في كتابه (الجمل): "وتقريبه على المتعلم أن تقول: نصبته (أي الدرهم) لأنه خبر ما لم يسم فاعله، وليس هذا من ألفاظ البصريين، ولكنه تقريب على المبتدئ[7]".

---

(١) همع الهوامع ٢/ ٢٧٠.

(٢) الإنصاف (مسالة ٢٢)، شرح التصريح ١/ ٢١٠.

(٣) هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان. أخذ عن أبي العباس المبرد وأبي العباس ثعلب، فأتقن المذهبين: البصري والكوفي. من تصانيفه: المهذب في النحو، علل النحو، شرح السبع الطوال، معاني القرآن، توفي سنة ٢٩٩هـ، وقيل سنة ٣٢٠هـ. (نزهة الألباء ١٧٨، بغية الوعاة ١/ ١٨ - ١٩).

(٤) ورد في النسخة المحققة من كتاب همع الهوامع (قيل)، والصواب (قَبِلَ)، وتأكدت من ذلك بالرجوع إلى النسخة غير المحققة. ولم يشر محقق الكتاب إلى هذا الخطأ في قائمة تصويب الأخطاء.

(٥) همع الهوامع ٢/ ٢٧٠.

(٦) شرح جمل الزجاجي ١/ ٥٤٤، همع الهوامع ٢/ ٢٧٠.

(٧) الجمل ٧٨.

والمفهوم من كلام الزجاجي المشار إليه أن ما ذكره ليس مذهبا له وإنما الغرض منه هو التقريب والتيسير على المتعلم المبتدئ. ويؤيد هذا أن الزجاجي وافق سيبويه وجمهور البصريين إذ يقول في الموضع نفسه: "نصبته لأنه تعدى إليه فعل مفعول هو بمنزلة الفاعل، وهو قول سيبويه[1]".

وأميل إلى رأي سيبويه وجمهور البصريين في هذه القضية، فهو أقوى المذاهب، وذلك لسببين:

١. إن الفعل (أُعطي) المبني للمجهول يقتضي (الدرهم)، أي يرتبط به معنىً، ارتباطاً قويا، ومن ثم كان أجدر لأن يعمل فيه، فأصل العمل للطالب المقتضي.

٢. إن هذا المذهب لا يفتقر إلى تقدير محذوف، والإعراب الذي لا يحتاج إلى تقدير أولى من الإعراب الذي يحتاج إلى تقدير، لأن الأول يعبر عن كلام مستقل بنفسه.

(١) الجمل ٧٨.

القضية الرابعة

رافع المبتدأ والخبر

اتفق سيبويه والبصريون جميعا على أن عامل الرفع في المبتدأ هو الابتـداء[١]. ولكنهم اختلفوا في الابتداء، والمفهوم من كلام الجمـهور أنـه معنـى ينطـوي علـى الأمور التالية[٢] :

١. الأوليّة: وهي وقوع الاسم في بداية الكلام، بحيث يحتل المرتبة الأولى، ويكـون مركز الاهتمام، فتجعله أولا لثان يليه، ولا يستغني واحد منهما عن الآخر.
٢. التعرية: وهي تجرد المبتدأ من العوامل اللفظية وتعريضه لها. وهذا نـاجم عـن "الأولية" .
٣. الإسناد: وهو العلاقة المعنوية الرابطة بين المبتدأ والخبر، وبه نفهم الحكم الـذي نسب إلى المبتدأ. وتجريد المبتدأ من العوامل اللفظية إنما تمّ للإسناد إليه.

وذهب أبـو البركـات الأنبـاري إلى أن الابتـداء يعـني التجـرد مـن العوامـل اللفظية[٣]. فضيق بذلك مفهوم الابتداء الذي وجدناه عند المتقدمين. وتبعه في هـذا المفهوم الضيق ابن عقيل[٤] (المتوفى سنة ٧٦٩هـ) وابـن كمـال[٥] باشـا (المتوفـى سنة ٩٤٠هـ).

واحتج البصريون لمذهبهم بأن قالوا: إن الابتداء هو العامل لأن العوامـل في هذه الصناعة ليست مؤثـرة حسـية كـالإحراق للنـار والقطـع للسـيف، وإنمـا هـي أمارات ودلالات، والأمارة والدلالة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء[٦] .

---

(١) كتاب سيبويه ٢/ ١٢٧، الإنصاف (مسألة ٥)، همع الهوامع ٢/ ٨.

(٢) انظر كتاب سيبويه ٢/ ١٢٦ - ١٢٧، المقتضب ٤/ ١٢٦، الأصـول في النحـو ١/ ٥٨، اللمـع ٢٥، شرح اللمع ١/ ٣٣، شـرح المقدمـة المحسبة ٢/ ٣٤٥، المفصـل ٢٤، المرتجـل ١١٤، مفتـاح العلـوم ١٣٥، شرح المفصل ١/ ٨٤ - ٨٥، أصول النحو العربي - للدكتور محمد خير الحلواني ١٧١.

(٣) الإنصاف (مسألة ٥).

(٤) شرح ابن عقيل ١/ ٢٠١.

(٥) أسرار النحو ١٠٦.

(٦) الإنصاف (مسألة ٥).

وردّ بأن الابتداء معنى والمعاني لا تعمل[1] .

أما الخبر فاختلفوا فيه، فذهب سيبويه إلى أنه يرتفع بالمبتدأ، يقول: "فأما الذي يبنى عليه شيء هو هو (يعني المبتدأ)، فإن المبني عليه (يعني الخبر) يرتفع به، كما ارتفع هو بالابتداء. وذلك قولك: عبدُ اللهِ منطلقٌ. ارتفع عبدُ الله لأنه ذُكر ليُبنى عليه المنطلق، وارتفع المنطلق لأن المبني على المبتدأ بمنزلته[2] ".

وتابعه على ذلك ابن جني في أحد قوليه وابن مالك (المتوفى سنة ٦٧٢هـ) وابن هشام (المتوفى سنة ٧٦١هـ) وابن عقيل والأشموني[3] .

واعترض على هذا المذهب بأن المبتدأ قد يرفع الفاعل، نحو قولك: القائمُ أبوهُ ضاحكٌ. فـ (القائمُ) مبتدأ، وهو رافع لاسم الفاعل (أبوهُ) و (ضاحكٌ) خبر المبتدأ. فلو كان المبتدأ رافعا للخبر، لأدى ذلك إلى أن يعمل عامل واحد في معمولين رفعا من غير أن يكون أحدهما تابعا للآخر، وذلك لا نظير له[4] .

وذهب الأخفش الأوسط إلى أن الابتداء يرفع المبتدأ والخبر معا، واعتمد في ذلك على القياس قائلا: "كما كانت (إنّ) تنصب الاسم وترفع الخبر، فكذلك رفع الابتداء الاسم والخبر"[5]. وتبعه في ذلك الزمخشري[6] والرماني[7] .

وردّ هذا المذهب بأن الابتداء معنى، والمعاني لا تعمل، كما تقدم ذكره.

وذهب أبو العباس المبرد إلى أن الابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر[8]. وتبعه في ذلك ابن السراج وابن جني في أحد قوليه وابن برهان (المتوفى سنة ٤٥٦هـ) وابن بابشاذ[9].

---

(١) شرح جمل الزجاجي ١/ ٣٥٥.
(٢) كتاب سيبويه ٢/ ١٢٧.
(٣) اللمع ٢٦، تسهيل الفوائد ٤٤، أوضح المسالك ١/ ١٣٧، شرح ابن عقيل ١/ ٢٠١، شرح الأشموني ١/ ١٤٩.
(٤) شرح جمل الزجاجي ١/ ٣٥٧، شرح التصريح ١/ ١٥٩.
(٥) معاني القرآن – للأخفش ١/ ٩.
(٦) المفصل ٢٤.
(٧) همع الهوامع ٢/ ٨.
(٨) المقتضب ٤/ ١٢٦.
(٩) الأصول في النحو ١/ ٥٨، الخصائص ٢/ ٣٨٥، شرح اللمع ١/ ٣٤، شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٤٦.

وذهب أبو البركات الأنباري إلى أن العامل في الخبر الابتداء بواسطة المبتدأ[1]. وتبعه في ذلك ابن يعيش[2].

أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فكل منهما يرفع الآخر[3]. وحجتهم في ذلك أن المبتدأ لا بد له من خبر، والخبر لا بد له من مبتدأ، فكل منهما يقتضي الآخر، ومن ثمّ عمل فيه.

ورد البصريون مذهبهم بأن العامل يجب أن يقدر قبل المعمول، وإذا قلنا: إنهما يترافعان، وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر، وذلك محال[4].

ويميل البحث إلى أن المبتدأ والخبر لا عامل فيهما، لأن الأصل في المبتدأ والخبر أن يكونا مرفوعين[5]. والدليل على ذلك من أوجه عدة:

١. الأصل في الأسماء أن تكون مرفوعة، لأن الاسم يحتل المرتبة الأولى بين أقسام الكلام[6]، وقد أعطي أسبق الحالات الإعرابية وهي الرفع[7]. ويؤيد ذلك أن سيبويه حكى عن العرب أنهم يقولون: "واحدٌ واثنان وثلاثةٌ وأربعةٌ، إذا عدوا ولم يقصدوا الإخبار بأسماء العدد ولا عنها"[8].
٢. المبتدأ له الصدارة بين الأسماء، كما كان الواحد أول العدد[9].
٣. المبتدأ مجرد من العوامل اللفظية، وهو في الوقت نفسه معرض لها[10].
٤. المبتدأ والخبر كلاهما أصل في استحقاق الرفع[11].
٥. الخبر المفرد هو المبتدأ في المعنى[12].

---

(١) الإنصاف (مسألة ٥). (٢) شرح المفصل ١/ ٨٥.
(٣) معاني القرآن للفراء ١/ ٣٢٦، ٣٦٩، ٣٧٣، الإنصاف (مسألة ٥).
(٤) الإنصاف (مسألة ٥).
(٥) وضحت هذا الرأي مفصلا في الباب الأول في أثناء الحديث عن العوامل المعنوية.
(٦) الإيضاح في علل النحو ١٠٠، أسرار العربية ١٦.
(٧) شرح الكافية ٢/ ٢٣١. (٨) شرح جمل الزجاجي ١/ ٣٥٦.
(٩) كتاب سيبويه ١/ ٢٣ – ٢٤.
(١٠) اللمع ٢٥. (١٠) شرح المفصل ١/ ٧٣.
(١٢) كتاب سيبويه ٢/ ١٢٧، الأصول في النحو ١/ ٦٢، اللمع ٢٦، شرح المفصل ١/ ٧٣.

القضية الخامسة

رافع الفعل المضارع

الأصل في الأفعال أن تكون مبنية، إلا الفعل المضارع فهو معرب[1]. وقد ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أن المضارعة هي علة إعراب الفعل المضارع[2]. فقد أعرب المضارع لمشابهته اسم الفاعل في لفظه ومعناه[3].

ولكن ما العامل في رفع المضارع؟ اختلف النحويون في ذلك.

فذهب سيبويه إلى أن العامل فيه هو وقوعه موقع الاسم. يقول متحدثا عن الأفعال المضارعة: "وكينونتها في موضع الأسماء ترفعها، كما يرفع الاسم كينونته مبتدأ[4]". وسيبويه يعتمد هنا على القياس، فالابتداء معنى، وهو يرفع المبتدأ. وكذلك وقوع المضارع موقع الاسم معنى، ولذلك يرفع المضارع. ومعنى وقوعه موقع الاسم أنه يقع حيث يصح وقوع الاسم. فإذا قلت: "يقوم زيد"، جاز أن تضع اسما مقام الفعل "يقوم"، فتقول: "أخوك زيد". وإذا قلت: "زيد يضرب"، فـ "يضرب" يقع موقع "ضارب".[5]

وتابع سيبويه على ذلك جمهور البصريين[6]. وردّ مذهبهم بأنه غير مطرد، إذ إن هناك مواضع لا يصح فيها وقوع الاسم موقع الفعل المضارع المرفوع، نحو: هلاّ نفعل، لأن الاسم لا يقع بعد حرف التحضيض[7].

وذهب الزجاجي إلى أن عامل الرفع في المضارع هو مضارعته لاسم الفاعل ووقوعه موقعه[8].

---

(١) الجمل ٢٦٠، أسرار العربية ٢٩. (٢) كتاب سيبويه ١/ ١٣ – ١٤، (الإنصاف • مسألة ٧٣).

(٣) وضحت ذلك في الباب الأول – العوامل المعنوية.

(٤) كتاب سيبويه ٣/ ١٠.

(٥) الأصول في النحو ٢/ ١٤٦، المقرب ١/ ٢٦٠، شرح ابن عقيل ٢/ ٣٤١.

(٦) المقتضب ٢/ ٥، معاني القرآن – للأخفش ١/ ١٢٦، الأصول في النحو ٢/ ١٤٦، اللمع ١٢٤، الإنصاف (مسألة ٧٤).

(٧) أوضح المسالك ٣/ ١٦٢، شرح التصريح ٢/ ٢٢٩، شرح الأشموني ٢/ ٢٧٥.

(٨) الجمل ٧.

فلم يكتف الزجاجي بأن يكون العامل فيه هو وقوعه موقع اسم الفاعل، بل أضاف إلى ذلك مضارعته لاسم الفاعل. والمضارعة هي علة إعرابه عند سيبويه والجمهور، ومنهم الزجاجي[١]. ولعله تأثر في ذلك بمذهب ثعلب الذي كان يرى أن المضارعة هي العامل في رفع المضارع، على ما سيأتي ذكره.

وذهب ابن مالك إلى أن العامل في رفعه هو التجرد من الناصب والجازم[٢]. ولا يخلو هذا المذهب من ضعف لأن التجرد أمر عدمي، والعدم لا يكون سببا في وجود غيره[٣].

أما الكوفيون فقد ذهب أكثرهم إلى أنه يرتفع لتجرده من الناصب والجازم[٤] ويبدو أنه مذهب الفراء[٥]، ثم تبعه أكثر الكوفيين، وتبعه من البصريين ابن مالك وابن هشام وخالد الأزهري والأشموني[٦].

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن: كيف قبل الكوفيون الآن أن يكون التجرد (التعري) عاملا، على حين أنهم رفضوه عاملا في المبتدأ، وقالوا في الرد على إخوانهم البصريين: " إذا كان معنى الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية، فهو إذاً عبارة عن عدم العوامل، وعدم العوامل لا يكون عاملا[٧]". ما أراهم إلا خرجوا عن هذا الأصل الذي وضعوه.

---

(١) الإيضاح في علل النحو ٧٧، ٨٠.
(٢) تسهيل الفوائد ٢٢٨.
(٣) شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٤٧، الإنصاف (مسألة ٧٤)، شرح المفصل ٧/ ١٢، شرح التصريح ٢/ ٢٢٩.
(٤) الإنصاف (مسألة ٧٤).
(٥) معاني القرآن - للفراء ١/ ٥٣، أسرار العربية ٢٩، شرح الكافية ٢/ ٢٣١.
(٦) تسهيل الفوائد ٢٢٨، أوضح المسالك ٣/ ١٦٢، شرح التصريح ٢/ ٢٢٩، شرح الأشموني ٢/ ٢٧٥.
(٧) الإنصاف (مسألة ٥).

وذهب الكسائي إلى أنه يرتفع بأحرف المضارعة[1] التي في أوله، وتبعه في ذلك أبو بكر بن الأنباري[2]. ففي شرحه لبيت طرفة[3] :

لِخَوْلَةَ أَطْلالٌ بِبُرْقَةِ ثَهْمَدِ تَلُوحُ كَباقِي الوَشْمِ في ظَاهِرِ اليَدِ

قال: ("تلوحُ" يرتفع بالتاء)[4].

وهذا المذهب بعيد عن الصواب من وجهين:

١. أن الفعل المضارع قد يُنصب بالناصب ويُجزم بالجازم، وحروف المضارعة فيه، فلو كانت هي العاملة للرفع، لوجب ألا يُنصب بدخول الناصب ولا يُجزم بدخول الجازم، وذلك لوجود أحرف المضارعة أبدا في أوله.

٢. أن هذه الأحرف لما دخلت على المضارع أصبحت جزءا منه، وجزء الشيء لا يعمل فيه[5].

وذهب ثعلب إلى أنه يرتفع بالمضارعة، أي مضارعته للاسم[6]. والمضارعة معنى، والمعاني كلها لا تعمل، بل تصلح لأن تكون ضربا من التعليل، وإنما العمل للألفاظ[7].

إذاً ما العامل في رفع المضارع؟ الحقيقة أنه لا عامل، لأن الأصل في الفعل المضارع أن يكون مرفوعا، وأستدل على ذلك بما يلي:

---

(١) شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٤٧، الإنصاف (مسألة ٧٤)، شرح المفصل ٧/ ١٢.

(٢) هو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، ولد سنة ٢٧١هـ، وأخذ النحو عن ثعلب، وكان من أعلم الناس في نحو الكوفيين وأكثرهم حفظا للغة. اتصف بالورع والزهد. له كتب كثيرة منها: إيضاح الوقف والابتداء، شرح القصائد السبع الطوال، اللامات، الأمالي، الواضح في النحو. توفي سنة ٣٢٨هـ وقيل سنة ٣٢٧هـ. (الفهرست ١١٢، نزهة الألباء ١٩٧، بغية الوعاة ١/ ٢١٢).

(٣) ديوانه بشرح الأعلم ٦، قال الأعلم في شرح البيت: "البرقة": أرض ذات حجارة وطين، و "ثهمد": موضع بعينه: و "الوشم": نقش بالإبرة.
لم أجد النحويين استشهدوا به في كتب النحو واللغة التي رجعت إليها.

(٤) شرح القصائد السبع الطوال ١٣٤.

(٥) شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٤٧، الإنصاف (مسألة ٧٤)، شرح المفصل ٧/ ١٢.

(٦) شرح التصريح ٢/ ٢٢٩، همع الهوامع ٢/ ٢٧٤.

(٧) ذكرت ذلك مفصلا وموثقا بالأدلة، في آخر الباب الأول.

١. الفعل المضارع معرب لأنه محمول على الاسم لمشابهته إياه، والأصل في الاسم أن يكون مرفوعا، فكذلك ما أشبهه.

٢. الفعل المضارع المرفوع معرى من عوامل النصب والجزم. وهذا يعني أنه جار على أصله من الرفع، لأن العوامل إن دخلت عليه خرج من حالة الرفع إلى النصب أو الجزم على حسب اختلاف العوامل.

القضية السادسة

ناصب المفعول به

ذهب سيبويه إلى أن الفعل هو الذي يرفع الفاعل وينصب المفعول[(١)]. وتبعه في ذلك جمهور البصريين[(٢)]. وحجتهم أن أصل العمل للأفعال[(٣)].

أما الكوفيون فقد ذهب أكثرهم إلى أن المفعول به ينتصب بالفعل والفاعل معا. وحجتهم في ذلك أن الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد، ولا يعمل بعض الكلمة دون بعضها الآخر[(٤)].

وردّ مذهبهم من وجهين:

١. أن الفعل والفاعل ليسا كالشيء الواحد من كل الأوجه، وإلا لم يجز الفصل بينهما.

٢. أن الفاعل اسم، والأصل في الأسماء ألا تعمل، وهو باق على أصله في الاسمية[(٥)].

وقد عزا بعض المتأخرين[(٦)] هذا المذهب إلى الفراء. ولكن لم أجد في كتابه (معاني القرآن) ما يؤيد ذلك، بل في كتابه المذكور ما يدل على أنه كان يأخذ بمذهب البصريين في هذه القضية. فعندما تحدث عن الآية الكريمة: ﴿قَالُوا۟ سَلَـٰمًاۖ قَالَ سَلَـٰمٌۖ﴾ {هود: ٦٩}، قال: "فأما السلام فقول يقال، فنصب لوقوع الفعل عليه، كأنك قلت: قلت كلاما"[(٧)].

---

(١) كتاب سيبويه ١/ ٣٤، ٢/ ١٤٨.

(٢) الإنصاف (مسألة ١١).

(٣) شرح التصريح ١/ ٣٠٩.

(٤) الإنصاف (مسألة ١١)، شرح التصريح ١/ ٣٠٩.

(٥) الإنصاف (مسألة ١١)، حاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح ١/ ٣٠٩.

(٦) شرح الكافية ١/ ٢١، ١٢٨، المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٤٢٦، شرح التصريح ١/ ٣٠٩، همع الهوامع ٣/ ٧.

(٧) معاني القرآن – للفراء ١/ ٤٠، وانظر أيضا ١/ ٢١، ٣٩، ٣٧٦، ٢/ ٣٢.

ولا يبعد أن يكون للفراء قولان في هذه القضية، فلعل أولئك المتأخرين قد وقعوا على قوله ذاك في أحد كتبه التي لم تصل إلينا، والله تعالى أعلم.

وذهب خلف الأحمر إلى أن الناصب للمفعول هو معنى المفعولية[١]، مستندا في ذلك إلى المعنى. وحجته: "أن المفعولية صفة قائمة بذات المفعول، ولفظ الفعل غير قائم به، وإسناد الحكم إلى العلة القائمة بذات الشيء أولى من غيرها[٢] ".

وانتقض مذهبه بأن معنى المفعولية قد يوجد في بعض الأسماء، ومع ذلك تكون مرفوعة، فلو كان مذهبه صحيحا لوجب نصبها. وذلك مثل: (ضُرِبَ زيدٌ)، ففي (زيد) معنى المفعولية، ومع ذلك تراه مرفوعا[٣] .

وذهب هشام بن معاوية الضرير إلى أن الناصب للمفعول هو الفاعل[٤]. واعتمد هشام على الملازمة، فحجته أن نصب المفعول يلازم الفاعل ويدور معه وجودا وعدما[٥].

وقد أيد الرضي الاستراباذي مذهب هشام ومذهب جمهور الكوفيين الذي عزاه إلى الفراء، وقال: "إن هذين القولين أولى، بناء على أن النصب علامة الفضلة[٦] لا علامة المفعولية[٧] ". فهو يرى أن إسناد الفعل إلى الفاعل هو السبب في أن تعد المنصوبات فضلة[٨].

أما الكسائي فكان يذهب مذهب البصريين، فيرى أن المفعول به منصوب بالفعل، نستدل على ذلك بما قاله الفراء حين ذكر قول الشاعر طفيل الغنوي:

---

(١) الإنصاف (مسألة ١١)، شرح الكافية: ١/ ١٢٨، المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٤٢٦.
(٢) شرح التصريح ١/ ٣٠٩.
(٣) الإنصاف (مسألة ١١).
(٤) شرح عيون الإعراب ١٢٧، الإنصاف (مسألة ١١)، شرح الكافية ١/ ١٢٨.
(٥) شرح التصريح ١/ ٣٠٩.
(٦) الفضلة هي كل اسم غير أساسي في الجملة، إذ يستقل الكلام دونه، كالمفعول به. بخلاف العمدة وهي كل اسم أساسي في الجملة، فلا يستقل الكلام دونه، كالفاعل.
(شرح المفصل ١/ ٧٤، شرح جمل الزجاجي ١/ ١٦١، شرح ابن عقيل ١/ ٥٤٣).
(٧) شرح الكافية ١/ ١٢٨.
(٨) شرح الكافية ١/ ٢١.

وَلِلْخَيْـلِ أَيَّـامٌ فَمَـنْ يَصْطَـبِرْ لَـهَا وَيَعْرِفْ لَهَا أَيَّامَهَا الْخَـيْرَ تُعْقِـبِ[1]

قال الفراء: "فجعل (أي الكسائي) (الخَيْرَ) منصوبا بـ (تُعقـب)"[2]. ويؤكـد مذهب الكسائي ما رواه ثعلب، وهو أن الكسائي أنشد بحضرة الرشيد (المتوفى سنة ١٩٣هـ) قول الشاعر أفنون التغلبي:

أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ مَا تُعْطِي الْعَلُـوقُ بِـهِ رِئْمانَ أَنْـفٍ إِذَا مَـا ضُـنَّ بِـاللَّبَنِ[3]

وأجاز في (رئمان) ثلاثة أوجه من الإعراب منها النصب بالفعل (تعطي)[4].

وكان ممن يذهب مذهب البصريين أيضا أبو بكر بن الأنباري، فقد قال وهـو يشرح بيت امرىء القيس:

فَقُمْتُ بِـها أَمْشِـي تَجُـرُّ وَرَاءَنَـا عَلَـى إِثْرِنَـا أَذْيَـالَ مِـرْطٍ مُرَحَّـلِ[5]

---

(١) ديوانه ٣٥، كتاب الاختيارين – للأخفش الأصغر ٤٤.
والبيت من شواهد الإنصاف (مسألة ٨٦)، شرح الكافية ٢/ ٢٥٦، خزانة الأدب ٣/ ٦٤٢.

(٢) معاني القرآن – للفراء ١/ ٤٢٣.

(٣) نسب البيت إلى أفنون التغلبي، المفضل الضبي والمبرد وعبد القادر البغدادي، (المفضليات ٢٦٣، الكامل ١/ ٦٣، خزانة الأدب ٤/ ٤٥٦).
والبيت من شواهد الكامل ١/ ٦٣، الخصائص ٢/ ١٨٤، شرح المفصل ٤/ ١٨، مغني اللبيب ١/ ٤٥، خزانة الأدب ٤/ ٤٥٥.
العلوق: الناقة التي علق قلبها بولدها، وذلك أنه يُنحر عنها، ثم يُسلخ جلده ويُحشى تبنا، ويُقدم إليها لترأمه، أي تعطف عليه، ويدر لبنها فيُنتفع به، فهي تشمه بأنفها وينكره قلبها، فتعطف عليه ولا ترسل اللبن، وينشد هذا البيت لمن يعد بالجميل ولا يفعله.
(أمالي الزجاجي ٥١، مغني اللبيب ١/ ٤٥).

(٤) والوجهان الأخران الرفع والخفض، أما الرفع فعلى الرد على (ما)، لأنها في موضع رفع بـ (ينفع)، فيصير التقدير أم كيف ينفع رئمانُ أنف. وأما الخفض فعلى الرد على الهاء التي في (به).
(أمالي الزجاجي ٥١).

(٥) ديوانه ٣٧٠.
قال أبو بكر بن الأنباري في شرح البيت: المِرط: كساء من خزّ أو غيره، المرحّل: ضرب من البرود. معناه: قمت بها وقد خاصرتها وأخذت بيدها، وهي تجر ذيلها لتعفّي الأثر، لئلا يُستدل علينا.
(شرح القصائد السبع الطوال ٥٣).
والبيت من شواهد أوضح المسالك ٢/ ٩٨، شرح التصريح ١/ ٣٨٧، همع الهوامع ٤/ ٣٨، شرح شواهد مغني اللبيب ٧/ ١٩٤.

والأذيال منصوبة بـ (تجرّ)" [1] .

نستنتج من ذلك أن رؤوس الكوفيين كانوا يجنحون إلى مذهب البصريين في أن الفعل وحده هو الناصب للمفعول به.

ويميل البحث إلى ما ذهب إليه جمهور البصريين، وذلك لسببين:

١. أن الفعل له من القوة في العمل ما ليس لغيره. فالأفعال كلها عاملة إلا النزر القليل، وهي تعمل متقدمة ومتأخرة، ظاهرة ومضمرة.

٢. أن الفعل هو المقتضي للمفعول، بل إن طلب الفعل للمفعول به، أشد منه لسائر المنصوبات، ومن ثم كان أولى لأن يعمل فيه.

(١) شرح القصائد السبع الطوال ٥٤، وانظر أيضا ١١١.

القضية السابعة

ناصب المستثنى

كان كلام الخليل وسيبويه في هذه القضية عاما مطلقا، فقد ذهبا إلى أن الـذي يعمل في المستثنى النصب، هو ما قبله من الكلام، كما تعمل (عشرون) في الدرهم، إذا قلت: له عشرون درهما[1].

وهكذا نرى أنهما لم يحددا العامل تحديدا دقيقا، مما جعل النحويـين يختلفـون في فهمه، وهذا ما سنراه حين نذكر أقوالهم.

ويبدو أن المقصود بكلام الخليل وسيبويه أن العامل هو الجملة الواقعـة قبـل المستثنى، وهي تتألف من فعل وفاعل نحو: جاء القوم إلا زيدا، أو مبتدأ وخبر نحو: الناس متحابون إلا الغادرين.

وذهب المبرد إلى أن ناصب المستثنى هو فعل محذوف تقديره (أستثنى) أو (لا أعني)، و (إلاّ) دليل على هذا الفعل ويدل منـه[2]. وزعـم في كتابـه (الكـامل) أنـه مذهب سيبويه[3]، وليس في كتاب سيبويه ما يؤيد هذا الزعم في ما أعلم. بل يبـدو أن الرجلين مختلفان في ناصب المستثنى، ففي حين يرى سيبويه أنه ما قبل (إلاّ) مـن الكلام، يرى المبرد أنه الفعل المحذوف، كما ذكرت.

وقد ذكر بعض النحويين أمثال ابن جني وابن الخشاب والأنباري أن نـاصب المستثنى عند المـبرد هـو (إلاّ) نفسـها[4]. ومـا زعمـوه مخـالف لما جـاء في كتابيـه: المقتضب والكامل.

---

(١) كتاب سيبويه ٢/ ٣٣٠ – ٣٣١.
(٢) الكامل ١/ ٢٩٢، المقتضب ٤/ ٣٩٠.
(٣) الكامل ١/ ٢٩٢.
(٤) الخصائص ٢/ ٢٧٦، المرتجل ١٨٦، الإنصاف (مسالة ٣٤).

أما ابن يعيش فقد اضطرب كلامه في مذهب المبرد، فمرة يقول: إن الناصب للمستثنى عنده (إلاّ)[1]، ومرة يقول: إن الناصب للمستثنى عنده فعل دلّ عليه مجرى الكلام، تقديره: (أستثني) أو (لا أعني)[2].

وذهب جمهور البصريين إلى الناصب للمستثنى هو الفعل أو معنى الفعل بتوسط (إلاّ)[3]. واعتمدوا على القياس، فعللوا مذهبهم بأن "هذا الفعل وإن كان لازما في الأصل إلا أنه قوي بـ (إلاّ) فتعدى إلى المستثنى، كما تعدى الفعل بالحروف المعدّية"[4].

وقد عزا ابن الخشاب وابن يعيش هذا المذهب إلى سيبويه[5]، وليس في كتابه ما يؤيد ذلك.

ويبدو لي أن أول من ذهب هذا المذهب هو أبو علي الفارسي[6]، ثم تبعه في ذلك جمهور البصريين.

أما (غير) في الاستثناء فتَنصب عند الجمهور بالفعل وحده، واعتمدوا في ذلك على القياس أيضا. فـ (غير) اسم مبهم، فهو يشبه الظروف المبهمة نحو: خلف وأمام، وكما أن الفعل اللازم يعمل في هذه الظروف بغير واسطة، فكذلك (غير) يعمل فيها الفعل اللازم بغير واسطة[7]. ويبدو أن الجمهور تبع أبا علي الفارسي في انتصاب (غير) أيضا[8].

(١) شرح المفصل ٢/ ٧٦.
(٢) شرح المفصل ٨/ ٩.
(٣) الإنصاف (مسألة ٣٤).
(٤) أسرار العربية ٢٠١.
(٥) المرتجل ١٨٦، شرح المفصل ٢/ ٧٦.
(٦) الحجة للقراء السبعة ١/ ١٥٧.
(٧) الإنصاف (مسألة ٣٤)، همع الهوامع ٣/ ٢٥٢.
(٨) الحجة للقراء السبعة ١/ ١٥٨.

وذهب ابن خروف[1] إلى أن ناصب المستثنى هو الفعل وحده، لانتصاب (غير) به بلا واسطة إذا وقعت موقع (إلاّ)[2].

وذهب ابن مالك إلى أن ناصب المستثنى (إلاّ) نفسها[3]. وتبعه في ذلك ابن هشام[4].

ولا يسلم مذهب من المذاهب السابقة من النقد، فلم يفسر أي منها مجيء المستثنى مرفوعا أو مجرورا، نحو: ما جاءني أحد إلاّ زيد، وما مررت بأحد إلاّ زيد. فلماذا لم ينتصب المستثنى ها هنا؟

أضف إلى ذلك:

١. أن رأي المبرد لا يفسر لنا انتصاب (غير) في مثل: أتاني القوم غيرَ زيد.

٢. أن رأي ابن خروف لا يبين لنا ناصب المستثنى حين لا نجد في الكلام فعلا، نحو: القوم إخوانك إلاّ زيداً.

٣. أما رأي ابن مالك فتنقضه معطيات الصناعة النحوية، من حيث إن (إلاّ) لا تعمل لأنها لا تختص بالأسماء، فهي تدخل على الأسماء مثلما تدخل على الأفعال، نحو: ما مررت بزيد إلاّ يكتب[5].

أما الكوفيون فمنهم من ذهب إلى أن ناصب المستثنى (إلاّ) نفسها[6]. ويردّ هذا المذهب بما ردّ به مذهب ابن مالك.

---

(١) هو أبو الحسن علي بن محمد الأندلسي. كان إماما في النحو، محققا مدققا، أخذ النحو عن ابن طاهر، ودرس النحو في بلدان عدة، وأقام في حلب، له من الكتب: شرح كتاب سيبويه، شرح الجمل. توفي سنة ٦٠٩هـ وقيل سنة ٦١٠هـ (بغية الوعاة ٢/ ٢٠٣).

(٢) شرح التصريح ١/ ٣٤٩، همع الهوامع ٣/ ٢٥٢.

(٣) تسهيل الفوائد ١٠١.

(٤) مغني اللبيب ١/ ٧٣.

(٥) الإنصاف (مسألة ٣٤)، شرح المفصل ٢/ ٧٦.

(٦) الإنصاف (مسألة ٣٤).

وذهب الكسائي إلى أن ناصب المستثنى هو الخلاف[1]، فالمستثنى مخالف للمستثنى منه في الحكم، فإذا قلت: قام القوم إلاّ زيدا، فإن ما بعد (إلاّ) منفي عنه القيام، وما قبلها موجب له القيام[2] .

ونقض النحويون هذا المذهب بأن الخلاف لو كان يوجب النصب لأوجبه في قولنا: ما قام زيدٌ لكن عمروٌ، لأن ما بعد (لكنْ) مخالف في الحكم لما قبلها، ومثل ذلك يقال في نحو: قام زيدٌ لا عمروٌ، لأن ما بعد (لا) مخالف لما قبلها[3] .

وورد عن الكسائي رأيان[4] آخرآن:

١. إن ناصب المستثنى (إنّ) مقدرة بعد (إلاّ) وقد حذف خبرها. فإذا قلت: قام القوم إلا زيدا، فالتقدير: إلاّ أن زيدا لم يقم، وهذا التقدير ضعيف حين يكون المستثنى مرفوعا أو مجرورا.

٢. إن ناصب المستثنى مشابهته للمفعول. وهذا الرأي ضعيف لأن المشابهة معنى وهي لا توجب له النصب، لأن المعاني لا تعمل[5] .

ونسب الأنباري إلى الفراء والكوفيين أنهم قالوا: إن عامل النصب في المستثنى (إلاّ) مركبة من (إنّ) و (لا)، ثم خففت (إنّ) وأدغمت في (لا)، فإذا نُصب الاسم بعدها فالناصب (إنْ)، وإن رُفع فلأنه معطوف بـ (لا)[6] .

ولا أطمئن إلى نسبة هذا الرأي إلى الفراء والكوفيين وذلك للأسباب التالية:

١. يرى الفراء أن (إلاّ) مركبة من (إن) النافية و (لا)، وبالتركيب فقد كل منهما معنى النفي، وصارا حرفاً واحداً. يقول الفراء: "ونرى أنّ قول العرب (إلاّ)، إنما جمعوا بين (إنْ) التي تكون جحدا وضموا إليها (لا)، فصارا جميعا حرفا

(١) وضحت مفهوم الخلاف في الباب الأول – العوامل المعنوية.
(٢) شرح جمل الزجاجي ٢/ ٢٥٣، شرح التصريح ١/ ٣٤٩، همع الهوامع ٣/ ٢٥٣.
(٣) الإنصاف (مسألة ٣٠)، شرح جمل الزجاجي ٢/ ٢٥٣.
(٤) شرح عيون الإعراب ١٧٧، الإنصاف (مسألة ٣٤)، شرح التصريح ١/ ٣٤٩.
(٥) انظر آخر الباب الأول.
(٦) الإنصاف (مسألة ٣٤).

واحدا، وخرجا من حد الجحد، إذ جمعتا فصارا حرفا واحدا[1] ". وبذلك يتضح الفرق بين ما قاله الأنباري وما قاله الفراء.

٢. نسب أبو العباس المبرد هذا الرأي – أعني الذي ذكره الأنباري – إلى البغداديين[2]، ولم ينسبه إلى الفراء أو الكوفيين[3] .

٣. ذهب الفراء في كتابه (معاني القرآن) إلى أن ناصب المستثنى هو الخلاف، فعندما ناقش الآية الكريمة: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾ {هود: ٤٣}، قال: " فـ (مَنْ) في موضع نصب لأن المعصوم خلاف للعاصم، والمرحوم معصوم"[4] .

وأحسب أن من قال بالخلاف انتفع بكلام الخليل وسيبويه في تعليل نصب المستثنى، فقد ذكرا أن علة النصب هي أن الاسم بعد (إلاّ) "لم يكن داخلا في ما دخل فيه ما قبله، ولم يكن صفة ... كما أن الدرهم ليس بصفة للعشرين[5] "، إذا قلت: له عشرون درهما.

وهكذا نجد، بعد ذكر المذاهب كلها – أنه ما من مذهب سلم من الخلل، حتى إنك ترى النحوي الكبير يحار في الترجيح بين هذه المذاهب[6]. وأرى أن من الخير ألا نبحث في عامل المستثنى، لأن المستثنى، في ما أرى، خرج عن سلطان كل عامل، بل نكتفي بذكر أحكام المستثنى، كما وردت في كتب النحو.

يقول الأستاذ عباس حسن: "لا أثر لهذا الخلاف النظري في أحكام المستثنى وضبطه، فالخير في إغفاله، اكتفاء بأن نقول في الإعراب: المستثنى منصوب على الاستثناء[7] ".

---

(١) معاني القرآن – للفراء ٢/ ٣٧٧.

(٢) البغداديون: هم النحويون الذين جمعوا بين المذهبين: البصري والكوفي، فلم تكن آراؤهم بصرية خالصة ولا كوفية خالصة (انظر المدارس النحوية ٢٤٥).

(٣) الأصول في النحو ١/ ٣٠٠.

(٤) معاني القرآن – للفراء ٢/ ١٥، وانظر أيضا ٣/ ٢٧٣.

(٥) كتاب سيبويه ٢/ ٢٣١.

(٦) همع الهوامع ٣/ ٢٥٣.

(٧) النحو الوافي ٢/ ٣٢٨، ويقصد الأستاذ عباس حسن هنا المستثنى عندما يكون منصوبا.



القضية الثامنة

هل يعمل في الحال غير العامل في صاحبها؟

ذهب جمهور البصريين إلى أنه لا يجوز أن يعمل في الحال غير العامل في صاحبها.

وقاسوا ذلك على الصفة والموصوف، فكما أن العامل في الصفة هو نفسه العامل في الموصوف، فكذلك الحال، العامل فيها هو العامل في صاحبها[1].

فلا يجوز عندهم أن نقول مثلا: هذا صادقا جميل، والسبب في ذلك أن العامل في الحال[2] (صادقا)، هو ما في (ها) من معنى التنبيه، أو ما في (ذا) من معنى الإشارة، على حين أن العامل في صاحبها (ذا) هو الابتداء، ومن ثم اختلف العاملان، ولذلك لا يجوز هذا المثال عندهم.

ونتيجة لهذه القاعدة منعوا مجيء الحال من المضاف إليه إلا في الحالات التالية[3]:

١. إذا كان المضاف مما يصح عمله في الحال كالمصدر، نحو: علمتُ قيامَ زيدٍ مسرعاً.

٢. إذا كان المضاف جزءا من المضاف إليه، نحو: أعجبني وجهُ زيدٍ مبتسماً.

٣. إذا كان المضاف مثل جزء من المضاف إليه، بحيث لو حذف المضاف لا يتغير المعنى العام، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾ {النحل: ١٢٣}. فالملّة مثل جزء من المضاف إليه (إبراهيم).

---

(١) شرح المفصل ٢/ ٥٧، همع الهوامع ٤/ ٣٦.

(٢) العامل في الحال إما الفعل أو شبهه، وهو ما يجري مجراه في العمل، كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول، وإما اللفظ الذي يستنبط منه معنى الفعل لا حروفه، مثل حرف التنبيه وحرف التشبيه والجار والمجرور والظرف واسم الإشارة. (كتاب سيبويه ٢/ ٨٩، الأصول في النحو ١/ ٢١٦، شرح المفصل ٢/ ٥٧ – ٥٨، شرح الكافية ١/ ٢٠١، شرح ابن عقيل ١/ ٦٤٨).

(٣) انظر في هذه الحالات: شرح الكافية ١/ ٢٠٧، شرح شذور الذهب ٣٢١-٣٢٢، شرح ابن عقيل ١/ ٦٤٤ – ٦٤٥.

وإنما اشترطوا أحد هذه الشروط لأن المضاف إذا كان عاملا في المضاف إليه، يكون عاملا في الحال أيضا، وعندئذ فالقاعدة موفّاة، وإذا كان المضـاف جـزءا مـن المضاف إليه أو مثل جزئه، فهما بمنزلة الكلمة الواحدة لشـدة ارتباطـهما، وعندئـذ يصير المضاف كأنه صاحب الحال، فيكون العامل فيه هو العامل في الحـال[1]، هـذه هي فلسفتهم في تلك الشروط.

وذهب سيبويه إلى أنه لا يشترط أن يكـون العـامل في الحـال هـو العـامل في صاحبها، بل يجوز أن يكون العامل في الحال وفي صاحبها واحدا، ويجـوز أن يكـون مختلفا، ومن الاختلاف: إنّ هذا عبد الله منطلقا، وظاهر كلام سيبويه أن (منطلقـا) منصوب باسم الإشارة، وهو حال من عبد الله، والعامل في عبد الله (إنّ) [2] .

ومن الاختلاف عند سيبويه أيضا، قول الشاعر كثيِّر عزّة[3] :

لِمَيَّـةَ مُوحِشـاً طَلَـلُ يَلُـوحُ كَأَنَّـهُ خِلَـلُ

فإن صاحب الحال عند سيبويه النكرة (طلل)، والعامل فيـه عنـده الابتـداء، والعامل في الحال (موحشا)، هو الاستقرار الذي تعلق به الجار والمجرور (لميّة) [4] .

ومن هنا يظهر جواز الاختلاف عنده بين عامل الحال وعامل صاحبه.

وتبع سيبويه في ذلك ابن مالك[5] والرضي الاسـترباذي[6]، وربمـا قاسـوهما على التمييز والمميز، فقد يتحد عاملهما نحو: طاب زيد نفسا، وقد يختلـف نحـو: لي عشرون درهما[7].

---

(١) انظر شرح التصريح ١/ ٣٨٠، شرح الأشموني ١/ ٤٢٣- ٤٢٤.
(٢) كتاب سيبويه ٢/ ١٤٧، وانظر المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٣٩. وحاشية الخضري ١/ ٢١٦.
(٣) ديوانه ٥٠٦.
خِلَل: جمع (خِلَّة)، والخِلَّة بطانة يُغَشّى بها جفن السيف، تنقش بالذهب وغيره، (لسان العرب/ خلل).
والبيت من شواهد كتاب سيبويه ٢/ ١٢٣، معاني القرآن - للفراء ١/ ١٦٧، أسرار العربية ١٤٧، العيني ٣/ ١٦٣، خزانة الأدب ١/ ٥٣٣.
(٤) كتاب سيبويه ٢/ ١٢٢ - ١٢٣، وانظر الخصائص ٢/ ٤٩٢، مغني اللبيب ٢/ ٧٣٥.
شرح التصريح ١/ ٣٧٥.
(٥) تسهيل الفوائد ١١١.
(٦) شرح الكافية ١/ ١٠٧.
(٧) المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٣٩ - ٤٠.

وأميل إلى ما ذهب إليه سيبويه، وذلك لما يلي:

١. يؤيد سيبويه في مذهبه النصوص العربية الفصيحة، وهي كثيرة منها قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةً وَٰحِدَةً ﴾ {المؤمنون: ٥٢}[١] .

فإن (أمةً) حال، والعامل فيها إما حرف التنبيه (ها) أو اسم الإشارة (ذِ هِ) لأنهما يحملان معنى الفعلين: (أنبّه) و (أشير)، والعامل في صاحب الحال (أمتُكم) هو (إنّ). وهكذا نرى أن العامل في الحال يختلف عن العامل في صاحبها.

ومثله قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا ﴾ {الأنعام: ١٥٣}.

ولكن عندما يرى جمهور النحويين هذه النصوص يتأولونها تأويلاً فيه الكثير من التكلف والتعسف. أما بيت كثيِّر فيقولون فيه: لا نسلّم أن صاحب الحال (طلل)، بل ضميره المستتر في الجار والمجرور، فيكون صاحب الحال معرفة، والعامل في الحال وصاحبها واحدا، وهو الاستقرار الذي تعلق به الجار والمجرور (لميّة).

ويقولون في الآيتين الكريمتين: إن اتحاد العامل فيهما موجود تقديرا، إذ المعنى: أشير إلى أمتكم وإلى صراطي[٢]. قال الرضي الاستراباذي: "التزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها، لا دليل دلّهم عليه، ولا ضرورة ألجأتهم إليه، والحق أنه يجوز اختلاف العاملين[٣]".

٢. لا عبرة بما ذكروه من قياس الحال على الصفة، لأنه إذا تعارض السماع والقياس، فينبغي الأخذ بالسماع. قال ابن جني: "واعلم أنك إذا أدّاك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه[٤]".

---

(١) سورة المؤمنون ٥٢.
(٢) مغني اللبيب ٢/ ٧٣٥ - ٧٣٦، شرح التصريح ١/ ٣٧٥، حاشية الصبان ٢/ ١٨١.
(٣) شرح الكافية ١/ ١٠٧.
(٤) الخصائص ١/ ١٢٥.

أقول: ما دام الاختلاف في عامل الحال وصاحبه جائزا، فلا مانع إذاً من أن يأتي الحال من المضاف إليه مطلقاً من الشروط التي وضعوها. وإنما وضعوا تلك الشروط لكي لا تنخرم قاعدتهم وهي أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها.

وقد جوّز الفارسي مجيء الحال من المضاف إليه مطلقا[1]، ووافقه في ذلك الخضري[2] (المتوفى سنة ١٢٨٧هـ). وعليه يجوز أن نقول مثلا: قرأتُ كتابَ هندٍ جالسةً، والكتاب ليس جزءاً من هند ولا كالجزء منها.

هذا ولم أجد للكوفيين رأيا في هذه القضية، فلعل الخلاف دار بين البصريين وحدهم.

(١) شرح ابن عقيل ١/ ٦٤٦.
(٢) حاشية الخضري ١/ ٢١٦.

القضية التاسعة

عامل الجزم في جواب الشرط

ذهب جمهور البصريين إلى أن أداة الشرط هي التي تعمل في فعل الشرط وجواب الشرط فتجزمهما معا. واحتجوا لمذهبهم بأن حرف الشرط يقتضي جواب الشرط كما يقتضي فعل الشرط، وكما وجب أن يعمل في فعل الشرط، فكذلك يجب أن يعمل في جوابه[1].

وذهب الخليل إلى أن عامل الجزم في جواب الشرط هو أداة الشرط وفعل الشرط معا. فهو يرى "أنك إذا قلت: إنْ تأتِنِي آتِك، فآتِك انجزمت بأن تأتِنِي[2]". ووافقه في ذلك سيبويه والمبرد وابن برهان. أما سيبويه فعلل ذلك بتعلق حرف الشرط وفعل الشرط بالجواب[3]. وأما المبرد وابن برهان فعللا ذلك بالقياس، فقاسا جواب الشرط على الخبر، فكما أن الابتداء والمبتدأ يعملان في الخبر، فكذلك حرف الشرط وفعل الشرط يعملان في الجواب[4].

ورد هذا المذهب من وجهين[5]:

١. أن الأصل في الفعل ألا يكون عاملا في الفعل.

٢. أن العامل المركب لا يحذف أحد جزأيه ويبقى الآخر، وفعل الشرط قد يحذف.

وذهب الأخفش إلى أن فعل الشرط وحده هو الجازم للجواب، لأن فعل الشرط طالب للجواب مستدع له[6]. وتبعه ابن مالك[7].

---

(١) الإنصاف (مسألة ٨٤)، شرح التصريح ٢/ ٢٤٨.

(٢) كتاب سيبويه ٣/ ٦٣.

(٣) كتاب سيبويه ٣/ ٩٣ – ٩٤.

(٤) المقتضب ٢/ ٤٩، شرح اللمع ٢/ ٣٧٠ – ٣٧١.

(٥) أسرار العربية ٣٣٩، شرح التصريح ٢/ ٢٤٨.

(٦) شرح الكافية ٢/ ٢٥٤، همع الهوامع ٤/ ٣٣١.

(٧) تسهيل الفوائد ٢٣٧.

ورد هذا المذهب بأن الأصل في الفعل ألا يكون عاملاً في الفعل، وذهب المازني إلى أن جواب الشرط مبني على الوقف. وحجته في ذلك أن الفعل يعرب لوقوعه موقع الاسم، وجواب الشرط لا يقع موقع الاسم، ومن ثم كان مبنيا على الوقف(١).

وفي هذا المذهب خلل لأنه يؤدي إلى أن تكون الأفعال المضارعة في حال النصب، غير معربة لأنها وقعت موقعا لا تقعه الأسماء، نحو: لن يقوم زيد(٢).

وذهب أكثر الكوفيين إلى أن جواب الشرط مجزوم على الجوار، وحجتهم في ذلك أن جواب الشرط مجاور لفعل الشرط، ومن ثم حمل عليه في الجزم فكان مجزوما. وقاسوه على الجر بالجوار، كقول العرب: "هذا جُحرُ ضَبٍّ خَربٍ" فكلمة (خربٍ) مجرورة بسبب جوارها لـ (ضبٍّ)، وكان ينبغي أن تكون مرفوعة لأنها صفة للجُحر لا للضبّ(٣).

وحجتهم ضعيفة لأننا نجد أحيانا جواب الشرط مجزوما، وقد فصل بينه وبين فعل الشرط، فلا جوار. وذلك كقوله تعالى: ﴿ إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ ﴾ {النساء: ٣١}.

أما قولهم: " هذا جُحرُ ضَبٍّ خَرِبٍ"، فمحمول على الشذوذ الذي يقتصر فيه على السماع لقلته(٤).

ويبدو أن ما ذكره أبو البركات الأنباري ومن نقل عنه(٥)، ليس مذهب جميع الكوفيين. فقد وجدت أن الفراء يذهب إلى أن أداة الشرط تجزم فعل الشرط والجواب معا(٦). فهما عنده كالكلمة الواحدة(٧). وأميل إلى أن الفراء أول من قال بهذا الرأي ثم وافقه جمهور البصريين.

---

(١) الإنصاف (مسالة ٨٤).

(٢) الإيضاح في علل النحو ٩٤، شرح المفصل ٧/ ٤٢.

(٣) الإنصاف (مسألة ٨٤). (٤) الإنصاف (مسألة ٨٤).

(٥) انظر شرح الكافية ٢/ ٢٥٤، همع الهوامع ٤/ ٣٣١، شرح الأشموني ٢/ ٣٥٢، مدرسة الكوفة ٢٨٧.

(٦) معاني القرآن – للفراء ١/ ٨٥ – ٨٦.

(٧) معاني القرآن – للفراء ١/ ١٨٤.

أما أبو بكر بن الأنباري فظاهر كلامه أن الجواب مجزوم بأداة الشرط وفعل الشرط معا، ففي أثناء شرحه لبيت امرئ القيس:

وَإِنْ تَــكُ قَــدْ سَــاءَتْكِ مِنِّــي خَلِيقَــةٌ   فَسُلِّي ثِيَــابِي مِــنْ ثِيَــابِكِ تَنْسُــلِ[1]

قال: "وموضع (تَنْسُلِ) جزم لأنه جواب للجــزاء المقـدر، والتقديـر: فُسـلِّي ثيابي من ثيابك، أي إن تَسُلِّيها تَنْسُل"[2].

فالجزاء المقدر، كما أشار إليه، يضم أداة الشرط وفعل الشرط.

وأميل إلى مذهب جمهور البصريين، لقوة حجتهم وبساطة مذهبهم.

---

(١) ديوانه ١٣.
ورواية الديوان:

وإنْ كُنْتُ قَدْ سَاءَتْكِ مِنِّي خَلِيقَــةٌ   فَسُلِّي ثِيَابِي مِــنْ ثِيَــابِكِ تَنْسُــلِ

وهي لا تؤثر في موطن الشاهد.
قال أبو بكر بن الأنباري في شرح البيت: إنْ كان فيَّ خلق لا ترضينه، فسلي ثيابي من ثيابك، أي قلـبي من قلبك. والثياب هنا كناية عن القلب. ومعنى قوله (تنسل): تبين عنها "(شـرح القصـائد السبع الطوال ٤٦). لم أجد النحويين استشهدوا به في كتب النحو واللغة التي عدت إليها.
(٢) شرح القصائد السبع الطوال ٤٦ – ٤٧.

القضية العاشرة

ناصب الاسم المشغول عنه

يعني النحويون بالاشتغال أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل متصرف أو ما يجري مجراه، بحيث ينشغل الفعل عن العمل بذلك الاسم، بالعمل في ضميره أو ملابسه[1]. واختلفوا في ناصبه.

فذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أن ناصبه فعل محذوف وجوباً، يفسره الفعل الظاهر بعده. فإذا قلنا: زيداً ضربته، فإن (زيداً) منصوب بفعل محذوف تقديره: (ضربت) كأنك قلت: ضربت زيداً ضربته.

ويكون الفعل المقدر موافقاً للظاهر في لفظه ومعناه، كما في المثال السابق، أو موافقاً له في معناه فقط، نحو: زيداً مررت به، والتقدير: جاوزت زيداً مررت به[2].

واحتجوا لمذهبهم بأن الفعل الظاهر لما تعدى إلى الضمير أو ملابسه استوفى ما يقتضيه من التعدي، فلم يجز أن يتعدى إلى الاسم المتقدم أيضاً[3]. ونصب الاسم المتقدم بفعل مقدر، لأن في الفعل المقدر دلالة عليه، فجاز تقديره استغناء بالفعل الظاهر عنه[4].

وذهب الكوفيون إلى أن ناصبه هو الفعل الظاهر نفسه، فقد امتد تأثيره إلى الاسم المتقدم وضميره معاً. واعتمدوا على المعنى، فقالوا: إن الضمير ما هو إلا الاسم المتقدم في المعنى، ومن ثم جاز أن يعمل فيهما معاً[5].

ويبدو أنه مذهب الفراء، فقد قال في إعراب قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَنْعَـٰمَ خَلَقَهَا لَكُمْ﴾ [النحل: ٥]. نُصبت (الأنعامَ) بخلقها"[6]. ثم تبعه في ذلك أكثر الكوفيين،

---

(١) المقرب ١/ ٨٧، شرح شذور الذهب ٢٧٩.

(٢) كتاب سيبويه ١/ ٨١، الإنصاف (مسألة ١٢)، شرح ابن عقيل ١/ ٥١٨، البحر المحيط ٨/ ١٨٩، ٤٠٢.

(٣) شرح المفصل ٢/ ٣٠.

(٤) الإنصاف (مسألة ١٢).

(٥) الإنصاف (مسألة ١٢)، شرح المفصل ٢/ ٣٠.

(٦) معاني القرآن - للفراء ٢/ ٩٥، وانظر أيضاً: ٢/ ٣٧٣.

ومنهم أبو بكر بن الأنباري، فعندما ذكر قوله تعالى: ﴿وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ {الإنسان: ٣١}، قال: "لما قدم (الظالمين) نصبهم بما بعدهم"[(١)].

وردَ مذهبهم من وجهين:

١. أن الاسم المتقدم وضميره، وإن كانا متحدين من جهة المعنى، إلا أنهما مختلفان من جهة اللفظ.

٢. أن الفعل الظاهر لما تعدى إلى الضمير، استوفى مفعوله. فلا يجوز أن يتعدى إلى الاسم المتقدم أيضاً، وإلا صار المتعدي إلى واحد، متعدياً إلى اثنين، والمتعدي إلى اثنين متعدياً إلى ثلاثة، وفي ذلك مخالفة للقواعد النحوية[(٢)].

وذهب الكسائي إلى أن ناصب الاسم المشغول عنه، هو الفعل الظاهر، ولكنه لا يعمل في الضمير، لأن الضمير ملغى[(٣)].

ورد بأن الأسماء لا تلغى بعد اتصالها بالعوامل[(٤)].

وقد يُعرب الاسم المتقدم مفعولاً به مقدماً للفعل الظاهر، وقُدِّم لإبراز أهميته، وأما ضميره أو ملابسه فهو بدل منه.

وقد اتفق النحويون على جواز إبدال المضمر من المظهر[(٥)].

وسأطبق هذا الإعراب على أمثلة ثلاثة من الاشتغال[(٦)]:

١. زيداً ضربته: (زيداً) مفعول به مقدم للفعل (ضربت)، والهاء بدل من (زيداً).

٢. زيداً مررت به: (الهاء) بدل من (زيداً)، لأنه مفعول به في الأصل[(٧)]. وهو مجرور لفظاً وموضعه النصب، ومن ثم جاز العطف عليه بالنصب، فتقول: مررت بزيد وعمراً[(٨)].

---

(١) شرح القصائد السبع الطوال ١٢.
(٢) شرح المفصل ٢/ ٣٠ – ٣١، شرح شذور الذهب ٢٨٠، همع الهوامع ٥/ ١٥٨.
(٣) شرح شذور الذهب ٢٨٠، شرح التصريح ١/ ٢٩٧.
(٤) شرح ابن عقيل ١/ ٥١٩.
(٥) الجمل ٢٣، اللمع ٨٧، شرح المفصل ٣/ ٧٠.
(٦) انظر شرح الكافية ١/ ١٦٣.
(٧) الإيضاح في علل النحو ١٠٩.
(٨) شرح المفصل ٧/ ٦٥.

٣. زيداً ضربت أخاه: (أخاه) بدل من (زيداً) على حذف المضاف، والأصل: ملابس زيد ضربت، ثم بيّنا الملابس بقولنا: (أخاه)، وكثيراً ما يحذف المضاف من الكلام[1].

وهذا الإعراب ليس فيه مخالفة للقواعد النحوية، ولا تقدير لمحذوف يستغني عنه الكلام. ومع ذلك كله، فإني أميل إلى مذهب سيبويه والبصريين لسهولته وبساطته وقوة حجته.

(١) مغني اللبيب ٢/ ٦٨٨.

القضية الحادية عشرة

(حبّذا) أسم هي أم فعل؟

اتفق جمهور النحويين على أن (حبّذا) مركبة من شيئين: الأول (حبّ)، وهو فعل ماض يدل على المدح، والثاني (ذا)، وهو اسم إشارة، ركب الأول مع الثاني فصارا كلمة واحدة.

واستدلوا على ذلك بأن (ذا) يلزم الإفراد والتذكير في جميع الأحوال، وبأنه لا يجوز أن يفصل بين (حبّ) و (ذا) بشيء. فهو يجري مجرى الأمثال[1].

ثم اختلفوا، أسم هي أم فعل؟ وفي ما يلي عرض لمذاهبهم في هذه القضية.

ذهب سيبويه إلى أن (حبّ) فعل ماضٍ، و (ذا) فاعل، وتبعه في ذلك الزجاجي وابن بابشاذ وابن برهان وابن يعيش وابن مالك والرضي لاستراباذي[2].

فإذا قلنا: حبّذا زيد، ففي إعراب المخصوص بالمدح خمسة أوجه[3]:

١. مبتدأ وجملة (حبّذا) في محل رفع خبر.

٢. مبتدأ والخبر محذوف، والتقدير: زيد المحبوب.

٣. خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو زيد.

٤. بدل من (ذا) ويرده أنه لا يحل محل الأول، وأنه لا يجوز الاستغناء عنه.

٥. عطف بيان، ويرده قول جرير:

وَحَبَّذَا نَفَحَاتٌ مِنْ يَمَانِيَّةٍ ... تَأْتِيكَ مِنْ قِبَلِ الرَّيَّانِ أَحْيَانَا[4]

---

(١) كتاب سيبويه ٢/ ١٨٠، شرح المفصل ٧/ ١٤٠، شرح جمل الزجاجي ١/ ٦١٠، شرح التصريح ٢/ ٩٩.

(٢) كتاب سيبويه ٢/ ١٨٠، الجمل ١١٠، شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٨٣، شرح اللمع ٢/ ٤٢٠، شرح المفصل ٧/ ١٣٨، تسهيل الفوائد ١٢٩، شرح الكافية ٢/ ٣١٨.

(٣) شرح جمل الزجاجي ١/ ٦٠٩، مغني اللبيب ٢/ ٦١٦.

(٤) ديوان جرير ٥٩٦.

الريّان: جبل في ديار طيء (معجم البلدان ٣/ ١١٠).

والبيت من شواهد مغني اللبيب ٢/ ٦١٦، همع الهوامع ٥/ ٤٥، لسان العرب (حبب)، شرح شواهد مغني اللبيب ٧/ ١٨٥.

لأن المعرفة لا تبين بالنكرة اتفاقاً[١].

وذهب سائر النحويين إلى أن (حبّذا)، لما ركب بعضها مع بعض، حدث لها بالتركيب حكم آخر. وانقسم هؤلاء فريقين: فريق غلّب الاسمية، وفريق غلب الفعلية.

الفريق الأول:

ذهب المبرد إلى أن (حبّذا) كله اسم. وتبعه ابن السراج والسيرافي وابن جني وابن عصفور، وعندهم أن التركيب أزال فعلية (حبّ)، فغلبت الاسمية. واستدلوا على ذلك بأن الاسم أقوى من الفعل، لأنه يستقل بنفسه، فلما ركب أحدهما مع الآخر، كان التغليب للأقوى وهو الاسم[٢].

وفي إعراب المخصوص بالمدح وجهان[٣]:

١. (حبّذا) مبتدأ، و (زيد) خبره.
٢. (حبّذا) خبر مقدم، و (زيد) مبتدأ مؤخر.

الفريق الثاني:

ذهب الأخفش إلى أن (حبّذا) كله فعل، وتبعه ابن درستويه[٤] والربعي[٥] وأبو بكر خطاب[٦]. وعندهم أن التركيب أزال اسمية (ذا)، فغلبت عليه الفعلية.

---

(١) من شروط عطف البيان أن يوضح متبوعه إن كان معرفة. (أوضح المسالك ٣/ ٣٢).

(٢) المقتضب ٢/ ١٤٥، الأصول في النحو ١/ ١١٥، اللمع ١٤٢، أسرار العربية ١٠٩، المقرب ١/ ٧٠، شرح التصريح ٢/ ١٠٠.

(٣) المقتضب ٢/ ١٤٥، شرح جمل الزجاجي ١/ ٦١١، مغني اللبيب ٢/ ٦١٦ – ٦١٧.

(٤) هو أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه، نحوي جليل القدر، ولد سنة ٢٥٨هـ، وسكن بغداد طوال حياته. أخذ عن المبرد وابن قتيبة، وكان شديد الانتصار لمذهب البصريين في اللغة والنحو. من تصانيفه كتاب الإرشاد وكتاب شرح الفصيح، توفي سنة ٣٤٧هـ.
(الفهرست ٩٣ – ٩٤، نزهة الألباء ٢١٣ – ٢١٤).

(٥) هو أبو الحسن علي بن عيسى الربعي. كان من أكابر النحويين، أخذ عن أبي سعيد السيرافي، وأخذ عن أبي علي الفارسي، ولازمه مدة طويلة. شرح كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي، وصنف كتابا في النحو سماه (البديع).
توفي سنة ٤٢٠هـ. (نزهة الألباء ٢٤٩ – ٢٥٠).

(٦) هو أبو بكر الماردي خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي. كان من جلّة النحويين ومحققيهم. درّس العربية طويلاً، وصنف فيها، ومن كتبه (الترشيح). توفي بعد سنة ٤٥٠هـ. (بغية الوعاة ١/ ٥٥٣).

واستدلوا على ذلك بأن الجزء الأول فعل، والقوة للجزء الأول، وبأن الفعل أكثر حروفاً. ويكون إعراب المخصوص بالمدح (زيد) فاعلاً للفعل (حبّذا)[١].

وجدير بالذكر أن ابن عقيل عقب على هذا المذهب فقال: "وهذا أضعف المذاهب"[٢]. ولكنه لم يذكر سبب ضعفه، ويبدو أن سبب ضعفه هو جواز حذف المخصوص كقول الشاعر:

أَلاَ حَبَّذَا لَوْلاَ الحَيَاءُ وَرُبَّمَا ... مَنَحْتُ الهَوَى مَا لَيْسَ بِالمُتَقَارِبِ[٣]

والفاعل لا يحذف لأنه يتنزل منزلة الجزء من الفعل[٤].

وأرى أن (حبّ) لما ركب مع (ذا)، فقد الدلالة الزمنية، وانتقل من الخبر إلى الإنشاء[٥]. فإذا قلنا: حبّذا الصلح بين المؤمنين، فنحن لا نقصد بـ (حبّ) زماناً معيناً، بل نكون في موقف انفعالي وتأثر نفسي يدعونا إلى مدح الصلح بين المؤمنين.

وفي الإعراب أقول:

حبّ: فعل ماضٍ جامد. وقلت: "ماضٍ" إشعاراً بالأصل الذي كان عليه.

ذا: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع فاعل.

الصلح: مبتدأ، وجملة (حبّذا) في محل رفع خبره.

---

(١) شرح الكافية ٢/ ٣١٨ -٣١٩، المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٤١-١٤٢، شرح التصريح ٢/ ٩٩-١٠٠.

(٢) شرح ابن عقيل ٢/ ١٧١.

(٣) نسبه العيني والسيوطي إلى المرّار بن همّاس الطائي (العيني ٤/ ٢٤، شرح شواهد المغني ٢/ ٨٩٩)، ونسبه البغدادي إلى مرداس بن همّام الطائي. (شرح شواهد مغني اللبيب ٧/ ١٨٨).

والبيت من شواهد مغني اللبيب ٢/ ٦١٧، العيني ٤/ ٢٤، همع الهوامع ٥/ ٤٨، شرح الأشموني ٢/ ٤٧، شرح أبيات مغني اللبيب ٧/ ١٨٨.

قال التبريزي في شرحه: "محبوب (حبّذا) محذوف، والمعنى: حبيب إليّ التهتك في الهوى، لولا الحياء يمنعني، على أنني ربما أعطيت هواي شخصاً لا مطمع في دنوّه وقربه". (شرح الحماسة للتبريزي ٢/ ١٦٣).

(٤) انظر المقتضب ١/ ١٩، شرح المفصل ١/ ١٤.

(٥) انظر شرح الكافية، ٢/ ٣١١، اللغة العربية معناها ومبناها ١١٥.

القضية الثانية عشرة

هل تعمل الواو الجر بعد حذف (ربّ)؟

اختلف النحويون في عامل الجر في الاسم الواقع بعد (ربّ) المحذوفة. فذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أن العمل لـ (ربّ) مقدرة. وحجتهم أن الواو حرف عطف، وحرف العطف لا يعمل لأنه غير مختص[1].

وذهب الأخفش والمبرد والزجاجي وابن عصفور وأكثر الكوفيين إلى أن العمل للواو نفسها[2]. واعتمدوا على القياس، فقاسوا واو (ربّ) على واو القسم، فقالوا إن واو القسم لما نابت عن الباء عملت الجر، وكذلك الواو ها هنا لما نابت عن (ربّ) عملت الجر، وخرجت من العطف. والذي يدل على أنها غير عاطفة أن بعض القصائد ابتُدئت بها، وحرف العطف لا يُبتدأ به[3]. واستشهدوا بقول رؤبة ابن العجاج:

وبَلَدٍ عَامِيَةٍ أعْمَاؤُهُ ... كَأنَّ لَوْنَ أرْضِهِ سَمَاؤُهُ[4]

وقد خالف أبو بكر بن الأنباري مذهب الكوفيين، وذهب إلى أن العمل لـ (ربّ) المقدرة. ففي شرحه لبيت طرفة بن العبد:

وَبَرْكٍ هُجُودٍ قَدْ أَثَارَتْ مَخَافَتِي ... نَوَادِيَهُ أَمْشِي بِعَضْبٍ مُجَرَّدِ[5]

---

(١) كتاب سيبويه ٢/ ١٦٣ – ١٦٤، الإنصاف (مسألة ٥٥).

(٢) معاني القرآن – للأخفش ٢/ ٣٧٠ – ٣٧١، المقتضب ٢/ ٣١٩، ٣٤٨، الجمل ٦٠، المقرب ١/ ١٩٣، الإنصاف (مسألة ٥٥).

(٣) المقتضب ٢/ ٣١٨– ٣١٩، الإنصاف (مسألة ٥٥)، شرح الكافية ٢/ ٣٣٣.

(٤) مجموع أشعار العرب – ديوان رؤبة بن العجاج ٣.

الأعماء: المجاهل، عامية أعماؤه: مجاهله متناهية في العمى (لسان العرب / عمي).

البيت من شواهد معاني القرآن – للأخفش ٢/ ٢٧١، المرتجل ٢٢٤، الإنصاف (مسألة ٥٥)، شرح المفصل ٢/ ١١٨، شرح التصريح ٢/ ٣٣٩.

(٥) ديوانه ٤٤.

البَرْك: جماعة إبل، هُجُود: نيام، نواديه: أوائله وما سبق منه، العضب: السيف القاطع. (شرح القصائد السبع الطوال ٢١٧، تاج العروس / عضب).

لم أجد النحويين استشهدوا به في الكتب التي رجعت إليها.

قال: "والَبرْك مخفوض بإضمار (ربّ)"[١].

وأميل إلى ما ذهب إليه جمهور البصريين لأن حجتهم أقوى، وذلك للأسباب التالية:

١. لا يمتنع أن تكون الواو عاطفة، وإن جاءت في أول القصيدة، لأنها تعطف حينئذ على كلام مقدر منوي في نفس الشاعر، أو تعطف على ما تقدم من حديث أو قصص[٢].

٢. إن الذين يعدون الواو حرف جر، يخالفون أصلاً من الأصول النحوية، وهو أن الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً، وحرف العطف غير مختص، فتارة يدخل على الأسماء، وتارة يدخل على الأفعال[٣].

٣. قد تظهر الواو مع (ربّ)، ولو كانت عوضاً منها لم تظهر، لأنه لا يجتمع العوض والمعوض معاً. فلا يجوز الجمع مثلاً بين واو القسم والباء، لأن الواو عوض عن الباء، فلا يقال: وبالله لأفعلنّ، وتجعلهما حرفي قسم[٤].

وأرى أن الجر بـ (ربّ) المحذوفة ينبغي أن يظل محصوراً في الشعر، ولا يجوز القياس عليه في فصيح الكلام، لأن هذا لم يقع إلا في الشعر، فلم أجد شاهداً نثرياً واحداً تعمل فيه (ربّ) وهي محذوفة.

---

(١) شرح القصائد السبع الطوال ٢١٨.

(٢) المرتجل ٢٢٥، تفسير أرجوزة أبي نواس ١٠، شرح الكافية ٢/ ٣٣٣.

(٣) المرتجل ٢٢٦ – ٢٢٧، الإنصاف (مسألة ٥٥)، الأشباه والنظائر ١/ ٢٤١.

(٤) الإنصاف (مسألة ٥٥)، الأشباه والنظائر ١/ ١٢٣.

القضية الثالثة عشرة

عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعية

ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أن الفعل المضارع بعد واو المعية منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً، نحو: لا تأكل السمك وتشربَ اللبن. واعتمدوا في مذهبهم على مقولة الاختصاص، فالواو حرف عطف، وهو لا اختصاص له، والحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً. ولما لم يجز عطف الفعل الثاني على الفعل الأول، لاختلافهما في المعنى[1] واختلافهما في التأثر بالعامل، وجب تقدير (أن)، فتكون (أن) وما بعدها في تأويل مصدر، ويكون هذا المصدر معطوفاً على مصدر مفهوم من الفعل المتقدم. والتقدير: لا يكن منك أكل للسمك مع شرب للبن[2].

وذهب أبو عمر الجرمي[3] إلى أن الواو ناصبة للفعل بنفسها، واعتمد على المعنى، فالواو عنده خرجت عن باب العطف[4].

وردّ مذهبه بأنه لو كانت الواو تنصب بنفسها لجاز أن تدخل عليها الفاء والواو للعطف[5].

وذهب الكوفيون إلى أن الفعل منصوب على الصرف[6]. والفراء خير من يوضح مذهب الكوفيين، إذ يقول: "فإن قلت: وما الصرف؟ قلت: أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها، فإذا كان كذلك فهو الصرف، كقول الشاعر[7]:

---

(١) لأن هذا العطف يفسد المعنى، إذ يعني أن النهي يشمل أكل السمك وشرب اللبن مجتمعين ومنفردين، وهو غير مراد، وإنما المراد هو النهي عن أكل السمك وشرب اللبن مجتمعين فقط.

(٢) كتاب سيبويه ٣/ ٤١ – ٤٢، الإنصاف (مسألة ٧٥)، شرح جمل الزجاجي ٢/ ١٥٧.

(٣) هو أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي، أخذ النحو عن الأخفش ويونس، واللغة عن الأصمعي وأبي عبيدة. من تصانيفه: كتاب الأبنية، كتاب العروض، غريب سيبويه. توفي سنة ٢٢٥هـ (نزهة الألباء ١١٤ – ١١٧، بغية الوعاة ٢/ ٨ – ٩).

(٤) الإنصاف (مسألة ٧٥).

(٥) كتاب سيبويه ٣/ ٤١، شرح المفصل ٧/ ٢١.

(٦) الإنصاف (مسألة ٧٥).

(٧) هو أبو الأسود الدؤلي. انظر ديوانه ١٣٠.

لاَ تَنْـهَ عَـنْ خُلُـقٍ وتَـأْتِيَ مِثْلَـهُ عَـارٌ عَلَيْـكَ إِذا فَعَلْـتَ عَظِيـمُ[1]

ألا ترى أنه لا يجوز إعادة (لا) في (تأتيَ مثله)، فلذلك سمي صرفاً، إذ كان معطوفاً ولم يستقم أن يعاد فيه الحادث الذي قبله"[2].

فمعنى الصرف إذاً أن يكون في التركيب ما يوحي باشتراك شيئين أو أكثر في حكم واحد، ولكن المتكلم لا يريد ذلك، وإنما يريد إفراد الثاني بحكم آخر، فيأتي بحركة إعرابية مخالفة لحركة الأول، فتكون قرينة على إرادة المعنى الآخر.

وهو علة قوية في نصب المضارع بعد واو المعية، ويدل على وعي لغوي عميق، ولكنه لا يصلح عاملاً لأنه معنى، والمعاني لا تعمل لضعفها.

كذلك رد النحاة الصرف (الخلاف) عاملاً في النصب، وقالوا: لو كان يوجب النصب، لأوجبه في نحو قولنا: ما قام زيدٌ لكن عمروٌ، لأن ما بعد (لكن) مخالف في الحكم لما قبلها[3].

وأميل إلى مذهب جمهور البصريين لقوة حجتهم، وأضيف أن الذي سوغ إضمار (أن) بعد واو المعية، أن هذه الواو لا تدخل إلا على الأسماء[4]، و (أن) والفعل بمنزلة الاسم، لأنهما في تأويل مصدر. ومن ثم كانت (أن) هي الناصبة للفعل المضارع بعد واو المعية.

---

(١) تقدم تخريج هذا البيت.
(٢) معاني القرآن – للفراء ١/ ٣٣ – ٣٤، وانظر أيضاً ١/ ٢٣٥ – ٢٣٦.
(٣) الإنصاف (مسألة ٣٠)، شرح جمل الزجاجي ٢/ ٢٥٣.
(٤) شرح الكافية ٢/ ٢٣٧.

القضية الرابعة عشرة

رافع الخبر بعد (إنّ) المؤكدة

اتفق البصريون والكوفيون جميعاً على أن (إنّ) تعمل في الاسم فتنصبه، ولكنهم اختلفوا في رافع الخبر.

ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أن الخبر مرفوع بـ (إنّ)، فهي تعمل عملين: تنصب الاسم وترفع الخبر. واعتمدوا على المشابهة، فهي تشبه الفعل في المعنى واللفظ، فمن حيث المعنى، تحمل معنى (حققت)، ومن حيث البنية اللفظية، فهي على ثلاثة أحرف، ومبنية على الفتح، وتلحق بها نون الوقاية، كما أنها تقتضي الاسم مثلما يقتضي الفعل الاسم. فلما ضارعت الفعل، حملت عليه فأعملت إعماله. فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظاً والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظاً[1].

وذهب الكوفيون إلى أنها لا ترفع الخبر، بل هو مرفوع بما ارتفع به حين كان مع المبتدأ، فبقي على حاله. وانضم إليهم السهيلي[2]. واعتمدوا على الأصل، فالأصل في (إنّ) ألا تنصب الاسم، وإنما نصبته لأنها أشبهت الفعل، ولذلك فهي فرع عليه، ولما كانت فرعاً عليه فهي أضعف منه، فينبغي ألا تعمل في الخبر، لأن الفروع تنحط عن مرتبة الأصول، ومن ثمّ فهو باق على رفعه قبل دخولها[3].

ورد البصريون هذا المذهب من ثلاثة أوجه[4]:

١. ليس الدليل على فرعية (إنّ) عدم إعمالها في الخبر، وإنما الدليل على فرعيتها ألا يتقدم المرفوع بها على المنصوب.

---

(١) كتاب سيبويه ٢/ ١٣١، ١٤٨، الإيضاح في علل النحو ٦٤، الإنصاف (مسألة ٢٢).

(٢) الإنصاف (مسألة ٢٢)، المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٣٠٧، همع الهوامع ٢/ ١٥٥.

(٣) الإنصاف (مسألة ٢٢).

(٤) الإنصاف (مسألة ٢٢)، شرح المفصل ١/ ١٠٢.

٢. إنّ ما زعموه من أنّ الخبر باقٍ على رفعه قبل دخولها ضعيف، لأن المبتدأ والخبر عندهم يترافعان، ولا شك أن الترافع قد زال عندما دخلت (إنّ) على المبتدأ ونصبته. فما زعموه يؤدي إلى أن يرتفع الخبر بغير عامل.

٣. ليس في كلام العرب عامل يعمل في الأسماء النصب إلا ويعمل الرفع.

وأرجح مذهب البصريين لأن (إنّ) تقتضي الاسم كما تقتضي الخبر.

القضية الخامسة عشرة

ناصب الخبر بعد (ما) النافية

ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أن (ما) في لغة أهل الحجاز، ترفع الاسم وتنصب الخبر. واعتمدوا على المشابهة، وذلك أن (ما) أشبهت (ليس) من وجهين:

أحدهما: أنها تدخل على المبتدأ والخبر، كما أن (ليس) تدخل على المبتدأ والخبر.

والثاني: أنها تنفي الحال، كما أن (ليس) تنفي الحال.

فلما شابهت (ليس) أجريت مجراها في العمل، لأنهم يجرون الشيء مجرى الشيء إذا شابهه من وجهين[1].

وذهب الكوفيون إلى أن (ما) غير عاملة، والخبر بعدها منصوب بإسقاط الخافض، واعتمدوا على الاختصاص والأصل، فالحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً، وأما (ما) فهي غير مختصة، تدخل على الأسماء مثلما تدخل على الأفعال، ولهذا لم تكن عاملة.

والأصل في (ما) أن تدخل الباء في الخبر بعدها، فلما سقط الخافض انتصب الخبر، واستدلوا على ذلك بأن النصب لا يجوز إذا قدّم الخبر، نحو: ما قائم زيد، لأنه لا يحسن دخول الباء ها هنا فلا يقال: ما بقائم زيد[2]. وهذا هو مذهب الفراء، وأدع الكلام له ليوضح مذهب الكوفيين.

يقول الفراء:

"وقوله: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، نصبت (بشراً) لأن الباء قد استعملت فيه، فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بالباء، فلما حذفوها أحبوا أن يكون لها أثر في ما خرجت منه، فنصبوا على ذلك. ألا ترى أن كل ما في القرآن

---

(١) كتاب سيبويه ١/ ٥٧، ٤/ ٢٢١، الخصائص ١/ ١٦٧، الإنصاف (مسألة ١٩).

(٢) الإنصاف (مسألة ١٩).

أتى بالباء إلا هذا، وقوله: ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾ {المجادلة: ٢}. وأما أهل نجد[١]، فيتكلمون بالباء وغير الباء، فإذا أسقطوها رفعوا، وهذا أقوى الوجهين في العربية ... وإذا قدمت الفعل[٢] قبل الاسم، رفعت الفعل واسمه، فقلت: ما سامع هذا، وما قائم أخوك. وذلك أن الباء لم تستعمل ها هنا، ولم تدخل. ألا ترى أنه قبيح أن نقول: ما بقائم أخوك، لأنها إنما تقع في المنفي إذا سبق الاسم"[٣].

ونقض مذهب الكوفيين بأن الخافض إذا سقط ينتصب الاسم بعده، إذا كان الجار والمجرور في موضع نصب، فإن سقط الخافض وصل الفعل أو ما في معناه إلى المجرور فنصبه، فالنصب إنما هو بالفعل المذكور لا بسقوط الخافض. والدليل على ذلك أننا نجد أسماء إذا سقط منها حرف الخفض ارتفعت، لأن موضعهما ليس نصباً، نحو: كفى بالله هادياً، إذا سقط حرف الخفض قلت: كفى الله هادياً[٤].

وهكذا فإن حذف حرف الخفض لا يكون أثره نصباً إلا مع الفعل أو ما في معناه، وليس في التركيب مع (ما) أي فعل، ولهذا أرجح مذهب البصريين في أن (ما) هي الناصبة للخبر.

تعقيب:

المفهوم من كلام الأنباري أن الكوفيين يعدون (ما) عاملة في الاسم فقط[٥].

وفي أغلب الظن أنه لا عمل لها عندهم البتة. والاسمان بعدها مبتدأ وخبر، ويؤنسني في إبداء هذا الرأي ما يلي:

١. ليس في كتاب (معاني القرآن) للفراء ما يشير إلى إعمال (ما) في الاسم بعدها.

---

(١) يعني التميميين لأنهم كانوا يسكنون في نجد (معجم ما استعجم ١/ ٨٨، معجم قبائل العرب ١/ ١٢٥)، و(ما) عندهم غير عاملة وهو القياس. (كتاب سيبويه ١/ ٥٧).

(٢) يقصد بالفعل هنا اسم الفاعل، فهو عند الكوفيين فعل دائم. (انظر شرح السيرافي على هامش كتاب الإيضاح في علل النحو٨٦).

(٣) معاني القرآن – للفراء ٢/ ٤٢ – ٤٣.

(٤) شرح المفصل ١/ ١٠٨، وانظر شرح الكافية ١/ ٢٦٨.

(٥) انظر قوله على لسان الكوفيين: "وإنما أعملها أهل الحجاز لأنهم شبهوها بـ (ليس) من جهة المعنى، وهو شبه ضعيف، فلم يقو على العمل في الخبر كما عملت (ليس)". الإنصاف (مسألة ١٩).

٢. صرح الرضي الاستراباذي وابن عقيل وخالد الأزهري بأن الكوفيين يرون أن الاسم المرفوع بعد (ما) مبتدأ، والمنصوب خبره، وهو المفهوم من كلام السيوطي أيضا[(١)].

٣. لما ذكر خالد الأزهري كلام الشاطبي[(٢)] الموافق لما زعمه الأنباري، عقب عليه فقال: "وفيه نظر، فإن المنقول عنهم أن المرفوع بعدها مبتدأ والمنصوب خبره، ونصب بإسقاط الخافض"[(٣)].

---

(١) شرح الكافية ١/ ٢٦٨، المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٢٨٠، شرح التصريح ١/ ١٩٦، همع الهوامع ٢/ ١١٠.

(٢) هو القاسم بن فيرة بن خلف بن أحمد الرعيني الشاطبي الضرير. ولد سنة ٥٣٨هـ وكان إماما فاضلا في النحو والقراءات والتفسير والحديث، أستاذا في العربية. أخذ القراءات عن ابن هذيل وسمع من السلفي وأخذ عنه السخاوي. صنف القصيدة المشهورة في القراءات والرائية في الرسم. وقد عم النفع بهما. توفي سنة ٥٩٠هـ (بغية الوعاة ٢/ ٢٦٠).

(٣) شرح التصريح ١/ ١٩٦.



القضية السادسة عشرة

عامل الجر في المضاف إليه

ذهب سيبويه إلى أن عامل الجر في المضاف إليه هو المضاف[1]. وتبعه في ذلك ابن السراج وابن بابشاذ وابن الخشاب والأنباري وابن عصفور، وعندهم أن المضاف عمل في المضاف إليه لنيابته عن حرف الجر المحذوف[2]. ويقوي هذا المذهب أمران:

١. أن العرب اختصرت حروف الجر في مواضع، وأضافت الأسماء بعضها إلى بعض، فناب المضاف مناب حرف الجر، فعمل فيه[3]. فإذا قلنا مثلا: هذا خاتم فضة، فالأصل هذا خاتم من فضة، فلما حذف حرف الجر ناب المضاف منابه فعمل فيه[4]. وكثيرا ما تحذف العرب استخفافا لكثرة الاستعمال[5].

٢. اتصال الضمير بالمضاف، ولا يتصل الضمير إلا بعامله[6].

وذهب الأخفش - في ما ذكره السيوطي - إلى أن العامل في المضاف إليه هو الإضافة[7]. وتبعه في ذلك السهيلي وأبو حيان الأندلسي[8]. قال الأخفش في كتابه (معاني القرآن): "وقوله ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ هو صفة ﴿ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ {الفاتحة: ٧}، لأن الصراط مضاف إليهم، فهم (أي الذين) جر للإضافة، وأجريت عليهم (غير) صفة أو بدلا"[9].

---

(١) كتاب سيبويه ١/ ٤١٩ - ٤٢٠.

(٢) الأصول في النحو ١/ ٥٣، شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٤٠٣، المرتجل ٢٦١، أسرار العربية ٢٧٩، تسهيل الفوائد ١٥٥، شرح جمل الزجاجي ٢/ ٧٥.

(٣) همع الهوامع ٤/ ٢٦٥.

(٤) تكون الإضافة بمعنى (من) أو (في) أو اللام، ولها ضوابط معروفة في كتب النحو. (انظر أوضح المسالك ٢/ ١٦٧ - ١٦٨، شرح ابن عقيل ٢/ ٤٣ - ٤٤).

(٥) انظر الأشباه والنظائر ١/ ٢٦٦ - ٢٧٠.

(٦) المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٣٢٩، شرح التصريح ٢/ ٢٤.

(٧) همع الهوامع ٤/ ٢٦٥.

(٨) شرح التصريح ٢/ ٢٥.

(٩) معاني القرآن - للأخفش ١/ ١٧.

إذا كان السيوطي اعتمد على هذا النص، فقد حمّل كلام الأخفش أكثر مما يحتمل، لأنه ليس فيه دليل واضح على مذهبه. أما إذا اعتمد على كلام آخر للأخفش، واضح الدلالة صريح العبارة في أحد كتبه التي لم تصل إلينا، فإن المسألة حينئذ تعد رأياً فردياً للأخفش تبعه فيه بعض النحاة.

وقد ردّ رضي الدين الإضافة عاملاً في المضاف إليه، فقال: "وقال بعضهم: العامل معنى الإضافة. وليس بشيء، لأنه إن أراد بالإضافة كون الاسم مضافاً إليه، فهذا هو المعنى المقتضي، والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي. وإن أراد بها النسبة التي بين المضاف والمضاف إليه، فينبغي أن يكون العامل في الفاعل والمفعول أيضاً النسبة التي بينهما وبين الفعل، كما قال خلف: العامل في الفاعل هو الإسناد لا الفعل"[(١)].

وذهب الزجاج إلى أن العامل في المضاف إليه هو الحرف المقدر[(٢)]. وتبعه الزمخشري وابن يعيش وابن الحاجب[(٣)]. فإذا قلنا: غلام زيد، وخاتم فضة، فالعامل هنا حرف الجر المقدر والتأثير له، وتقديره: غلام لزيد، وخاتم من فضة. واستدلوا على ذلك بأنه لولا تقدير وجود الحرف المذكور، لما ساغ الجر. لأن كل واحد من المضاف والمضاف إليه، ليس له أن يعمل في الآخر، إذ ليس عمله في أحدهما بأولى من عمل الآخر فيه[(٤)].

وردّ هذا المذهب بأنه يؤدي إلى حذف حرف الجر وإبقاء عمله، وذلك لا يجوز إلا في ضرورة أو كلام نادر[(٥)].

وذهب الكوفيون مذهب سيبويه، وقالوا: إن العامل في المضاف إليه هو المضاف[(٦)]. وإليه ذهب الفراء أيضاً، ففي أثناء حديثه عن الفصل بين المضاف

(١) شرح الكافية ١/ ٢٥.
(٢) همع الهوامع ٤/ ٢٦٥.
(٣) المفصل ٨٢، شرح المفصل ٢/ ١١٧، همع الهوامع ٤/ ٢٦٥.
(٤) شرح المفصل ٢/ ١١٧.
(٥) شرح جمل الزجاجي ٢/ ٧٥.
(٦) الموفي في النحو الكوفي ٤٩.

والمضاف إليه قال: "...ولكن إذا اعترضت صفة بين خافض وما خَفَض، جاز إضافته، مثل قولك: هذا ضاربُ في الدار أخيه، ولا يجوز إلا في الشعر"[1].

وأرى أن الصحيح مذهب سيبويه، وذلك لقوته، كما ذكرت.

(١) معاني القرآن – للفراء ٢/ ٨١.

القضية السابعة عشرة

هل يعمل اسم الفاعل مطلقاً دون اعتماد؟

أصل العمل للأفعال، ولا يعمل من الأسماء إلا ما شابه الفعل، ومن ثم عمل اسم الفاعل عمل الفعل، لمشابهته الفعل المضارع في لفظه ومعناه[1]. ولكنه لا يعمل إلا بشرطين[2]:

١. أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال[3].

٢. أن يعتمد على مبتدأ أو موصوف أو ذي حال أو استفهام أو نفي[4].

وقد منع جمهور البصريين إعماله إلا إذا اعتمد على شيء مما سبق[5]. وحجتهم في ذلك أن اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل، فلا يقوى قوته، لأن الفروع تنحط عن مرتبة الأصول، ومن ثم وجب أن يعتمد على شيء مما ذكر[6]. وحينئذ يقوى فيه جانب الفعلية[7].

وذهب الأخفش إلى جواز إعماله دون اعتماد، وهو مذهب الكوفيين كما سيأتي.

واعتمد الأخفش على المعنى، إذ إن اسم الفاعل في معنى فعل قد أشبهه، فيجيز: ضاربٌ زيدٌ عمراً، على أن يكون (ضارب) مبتدأ، و (زيد) فاعل سد مسد الخبر.

---

(١) كتاب سيبويه ١/ ٢١، الأصول في النحو ١/ ١٢٢ - ١٢٣، المرتجل ٢٣٥ - ٢٣٦.

(٢) كتاب سيبويه ١/ ١٧١، المرتجل ٢٣٦ - ٢٣٧، شرح المفصل ٦/ ٧٦، ٧٨، همع الهوامع ٥/ ٧٩ - ٨٠.

(٣) أجاز بعض الكوفيين إعمال اسم الفاعل ولو كان بمعنى الماضي، وهو مذهب الكسائي (شرح المفصل ٦/ ٧٧، شرح التصريح ٢/ ٦٦).

(٤) أما إذا كان محلى بـ أل فإنه يعمل مطلقاً ماضياً كان أم غيره، معتمداً وغير معتمد. (شرح التصريح ٢/ ٦٥).

(٥) المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٩٤.

(٦) المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٥٠٨، شرح المفصل ٦/ ٧٨.

(٧) شرح جمل الزجاجي ١/ ٥٥٣.

واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَدَانِيَةٌ عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا﴾ {الإنسان: ١٤}[1] في قراءة أبي حيوة[2]، برفع (دانية). وعنده أن (دانية) مبتدأ، و (ظلالها) فاعل لاسم الفاعل (دانية) سد مسد الخبر.

كما استدل أيضاً بقول بعض الطائيين:

خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلاَ تَكُ مُلْغِيَاً ... مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ إذا الطَّيرُ مَرَّتِ[3]

فهو يرى أن (خبير) مبتدأ، و (بنو لهب) فاعل بـ (خبير) سد مسد الخبر، مع أنه لم يعتمد[4].

ولكن من السهل نقض ما استدل به الأخفش، فالأظهر في الآية أن يكون (ظلالها) مبتدأ، و (دانية) خبره[5].

---

(١) وانظر البحر المحيط ٨/ ٣٩٦.

(٢) هو شريح بن يزيد أبو حيوة الحضرمي الحمصي، صاحب القراءة الشاذة، ومقرئ الشام، وقد ذكره ابن حبان في الثقات. توفي سنة ٢٠٣هـ. (غاية النهاية في طبقات القرّاء ١/ ٣٢٥).

(٣) نسب العيني وخالد الأزهري هذا البيت إلى بعض الطائيين. (العيني ١/ ٥١٨، شرح التصريح ١/ ١٥٧).

بنو لِهْب: قوم من الأزد، ولِهْب: قبيلة من اليمن يُعرفون بالعيافة وجودة الزجر (اللباب في تهذيب الأنساب ٣/ ١٣٧، لسان العرب / لهب). والزجر: العيافة وهو ضرب من التكهن، وإنما سمي الكاهن زاجراً، لأنه إذا رأى ما يظن أنه يتشاءم به زجر بالنهي عن المضي في تلك الحاجة برفع صوت وشدة. (لسان العرب / زجر). ومعنى البيت: أن لهب عالمون بالزجر والعيافة، فلا تلغ كلام رجل لهبي إذا زجر أو عاف حين تمر عليه الطير.

(العيني ١/ ٥١٩).

والبيت من شواهد أوضح المسالك ١/ ١٣٦، العيني ١/ ٥١٨، شرح التصريح ١/ ١٥٧، ٢/ ٦٧، همع الهوامع ٢/ ٧.

(٤) شرح جمل الزجاجي ١/ ٥٥٣ - ٥٥٤، المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٩٤، شرح التصريح ٢/ ٦٧.

يبدو لي أن أصل الخلاف بين جمهور البصريين والأخفش يعود إلى أن الجمهور لا يجيز وقوع الوصف مبتدأ إلا بشرط أن يسبق بنفي أو استفهام، وحينئذ يسد معمول الوصف مسد الخبر. أما الأخفش والكوفيون فيجيزون وقوع الوصف مبتدأ من غير أن يتقدمه نفي أو استفهام. والوصف يتناول اسم الفاعل، واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والمنسوب. (شرح ابن عقيل ١/ ١٨٩، ١٩٢، شرح التصريح ١/ ١٥٤ - ١٥٧).

(٥) البحر المحيط ٨/ ٣٩٦.

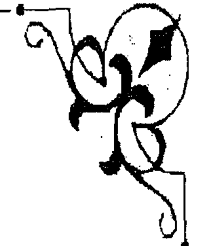
ويجوز في الشاهد الآخر أن يكون (بنو لهب) مبتدأ، و (خبير) خبره. وإنما صحّ الإخبار به عن الجمع مع أنه مفرد، لأن (خبير) على وزن (فعيل) الذي يصح الإخبار به عن الجماعة، ولا تلزم فيه المطابقة[1]. كقوله تعالى: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ {التحريم: ٤}.

وبذلك نرى أن الأخفش لم يستطع أن يهزّ قاعدة البصريين.

وذهب الكوفيون أيضاً إلى جواز إعمال اسم الفاعل دون اعتماد[2]، إلا الفراء فقد وافق جمهور البصريين، فلا يعمل اسم الفاعل عنده إلا إذا كان معتمداً على شيء مما سبقت الإشارة إليه[3]. وهو في رأيي المذهب الصحيح.

---

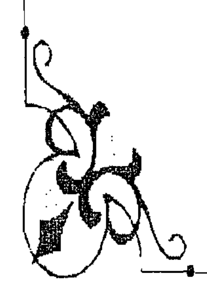
(١) أوضح المسالك ١/ ١٣٧، شرح التصريح ١/ ١٥٧، همع الهوامع ٢/ ٧.
(٢) المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ١٩٤، همع الهوامع ٥/ ٨١.
(٣) الموفي في النحو الكوفي ٨٠.

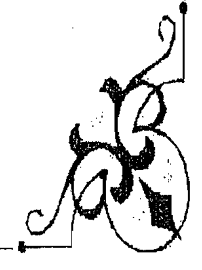


الباب الثالث

الفصل الأول: الثورة على نظرية العامل

الفصل الثاني : نظرية العامل في الميزان







الفصل الأول

الثورة على نظريـــة العامـل

مدخـــل:

تعرضت نظرية العامل للنقد قديماً وحديثاً. أمـا في العصـر القديـم فقـد ثـار عليها ابن مضاء القرطبي، ولم أجد أحداً من القدماء حاول أن يخرج عليها غير ابـن مضاء. وأما في العصر الحديث فقد ثار عليها عدد من الباحثين، وحاولوا أن يضعوا نظرية جديدة للنحو العربي، ومن هـؤلاء البـاحثين: الأسـتاذ إبراهيـم مصطفـى(1) والدكتور تمام حسان(2) والدكتور مهدي المخزومـي(3) والدكتـور شـوقي ضيـف(4) والدكتور محمـد عيـد(5) والدكتـور فـؤاد حنـا تـرزي(6) والدكتـور أنيـس فريحـة(7) والأستاذ محمد الكسار(8).

ومن أهم هؤلاء المحدثين الأستاذ إبراهيم مصطفى والدكتور تمام حســان مـن مصر. وقد اتخذتهما نموذجاً لهـؤلاء البـاحثين، لأن محاولتيـهما، في مـا أرى، أقـوى المحاولات للثورة على نظرية العامل في العصر الحديث.

---

(1) إحياء النحو ٥٠.

(2) اللغة العربية معناها ومبناها ١٨٩، اللغة بين المعيارية والوصفية ٥٣.

(3) في النحو العربي قواعد وتطبيق ٦٦، ٢٢٨.

(4) مدخل إلى كتاب الرد على النحاة ٤٨.

(5) أصول النحو العربي - للدكتور محمد خير الحلواني ٢٦٩.

(6) في سبيل تيسير العربية وتحديثها ١٥.

(7) نحو عربية ميسرة ٢٣، ١٢٣، نظريات في اللغة ١٤٣.

(8) المفتاح لتعريب النحو ١٧٣.

محاولة ابن مضاء القرطبي

تتركز ثورة ابن مضاء على العامل في كتابه (الرد على النحاة). وقد حاول فيه أن يلغي نظرية العامل إلغاء تاماً، إذ يقول في كتابه المذكور: "قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه.

فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي. وعبروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا: ضربَ زيدٌ عمراً، أن الرفع الذي في (زيد)، والنصب الذي في (عمرو)، إنما أحدثه (ضرب)"[1].

ويرى ابن مضاء أن الذي يحدث علامات الإعراب، إنما هو المتكلم نفسه، واستشهد بما نقله عن ابن جني، وهو قوله" "وأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم، إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره"[2].

وعقب ابن مضاء على كلام ابن جني السابق بقوله: "فأكد المتكلم بنفسه ليرفع الاحتمال، ثم زاد تأكيداً بقوله: لا لشيء غيره"[3].

وقد اعتمد ابن مضاء في رفضه لنظرية العامل على الحجج التالية[4]:

١. إن العامل ينبغي أن يكون موجوداً حينما يقوم بعمله، والعامل النحوي يجب ألا يُنسب إليه عمل ما، لأن الإعراب لا يحدث إلا بعد انعدامه، فلا ينصب (زيد) في قولنا: إن زيداً قائم، إلا بعد انعدام (إنّ)، أي الانتهاء من نطقها.

٢. إن العامل إما أن يعمل بالإرادة كالإنسان والحيوان، وإما أن يعمل بالطبع كالماء والنار، والعامل النحوي لا يعمل بالإرادة ولا بالطبع.

---

(١) الرد على النحاة ٧٦.
(٢) الخصائص ١/١٠٩ – ١١٠.
(٣) الرد على النحاة ٧٧.
(٤) الرد على النحاة ٧٨، ٧٩، ٨٧.

٣. تؤدي نظرية العامل إلى تغيير كلام العرب وحطه عن رتبة البلاغة، لأنها تدفع النحويين إلى تقديرات لا يحتاج إليها الكلام، بل هو تام دونها. مثال ذلك:

أ. تقديرهم متعلقات المجرورات نحو: زيد في الدار، إذ يزعم النحويون أن (في الدار) متعلق بمحذوف تقديره: زيد مستقر في الدار، ونحو: رأيت في الدار الهلال في السماء، إذ يعلقون (في السماء) بمحذوف تقديره: كائناً في السماء.

ب. تقديرهم العامل في باب الاشتغال نحو: زيداً ضربته، إذ يزعم النحويون أن (زيداً) مفعول به لفعل محذوف تقديره: (ضربت).

من الواضح أن ابن مضاء كان يسعى إلى تهديم نظرية العامل التي قام عليها النحو العربي، ولكنه لم يضع أسساً أخرى لنظرية جديدة تحل محلها، ولم يقدم تفسيراً سائغاً لاختلاف علامات الإعراب. وكل ما رآه في هذا الشأن، أن المتكلم هو الذي يحدث هذه العلامات، ولكن ابن مضاء لم يبين الأسس التي ينبغي أن يتبعها المتكلم في أثناء ذلك، وكأنّ اللغة شيء لا يقبل النظام أو التفسير.

وإذا كان ابن مضاء قد استشهد بكلام ابن جني السابق - وهو أن العمل من الرفع والنصب والجر والجزم هو للمتكلم - فإن ابن جني اعتمد العوامل النحوية في مؤلفاته كسائر النحاة، فقد قال في كتابه المنصف: "ألا ترى أنك إذا قلت: قام بكرٌ ورأيت بكراً ومررت ببكرٍ، فإنك إنما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل"[(١)].

أما اعتراض ابن مضاء على تقديرهم متعلقات المجرورات، فلا مسوّغ له، لأن التعليق الذي قال به النحاة، له علاقة وثيقة بالمعنى، وهذه المسألة تشهد لهم بالحذق في هذا الميدان. فثمة ارتباط معنوي وثيق بين الجار والمجرور والعامل المتعلق به، وهو الفعل وشبهه، إذ يأتي المجرور مكملاً لمعنى الفعل أو شبهه بواسطة حرف الجر.

---

(١) المنصف ٤، وانظر أيضاً الخصائص ١/ ٣١٤، ٢/ ٢٧٦ - ٢٧٧، واللمع ٤٩، ٥٣، ٥٨.

قال ابن يعيش: "ليس في الكلام حرف جر إلا وهو متعلق بفعل أو ما هو بمعنى الفعل في اللفظ أو التقدير. أما اللفظ فقولك: ذهبت إلى بكر، فالحرف الذي هو (إلى) متعلق بالفعل الذي قبله، أما تعلقه بالفعل في المعنى فنحو قولك: زيد في الدار، وتقديره: زيد مستقر في الدار، أو يستقر في الدار، فثبت بما ذكرناه أن هذه الحروف إنما جيء بها مقوية وموصلة لما قبلها من الأفعال، أو ما هو في معنى الفعل إلى ما بعدها من الأسماء"[1].

والحق أن تقدير العامل المتعلق به، ليس الغرض منه الصناعة اللفظية، فقد كان النحويون يراعون في تقدير العامل أن يكون مناسباً للمعنى، ومن الأمثلة[2] على ذلك:

١. قوله تعالى: ﴿ وَإِنِّي خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِيَ مِن وَرَآءِى ﴾ {مريم: ٥}.

لا يتعلق (من ورائي) بالفعل (خفت) لفساد المعنى، لأن وجود الخوف بعد الموت لا يُتصَوَّر، والصواب تعلقه بـ (الموالي) لما فيه من معنى الولاية، أي خفت ولايتهم من بعدي وسوء خلافتهم، أو بمحذوف هو حال من (الموالي)[3].

٢. وقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَسْـَٔمُوٓاْ أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰٓ أَجَلِهِۦ ﴾ {البقرة: ٢٨٢}.

لا يتعلق (إلى أجله) بالفعل (تكتبوه) لفساد المعنى، لأنه يقتضي استمرار الكتابة إلى أجل الدَّين، وإنما هو حال، أي مستقراً في الذمة إلى أجله[4].

وأما في ما يتعلق باعتراض ابن مضاء على تقدير النحويين في باب الاشتغال، فإننا نلاحظ أنه لم يبيّن رأيه في إعراب الاسم المتقدم، نحو قولنا: زيداً ضربته.

---

(١) شرح المفصل ٨/ ٩.
(٢) انظر مغني اللبيب ٢/ ٥٨٤ – ٥٨٥.
(٣) انظر الكشاف عن حقائق التنزيل ٢/ ٥٠٢، وتفسير النسفي ٢/ ٣١٨.
(٤) انظر البحر المحيط ٢/ ٣٥١.

محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى

يرى الأستاذ إبراهيم مصطفى أن للإعراب حركتين فقط، هما الضمة والكسرة.

١. فالضمة علم الإسناد، ودليل على أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها.

٢. والكسرة علم الإضافة، وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها، سواء كان هذا الارتباط بأداة أم بغير أداة، نحو: كتابٌ لمحمدٍ، وكتابُ محمدٍ.

وأما الفتحة فليست علامة إعراب، ولا تدل على معنى، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك، فهي بمنزلة السكون في لغة العامة.

والإعراب عنده ليس أثراً للعامل الذي قال به النحويون القدماء، بل هو مما يحدثه المتكلم لمعنى في تأليف الجملة ونظم الكلام[١].

لا أوافق الأستاذ إبراهيم مصطفى في ما ذهب إليه، لأن آراءه هذه ليست مطردة، إذ ينقضها كثير من ظواهر العربية، وبيان ذلك في ما يلي:

١. إن اسم (إنّ) وأخواتها مسند إليه، ومع ذلك فهو منصوب، وقد أحسّ الأستاذ إبراهيم مصطفى أن هذا يخالف ما ذهب إليه من أن الضمة علم الإسناد، فراح يدافع عن مذهبه، وأوغل في التأويل والتقدير، حتى زعم أن اسم (إنّ) حقه الرفع، ولكن العرب "لما أكثروا من اتباع (إنّ) بالضمير، جعلوه ضمير نصب ووصلوه بها، وكثر هذا حتى غلب على وهمهم أن الموضع للنصب، فلما جاء الاسم الظاهر نصب أيضاً"[٢].

واستدل على ذلك بشيئين[٣]:

---

(١) إحياء النحو ٥٠.

(٢) إحياء النحو ٧٠.

(٣) إحياء النحو ٦٥.

أ. قد يُعطف على اسم (إنّ) بالرفع، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ {المائدة: ٦٩}.

ب. جاء اسم (إنّ) مرفوعاً، كما في الحديث النبوي الشريف: "إنّ من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصوِّرون".

أقول: إن ما ذهب إليه الأستاذ إبراهيم من أن اسم (إنّ) حقه الرفع، لكنه نُصب في ما بعد، دعوى تفتقر إلى نصوص لغوية صحيحة وكثيرة، لكن الأستاذ كان يبني أحكامه على شواهد نادرة، وهذه الشواهد نفسها لا تسعفه ولا تؤيده في ما ذهب إليه.

أما بالنسبة إلى الآية الكريمة، فقد ذهب سيبويه ونحاة البصرة جميعاً إلى أن قوله تعالى: (الصابئون) مبتدأ وخبره محذوف، والنيّة به التأخير عما في حيّز (إنّ) من اسمها وخبرها. كأنه قيل: إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى، من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً، فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون، والصابئون كذلك.

أما فائدة التقديم والتأخير، فهي التنبيه على أن الصابئين يُتاب عليهم إن صحّ منهم الإيمان والعمل الصالح، فما الظن بغيرهم؟ وذلك أن الصابئين أبين هؤلاء المعدودين ضلالاً وأشدهم غياً، وما سمّوا صابئين إلا لأنهم صبؤوا عن الأديان كلها، أي خرجوا[1].

وأما بالنسبة إلى الحديث الشريف، فقد وجدت هذا الحديث في صحيح البخاري وصحيح مسلم دون كلمة (من)، ونصه في كلا الصحيحين: "إنّ أشدَّ الناس عذاباً يوم القيامة المصوِّرون"[2]. وعليه تكون كلمة (أشدّ) اسم (إنّ).

---

(١) انظر كتاب سيبويه ٢/ ١٥٥، الكشاف عن حقائق التنزيل ١/ ٦٣١ - ٦٣٢، تفسير النسفي ١/ ٤٢٦، البحر المحيط ٣/ ٥٣١.

(٢) انظر صحيح البخاري ٧/ ٢١٥ - باب التصاوير، وصحيح مسلم ٣/ ١٦٧٠ - كتاب اللباس والزينة- رقم الحديث ٢١٠٩.

وجدير بالذكر أن علماء الحديث نصوا على أن أعلى مراتب الحديث الصحيح هو ما اتفق عليه البخاري ومسلم، ثم ما انفرد به البخاري، ثم ما انفرد به مسلم ... (انظر تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ١/ ١٢٢ - ١٢٣، ولمحات في أصول الحديث ١٢٠).

وفي مسند الإمام أحمد بن حنبل: " إنَّ من أشدِّ أهل النار عذاباً يوم القيامة المصوِّرين"[١]. وعليه تكون كلمة (المصوِّرين) اسم (إنّ).

وإذا كانت الرواية التي اعتمدها الأستاذ إبراهيم مصطفى صحيحة، فإن اسم (إنّ) يكون حينئذ ضمير الشأن المحذوف، وهو في محل نصب، والتقدير (إنه)[٢]، و (المصوِّرون) خبرها.

وهكذا أرى أنه لا شاهد في الحديث المذكور على رفع اسم (إنّ)، فقد ورد منصوباً أو في محل نصب، وفقاً للقواعد التي نص عليها النحاة.

٢. ذكر الأستاذ أن الضمة علم الإسناد، وأقول صحيح أن المسند إليه مرفوع في العربية، ولكن هذا ليس بمطرد، فثمة تراكيب يأتي فيها المسند إليه، مجروراً كما في الجملتين التاليتين:

أ. ما في الدار من أحدٍ.

ب. ما جاء من أحدٍ.

نجد أن كلمة (أحد) في كلتا الجملتين مسند إليه، ومع ذلك فقد جاء مجروراً، وهو في الجملة الأولى مبتدأ، وفي الثانية فاعل[٣].

٣. ذكر الأستاذ أيضاً أن الكسرة علم الإضافة وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها، وهذا منقوض بظهور الكسرة على غير المضاف والمجرور بحرف، فهي تظهر مثلاً على المبتدأ والفاعل، كما رأينا في المثالين السابقين، وتظهر أيضاً على المفعول به[٤]، نحو: ما رأيت من أحدٍ.

فمن حيث المعنى لا يرتبط (أحد) بـ (من)، وإنما يرتبط بالفعل (رأيت)، فهو مفعول به للفعل المذكور، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

---

(١) مسند الإمام أحمد بن حنبل ١/ ٤٢٦.
(٢) مغني اللبيب ١/ ٣٦.
(٣) انظر المقتضب ٤/ ٥٢، أوضح المسالك ٢/ ١٣٠ – ١٣١، شرح التصريح ٢/ ٩.
(٤) انظر أوضح المسالك ٢/ ١٣٠ – ١٣١، شرح التصريح ٢/ ٩.

٤. أما ما ذهب إليه من أن الفتحة ليست حركة إعراب ولا تدل على معنى، فبعيد عن الصواب، والحق أنها كغيرها من حركات الإعراب، تنهض بعبء مهم في جلاء المعنى ووضوحه[1]. ويتبين ذلك من خلال مناقشته الأمثلة التالية:

أ. ١. نحن العربُ نكرم الضيف.

٢. نحن العربَ نكرم الضيف.

فـ (العربُ) في الجملة الأولى مرفوعة وهي خبر، و (العربَ) في الجملة الثانية منصوبة على الاختصاص، فالفتحة جسّدت نغمة صوتية جديدة دلت على معنى آخر ونقلت الكلمة من باب نحوي وهو (الخبر) إلى باب نحوي آخر وهو (الاختصاص).

ب. ١. ضرب المجرمُ موسى.

٢. ضرب المجرمَ موسى.

نلاحظ أن (المجرم) في الجملة الأولى مرفوعة، وهي فاعل، ولكنها في الجملة الثانية منصوبة، وهي مفعول به، فالفتحة نقلت الكلمة إلى معنى آخر حين دلت على المفعولية، ولولاها لا لتبس المعنى المراد.

---

(١) انظر في دلالة الإعراب على المعنى: الإيضاح في علل النحو ٦٩، الصاحبي في فقه اللغة ٧٧، ١٩٠، ١٩١.

ومع اعتقادي بأن الإعراب يسهم في الدلالة على المعنى، فقد يأتي الإعراب أحياناً خلوا من هذه الدلالة، خاضعاً خضوعاً تاماً للعلائق بين الألفاظ في التركيب، كما في الأمثلة السابقة: ما في الدار من أحدٍ، ما جاء من أحدٍ، ما رأيت من أحدٍ.

محاولة الدكتور تمام حسان

يرفض الدكتور تمام حسان العامل الذي قال به النحاة، ويرى أنه لا عامل في النحو، فإذا كان الفاعل مرفوعاً مثلاً فلأن العرف ربط بين فكرتي الفاعلية والرفع، فالمقصود من أية حركة إعرابية هو الربط بينها وبين معنى وظيفي خاص[1].

ثم يظهر كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها)، وفيه نظرية أراد لها أن تكون بديلاً عن نظرية العامل، ويمكن تلخيص هذه النظرية بما يلي:

١. ثمة أنواع ثلاثة من المعاني:

أ. المعنى الوظيفي: ويضم المعاني الصوتية والصرفية والنحوية.

ب. المعنى المعجمي: وهو المعنى الذي تدل عليه الكلمة المفردة، كما في المعجم.

ج. المعنى المقامي: وهو معرفة الظروف التي قيل فيها النص، اجتماعية كانت أم طبيعية.

والمعنيان: الوظيفي والمعجمي لا يساويان أكثر من المعنى اللفظي للسياق، ويظل السياق بعد ذلك بحاجة إلى المعنى المقامي، فإذا توافرت المعاني الثلاثة المذكورة، وصلنا إلى المعنى الدلالي للنص[2].

٢. إن المعاني النحوية الخاصة، أو معاني الأبواب المفردة كالفاعلية والمفعولية والإضافة ... الخ، تحتاج إلى مجموعة من العلاقات التي تربط بينها حتى تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها. وذلك كعلاقة الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية، وهذه العلاقات قرائن معنوية على معاني الأبواب الخاصة كالفاعلية والمفعولية[3].

---

(١) اللغة بين المعيارية والوصفية ٥٣.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها ٣٩، ٤١.

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها ١٧٨.

ثم يفصل القول في شأن هذه العلاقات أو القرائن المعنوية:

أ. فعلاقة الإسناد هي العلاقة الرابطة بين المبتدأ والخبر، ثم بين الفعل والفاعل أو نائبه.

ب. وعلاقة التخصيص هي علاقة سياقية كبرى أو قرينة معنوية كبرى تتفرع عنها قرائن معنوية أخص منها، هي:

قرينة التعدية وتدل على المفعول به، وقرينة الغائية وتدل على المفعول لأجله، وقرينة المعية وتدل على المفعول معه، وقرينة الظرفية وتدل على المفعول فيه، وقرينة التحديد والتوكيد وتدل على المفعول المطلق، وقرينة الملابسة وتدل على الحال، وقرينة التفسير وتدل على التمييز، وقرينة الإخراج وتدل على الاستثناء، وقرينة المخالفة وتدل على الاختصاص.

ج. قرينة النسبة وهي قيد عام على علاقة الإسناد أو ما وقع في نطاقها أيضاً، وهذا القيد يجعل علاقة الإسناد نسبية، ويدخل في هذه القرينة الجر بالإضافة أو بحروف الجر.

د. قرينة التبعية وتدخل فيها التوابع الأربعة: النعت والعطف والتوكيد والإبدال.

وثمة قرائن لفظية أخرى، وهي: العلامة الإعرابية والرتبة والصيغة والمطابقة والأداة والنغمة[١].

ويسمي القرائن المعنوية واللفظية قرائن التعليق، ويشير إلى أنه أخذ مصطلح "التعليق" من عبد القاهر الجرجاني، فيقول: "وأما أخطر شيء تكلم فيه عبد القاهر على الإطلاق، فلم يكن النظم ولا البناء ولا الترتيب، وإنما كان "التعليق". وقصد به في زعمي إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية"[٢].

٣. إن القرائن اللفظية والمعنوية هي التي تدل على المعنى الوظيفي، وتغني في رأيه، عن فكرة العامل النحوي الذي قال به النحاة.

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ١٩١ – ٢٠٥.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها ١٨٨.

فالعامل قاصر عن تحديد المعاني النحوية، لأنه يُعنى فقط بتفسير اختلاف العلامات الإعرابية، والعلامة الإعرابية قرينة لفظية واحدة، لا تسعف وحدها في تفسير المعاني النحوية[1].

٤. إذا اتضح المعنى الوظيفي، أمكن إعراب الجملة دون حاجة إلى المعنى المعجمي.

ويحاول أن يبرهن على ذلك بأن يأتي ببيت من نظمه لا معنى له وهو:

قاصَ التجينُ شِحالَهُ بتريسِهِ الـ فاخي فلمْ يَسْتَفْ بطاسيةِ السبَرَنْ

ثم يعربه على الوجه التالي:

قاصَ : فعل ماضٍ مبني على الفتح، لا محل له من الإعراب.

التجينُ : فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

شِحالَ : مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

الهاء : مضاف إليه مبني على الضم في محل جر.

الباء : حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب.

تريسِ : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

الهاء : مضاف إليه مبني على الكسر في محل جر.

الفاخي: نعت (لتريس) مجرور وعلامة جره الكسرة المقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل.

الفاء : حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.

لمْ : حرف نفي وجزم وقلب مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

يستفْ : فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون، والفاعل مستتر جوازاً تقديره (هو).

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ٢٣١.

الباء : حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب.

طاسيةِ: مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

البَرَنْ : مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره، منع ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي[1].

لا أوافق الدكتور تمام حسان في نظريته هذه، لأنها، في ما رأى، تفتقر إلى الاطراد والدقة، وذلك من الأوجه التالية:

١. لم يقدم الدكتور تمام تفسيراً مقنعاً لاختلاف الحركات الإعرابية، سوى أن العُرف ربط بين الحركة الإعرابية ومعنى وظيفي خاص، فالفاعل مثلاً مرفوع لأن العرف ربط بين فكرتي الفاعلية والرفع. ولكن هذا التفسير لا يطرد، بل ينقضه كثير من الظواهر اللغوية، فقد يأتي الفاعل مجروراً، ومثل ذلك يقال أيضاً في المبتدأ والمفعول به، كما وضحت ذلك في أثناء مناقشتي لمحاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى.

٢. ذكر الدكتور تمام أن العامل النحوي قاصر عن تحديد المعاني النحوية كالفاعلية والمفعولية، لأنه يُعنى بتفسير الحركات الإعرابية، والحركة الإعرابية بمفردها لا تدل على المعاني النحوية.

أقول: لم يكن الغرض من العامل عند النحويين القدماء تحديد المعاني النحوية، وإنما قالوا به لتفسير اختلاف العلامات الإعرابية، فهو عندهم المنشئ الموجد لشيئين اثنين: الحالة الإعرابية والعلامة الدالة عليها. وهذا هو المفهوم الشائع في كتب النحو[2].

نعم لقد أشار النحويون القدماء إلى دلالة الحركات الإعرابية على المعاني النحوية[3]، ولكنهم لم يعتقدوا أن هذه الحركات بمفردها هي الدالة على تلك

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ١٨٢ – ١٨٤.

(٢) ذكرت ذلك مفصلاً في الباب الأول – الفصل الثاني – تعريف العامل.

(٣) الإيضاح في علل النحو ٦٩، الصاحبي في فقه اللغة ٧٧، ١٩٠، ١٩١.

قد يأتي مجروراً[1]، وكانوا أيضاً يعرِّفون كل معنى نحوي ويذكرون أحكامه المميزة.

٣. تفتقر بعض القرائن التي ذكرها إلى الدقة، فقرينه المخالفة مثلاً لا يمتنع أن يدخل فيها المستثنى الذي وضعه تحت قرينة الإخراج، إذ إن المستثنى مخالف للمستثنى منه في الحكم، فإذا قلت: حضر القوم إلا زيداً، فإن ما بعد (إلاّ) منفي عنه الحضور.

٤. ذكر أيضاً أنه من الممكن القيام بالإعراب وتحديد المعنى الوظيفي دون معرفة المعنى المعجمي، وذلك بالاعتماد على قرائن التعليق اللفظية والمعنوية. وما ذكره بعيد عن الصواب، لأن الإعراب معناه تحليل الجملة، وإعراب الكلمة يصور علاقتها بغيرها من الكلمات في الجملة، فكيف نفهم هذه العلاقة دون فهم المعنى المعجمي أولاً؟!

لقد نص النحاة على أن أول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه مفرداً أو مركباً، وأن الأقدام كثيراً ما تزل عندما يراعي المعرب ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يراعي المعنى[2].

انظر إلى ذلك البيت الذي أُعرب ولا معنى له، إنه لم يُعرب إلا على أساس من الظن. فقد وقع المعرب في شيء من التناقض عندما أعرب ألفاظاً لا معنى لها، لأنه بذلك يظن أن لها معاني معجمية، وإلا فكيف يزعم مثلاً أن (قاص) فعل ماضٍ، ونحن نعلم أن الفعل يدل على حدث وزمن، فما الحدث والزمن اللذان يدل عليهما (قاص)؟! فإذا لم يصح أنه فعل ماضٍ، لا يصح أيضاً أنه مبني على الفتح.

وإذا رجعنا إلى قرائن التعليق المعنوية التي ذكرها الدكتور تمام لتدل على الإعراب، وجدنا أنها لا تدرك إلا بعد معرفة المعنى المعجمي للكلمات. فإذا قلنا: قام زيد، فلا تدرك علاقة الإسناد بين (قام) و (زيد)، إلا بعد معرفة معنى الكلمتين المذكورتين، ومثل ذلك يقال في سائر القرائن المعنوية.

---

(١) المقتضب ٤/ ٥٢، شرح المفصل ٨/ ٢٣- ٢٤، أوضح المسالك ٢/ ١٣٠- ١٣١، شرح التصريح ٢/ ٩.
(٢) مغني اللبيب ٢/ ٥٨٢.

إن عبد القاهر الجرجاني نفسه، وهو صاحب مصطلح "التعليق"، كان يـرى أن هذا التعليق لا يتم إلا بناء على فهم المعنى.

يقول عبد القاهر الجرجاني: "لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يُعلق بعضها ببعض، ويُبنى بعضها على بعض، وتُجعل هذه بسبب من تلك. هـذا مـا لا يجهلـه عاقل، ولا يخفى على أحد من النـاس. وإذا كـان كذلـك فيجـدر بنـا أن ننظـر إلى التعليق فيها والبناء، وجعل الواحـدة منـها بسـبب مـن صاحبتـها، مـا معنـاه ومـا محصوله. وإذا نظرنا في ذلك علمنا أن لا محصول لها غير أن تعمد إلى اسم فتجعلـه فاعلاً لفعل أو مفعولاً، أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خـبراً عـن الآخـر، أو تتبع الاسم اسماً على أن يكون الثاني صفة للأول أو تأكيداً له أو بدلاً منه"[1].

وأرى أن ما ذكره عبـد القـاهر الجرجـاني لا يتـم إلا بمعرفـة معـاني الكلـم المعجمية، وإلا فكيف تعمد إلى اسم فتجعله فاعلاً لفعل أو مفعولاً ...؟!

(١) دلائل الإعجاز ٤٤ – ٤٥.



الفصل الثاني

نظرية العامل في الميزان

ما يؤخذ على نظرية العامل في المذهب البصري

بدأت نظرية العامل بسيطة صافية، إذ كان الغرض منها تفسير العلامات الإعرابية، ولكن النحاة كانوا ينعطفون بها أحياناً نحو التكلف وسوء التقدير، وقد جرهم ذلك إلى التحكم بالكثير من النصوص الفصيحة، إذ كانوا يتأولونها تأويلاً بعيداً، لكي تنطبق على قواعدهم، ربما عدوها من ضرورات الشعر. وسأذكر بعض الأمثلة لتوضيح هذه الظاهرة:

١. الاسم المرفوع بعد (إذا) الشرطية:

ذهب جمهور البصريين إلى أن الاسم المرفوع بعد (إذا) الشرطية فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور. وحجتهم في ذلك أن (إذا) الشرطية لا تضاف إلا إلى جملة فعلية، لأن أدوات الشرط تقتضي الفعل[١].

مثال ذلك قوله تعالى: ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴾ {الإنشقاق: ١}. فهم يرون أن (السماء) فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور، والتقدير: إذا انشقت السماء انشقت[٢].

ولا يخفى ما في هذا التقدير من تكلف، لأن الكلام لا يحتاج إليه. والصحيح، في ما أرى، أن الاسم المرفوع بعد (إذا) الشرطية مبتدأ، والمشهور في كتب النحو نسبة هذا الرأي إلى الأخفش[٣]، والحق أنه لسيبويه[٤]، ويبدو أن الأخفش تبعه في هذا الرأي.

---

(١) شرح المفصل ٤/ ٩٦، مغني اللبيب ١/ ٩٧، همع الهوامع ٣/ ١٧٧.
(٢) انظر مشكل إعراب القرآن ٢/ ٤٤٦.
(٣) الإنصاف (مسألة ٨٥)، مغني اللبيب ١/ ٩٧، همع الهوامع ٣/ ١٨١، شرح الأشموني ١/ ٥١١.
(٤) كتاب سيبويه ١/ ١٠٧.

٢. تقديم معمول المصدر عليه، والفصل بين المصدر ومعموله:

ذهب جمهور البصريين إلى أنه لا يجوز تقديم معمول المصدر أو شيء يتعلق بالمصدر عليه، ولا يجوز أيضاً الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي. وحجتهم في ذلك أن المصدر ضعيف في عمله[(١)]. فإذا وجدوا أمامهم نصوصاً فصيحة تخالف قاعدتهم، لجؤوا إلى تأويلها لكي لا تنخرم قاعدتهم. من ذلك مثلاً قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجۡعِهِۦ لَقَادِرٌ ۝٨ يَوۡمَ تُبۡلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾ {الطارق: ٨-٩}. ومن ذلك أيضاً قول الفِنْد الزِّمّاني[(٢)]:

وبَعْضُ الحِلْمِ عِنْدَ الجَهْـ ... ـلِ للذِلَّةِ إذْعَانُ[(٣)]

قالوا في الآية الكريمة: ليس (يوم) منصوباً بـ (رجعه)، وإنما هو منصوب بفعل محذوف، والتقدير: إنه على رجعه لقادر يرجعه يوم تبلى السرائر[(٤)].

قالوا ذلك لئلا يلزم منه الفصل بأجنبي بين المصدر ومعموله، وخالفهم في ذلك الزمخشري، فقال: (يوم) منصوب بـ (رجعه)[(٥)].

وقالوا في البيت: لا يتعلق (للذِلَّة) بـ (إذعان) المذكور، وإنما يتعلق بمصدر محذوف، والتقدير: وبعض الحلم عند الجهل إذعان للذلَّة إذعان[(٦)].

---

(١) شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٩٥، شرح المفصل ٦/ ٦٧، شرح الكافية ٢/ ١٩٥، همع الهوامع ٥/ ٦٩.

(٢) اسمه شهل بن شيبان بن ربيعة بن زمّان الحنفي، فهو منسوب إلى جد أبيه، والفِنْد بكسر الفاء وسكون النون القطعة العظيمة من الجبل، وإنما لقب به لعظم شخصه وشدة بأسه. وكان الفند أحد فرسان ربيعة المشهورين المعدودين. شهد حرب بكر وتغلب، وقد قارب المئة سنة، فأبلى بلاء حسناً.

(لسان العرب / فند، خزانة الأدب ٢/ ٥٨ – ٥٩).

(٣) البيت من شواهد شرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٣٨، العيني ٣/ ١٢٢، همع الهوامع ٥/ ٦٩، شرح الأشموني ١/ ٥٥٢، خزانة الأدب ٢/ ٥٧.

وهو من قصيدة قالها في حرب البسوس، مطلعها:

صَفَحْنَا عَنْ بَنِي ذُهْلٍ ... وَقُلْنَا القَوْمُ إخْوَانُ

انظر شرح الحماسة للتبريزي ١/ ٦، خزانة الأدب ٢/ ٥٧.

(٤) همع الهوامع ٥/ ٧٠، شرح الأشموني ١/ ٥٥٢.

(٥) الكشاف عن حقائق التنزيل ٤/ ٢٤١.

(٦) همع الهوامع ٥/ ٦٩، شرح الأشموني ١/ ٥٥٢.

قالوا ذلك لئلا يلزم منه تقديم ما يتعلق بـالمصدر عليـه. وخالفـهم في ذلـك الرضي الاستراباذي، فأجاز تقديم الظرف والجار والمجرور على المصدر، واستشـهد بقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْىَ﴾ {الصافات: ١٠٢}، وقولـه تعـالى: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ﴾ {النور: ٢}، ثم قال: "ومثلـه في كلامـهم كثير، وتقديـر الفعـل في مثلـه متكلف"[١].

٣. العطف على الضمير المرفوع المتصل:

ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنه لا يجوز العطف على الضمير المرفـوع المتصل إلا إذا أُكد بضمير منفصل، أو إذا كان في الكلام طول يقوم مقام التأكيد[٢]. فلا يجوز عندهم مثلاً: قمتُ وزيد، بل يجب أن نقـول: قمـتُ أنـا وزيـد، أو قمـتُ اليومَ وزيد. وحجتهم في ذلك أن ضمير الرفع المتصل فاعل، وهـو متصـل بـالفعل فصار كحرف من حروفه، ولذلك لا يجوز العطف على ذلك الضمير، لأنـه يصـير كالعطف على لفظ الفعل، وعطف الاسم على الفعل ممتنع[٣].

وإنما الذي جرهم إلى هذا الموقف ما تمليه عليهم نظرية العـامل، فـهم يـرون أن:"المراد من العطف الاشـتراك في تأثـير العـامل، وعوامـل الأفعـال لا تعمـل في الأسماء، لا بل ربما كان الفعل مبنياً: إما ماضياً وإما أمـراً، فـلا يكـون لـه عـامل، فلذلك قبح أن تقول قمتُ وزيد، حتى تقول: قمتُ أنا وزيد"[٤].

وتخالفهم في ذلك كله النصـوص الفصيحـة، فقـد جـاء فيـها العطـف علـى الضمير المرفوع المتصل دون تأكيد ولا طول في الكلام، خلافاً لما ذكروا.

قال المسيَّب بن عَلَس[٥]:

فَأَقْسِـمُ أَنْ لَـــوِ الْتَقَيْنَـــا وأَنْتُـــمُ   لَكَانَ لَكُمْ يَـوْمٌ مِـنَ الشَّـرِّ مُظْلِـمُ[٦]

---

(١) شرح الكافية ٢/ ١٩٥.
(٢) كتاب سيبويه ٢/ ٣٧٨ - ٣٧٩، الإنصاف (مسألة ٦٦)، المقرب ١/ ٢٣٣.
(٣) شرح المفصل ٣/ ٧٧، شرح التصريح ٢/ ١٥١.
(٤) شرح المفصل ٣/ ٧٧.
(٥) هو شاعر جاهلي لم يدرك الإسلام. (خزانة الأدب ١/ ٥٤٥).
(٦) نسب ابن السيرافي وعبد القادر البغدادي هذا البيت إلى المسيَّب بن عَلَس.=

وقال عمر بن أبي ربيعة:

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى كَنِعَاجِ المَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلاَ[1]

وقال جرير:

أَلَمْ تَرَ أَنَّ النَّبْعَ يَصلُبُ عُودُهُ وَلاَ يَسْتَوِي وَالخِرْوَعُ المُتَقَصِّفُ[2]

بيد أن النحويين لما وجدوا هذه الأبيات وأضرابها، عدوها من الضرورات الشعرية[3]. ولكن ماذا يقولون إذا جاء ذلك العطف في كلام النبي ﷺ، وكلام أصحابه رضوان الله عليهم؟ فقد ورد عن علي بن أبي طالب، كرم الله وجهه، أنه قال: "كنتُ أسمع رسول الله ﷺ يقول: كنتُ وأبو بكر وعمر، وفعلتُ وأبو بكر وعمر، وانطلقتُ وأبو بكر وعمر"[4].

٤. الفصل بين فعل التعجب ومعموله:

للتعجب صيغتان قياسيتان: ما أفعله وأفعل به، نحو: ما أحسنه وأحسن به. وقد ذهب جمهور البصريين إلى أنه لا يجوز الفصل بين فعل التعجب ومعموله بشيء، وحجتهم في ذلك أن فعل التعجب ضعيف لعدم تصرفه[5].

= (شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٨٥، شرح أبيات مغني اللبيب ١/ ١٥٥).

وهو من شواهد كتاب سيبويه ٣/ ١٠٧، شرح المفصل ٩/ ٩٤، مغني اللبيب ١/ ٣١، شرح التصريح ٢/ ٢٣٣، خزانة الأدب ٤/ ٢٢٤.

(١) ديوانه ٢/ ٢٧٩.

زُهْر: جمع زهراء، وهي البيضاء المشرقة، النعاج: البقر الوحشي، الملا: الفلاة، تعسَّفْنَ: سرن بغير هداية (لسان العرب: زهر/ نعج/ ملا/ عسف).

والبيت من شواهد كتاب سيبويه ٢/ ٣٧٩، الخصائص ٢/ ٣٨٦، الإنصاف (مسألة ٦٦)، شرح المفصل ٣/ ٧٦، شرح الأشموني ٢/ ١١٦.

(٢) ديوانه ٣٧٩.

النبع: شجر ينبت في قُلة الجبل، تتخذ منه القِسيّ، وتتخذ من أغصانه السهام، (لسان العرب/ نبع).

والبيت من شواهد معاني القرآن – للفراء ٣/ ٩٥، ضرائر الشعر ١٨٠.

(٣) انظر كتاب سيبويه ٢/ ٣٧٩، الإنصاف (مسألة ٦٦)، ضرائر الشعر ١٨٠ – ١٨١.

(٤) صحيح البخاري ٥/ ١٢ – باب مناقب المهاجرين وفضائلهم.

(٥) شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣٨١، شرح التصريح ٢/ ٩٠، همع الهوامع ٥/ ٦٠.

والحق أنه وردت شواهد فصيحة من كلام العرب تدل على جواز الفصل بالظرف والجار والمجرور والنداء. فمن شواهد الفصل بالجار والمجرور قول عمرو بن معد يكرب الزبيدي[1]: "لله بنو مجاشع، ما أشدَّ في الحرب لقاءها، وأجزلَ في اللَّزْبات عطاءها، وأحسنَ في المكرمات ثناءها"[2].

ومن شواهد الفصل بالظرف قول أوس بن حجر:

أُقِيمُ بِدَارِ الحَزْمِ مَا دَامَ حَزْمُهَا ... وَأَحْرِ إِذَا حَالَتْ بِأَنْ أَتَحَوَّلاَ[3]

وممن أجاز الفصل بالظرف والجار والمجرور المازني والفارسي وابن مالك[4].

ولكن الفصل بالظرف أو الجار والمجرور جائز ما دام متعلقاً بفعل التعجب، أما إذا لم يتعلق بفعل التعجب فلا يجوز اتفاقاً. فلا يجوز مثلاً: ما أحسن بمعروف آمراً[5]، لأن الجار والمجرور متعلقان بكلمة (آمراً).

ومن شواهد الفصل بالنداء قول علي بن أبي طالب لما رأى عمار بن ياسر[6] قتيلاً على الأرض: "أعْزِزْ عليَّ أبا اليقظانِ أن أراكَ صريعاً مجدّلاً"[7].

وجدير بالذكر أن ابن مالك أجاز الفصل بالنداء[8].

(١) صحابي جليل وفارس مشهور، توفي سنة ٢١هـ (شرح أبيات معني اللبيب ٢/ ١٠٩).

(٢) الأغاني ١٥/ ١٧٣.

اللَّزْبات: جمع لَزْبة وهي الشدة، ويقال أصابتهم لَزْبة يعني شدة السنة، وهي القحط. (لسان العرب/ لزب).

(٣) ديوان ٨٣.

والبيت من شواهد أوضح المسالك ٢/ ٢٧٩، شرح التصريح ٢/ ٩٠، شرح الأشموني ٢/ ٢٧.

(٤) تسهيل الفوائد ١٣١.

(٥) شرح الكافية ٢/ ٣٠٩، همع الهوامع ٥/ ٦١.

(٦) عمار بن ياسر صحابي جليل، كنيته أبو اليقظان، استشهد في معركة صفين عام ٣٧هـ. وهو ابن ثلاث وتسعين سنة، وقيل ابن اربع وتسعين سنة.
(تاريخ الطبري ٥/ ٣٨، صفوة الصفوة ١/ ٤٤٦).

(٧) شرح ابن عقيل ٢/ ١٥٧، همع الهوامع ٥/ ٦١، شرح التصريح ٢/ ٩٠.

(٨) شرح التصريح ٢/ ٩٠، همع الهوامع ٥/ ٦١.

٥. إعمال أفعال القلوب المتقدمة:

ذهب جمهور البصريين إلى أن أفعال القلوب إذا تقدمت، لا بد من إعمالها، ولا يجوز إلغاؤها البتة، ثم وجدوا بيتين يخرجان عن هذه القاعدة وهما[١]:

قول كعب بن زهير:

أَرْجُو وَآمُلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا ... وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ

وقول بعض الفزاريين:

كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي ... أَنِّي وَجَدْتُ مِلاَكُ الشِّيمَةِ الأَدَبُ

فلجؤوا إلى التقدير لكي يُخرجوا هذين البيتين من حكم الإلغاء إلى حكم الإعمال أو التعليق. فقدروا في البيت الأول ضمير الشأن بعد الفعل (إخال)، فالتقدير عندهم (إخاله)، وضمير الشأن المقدر هو المفعول به الأول، وجملة (الدينا تنويل) في محل نصب مفعول به ثان.

أو يدخلونه في باب التعليق، فيقدرون لام الابتداء بعد الفعل (إخال)، فالأصل عندهم: (وما إخال للَدَينا)، فتكون جملة (لَدَينا تنويل) في محل نصب سدت مسد مفعولي (إخال).

وكذلك فعلوا في البيت الثاني[٢]، ولو عدوا هذين البيتين من الضرورات الشعرية أو من اللغات القليلة التي لا تبنى عليها القواعد، لاستغنوا عن ذلك التقدير المتكلف الذي لا فائدة منه في الكلام.

٦. العامل في الحال والعامل في صاحبها:

ذهب جمهور البصريين إلى أنه لا يجوز أن يعمل في الحال غير العامل في صاحبها، وفي اللغة نصوص لا تؤيدهم في ما ذهبوا إليه، منها قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ {المؤمنون: ٥٢}. فإن (أمةً) حال، والعامل فيها إما حرف التنبيه (ها) أو اسم الإشارة (ذِ هِ)، لأنهما يحملان معنى الفعلين: (أُنبّه) و (أُشير)، والعامل في صاحب الحال (أمتُكم)، هو (إنّ).

---

(١) تقدم تخريج هذين البيتين في الباب الثاني – القضية الأولى .

(٢) انظر تفصيل هذه المسألة في الباب الثاني – القضية الأولى.

وهكذا نرى أن العامل في الحال قد اختلف عن العامل في صاحبها، ومثله قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا﴾ {الأنعام: ١٥٣}.

ولكن النحاة يتأولون هذه النصوص، كقولهم في الآيتين الكريمتين: إن اتحاد العامل فيهما موجود تقديراً، إذ المعنى: أُشير إلى أمتكم وإلى صراطي.

وخالفهم في ذلك سيبويه، فذهب إلى أنه لا يشترط أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها، بل يجوز أن يكون العامل في الحال وفي صاحبها واحداً، ويجوز أن يكون مختلفاً. ووافقه في هذا الرأي ابن مالك والرضي الاستراباذي[(١)].

٧. إعمال الحرف:

رأى النحاة أن الحروف العاملة هي الحروف التي تختص بالأسماء فلا تباشر الأفعال، أو تختص بالأفعال فلا تباشر الأسماء، أما الحرف الذي لا اختصاص له، فلا عمل له.

تلك هي القاعدة الأساسية في نظرية العامل، ولكنها لا تطرد في لغة العرب، فالشذوذ يحيط بجانبي القاعدة كليهما، فهناك حروف غير مختصة، ومع ذلك نراها عاملة، وهناك حروف ذات اختصاص ولكنها لا تعمل.

أما النوع الأول، فلم يذكر النحاة منه إلا أشياء قليلة منها "ما" النافية في لهجة سكان الحجاز، فهي حرف غير مختص، تدخل على الاسم كقولهم: ما هذا بصعب، وعلى الفعل كقولهم: ما جاء الشتاء بعد. وكان من المنتظر ألا يكون لها عمل، ولكن جاءت "ما" عاملة عمل "ليس" في فصيح من الكلام النثري، وهو القرآن الكريم. قال تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ {يوسف: ٣١} وقال: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ {المجادلة: ٢}.

وإلى جانب "ما" هذه نرى الحرف "لا" يحمل الظاهرة نفسها، فهو حرف غير مختص، ومع ذلك نراه في بعض النصوص الفصيحة يقترن بحال إعرابية يشبه فيها "ليس". كما في قول النابغة الجعدي:

(١) انظر تفصيل هذه المسألة في الباب الثاني – القضية الثامنة.

وَحَلَّتْ سَوادَ القَلْبِ لا أنا باغِياً سِوَاها ولا عَنْ حُبِّها مُتَراخِيا[1]

أما النوع الثاني من الشذوذ، فهو أن بعض الحروف المختصة لم تعمل في ما اختصت به، كحرفي الاستقبال "سوف والسين" فقد اختصا بالفعل المضارع كاختصاص "لم" و "لن" وأخواتهما، ولكنهما مع ذلك لم يعملا، وقل مثل ذلك في "أل" التي تختص بالأسماء دون أن تعمل فيها و "قد" المختصة بالفعل دون الاسم.

قد تقول: إن الحرف الأخير يدخل على الماضي والمضارع، ولا يختص بواحد منهما دون الآخر، ولكن هذا لا يدفع الشذوذ، لأن "إن" الشرطية أيضاً تدخل على الماضي والمضارع، ومع هذا تعد حرفاً مختصاً عاملاً.

وللنحاة في هذه الأحرف كلام يعللون به وجه الخروج عن قاعدة الاختصاص غير أن ما قالوه لا يزيد عن تأويل يسهل رده ونقضه. فذكروا مثلاً أن "سوف" والسين و "أل" و "قد" صارت جزءاً من الاسم أو الفعل، واستدلوا على ذلك بأن لام الابتداء أو اللام المزحلقة تدخل عليها[2] في مثل قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾ {الضحى: ٥}.

وهذا تمحّل في محاولة جعل الأصل الذي أصلوه مطرداً غير مضطرب، لأن هذه اللام التي استدلوا بدخولها على مثل "سوف" تدخل أيضاً على حرف الجر الذي يزعمون أنه مستقل عن الاسم، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ {العصر: ٢}، بل إن ارتباط حرف الجر بمجروره أكثر من ارتباط "سوف" و "قد" بالفعل لأنه لا يُفصل بينه وبين مجروره بأي فاصل، على حين وقع الفصل بينهما وبين ما يدخلان عليه من الأفعال، كما في قول زهير بن أبي سلمى:

وما أدْرِي وسَوفَ إخالُ أدْرِي أقَومٌ آلُ حِصْنٍ أمْ نِساءُ[3]

---

(١) ديوان النابغة الجعدي ١٨٦.
والبيت من شواهد شرح ابن عقيل ١/ ٣١٥ ومغني اللبيب ١/ ٢٦٥، وهمع الهوامع ٢/ ١٢٠.
(٢) الأشباه والنظائر ١/ ٢٣٩ – ٢٤٠.
(٣) ديوان زهير ٢٣.
أراد بالقوم الرجال دون النساء.
والبيت من شواهد مغني اللبيب ١/ ١٤٨ وهمع الهوامع ٢/ ٢٣٠.

وكما في قول العرب: "قد - واللهِ - أحسنتَ"[1].

وذكر بعض النحويين أن أدوات التحضيض لم تعمل، لأنها مما جاز في تركيبها أن يتقدم الاسم على الفعل[2]، كقولك: هلاّ أخاك أكرمتَه، وتلك حجة واهية لأن (إن) الشرطية الجازمة يجوز فيها ذلك من دون أن تمتنع عن العمل.

هذه الظواهر تشير بوضوح إلى أن مسألة الاختصاص، وإن كانت غالبة في تراكيب العربية، لا يمكن أن نصفها بالاطراد لكثرة ما يخرج عليها من الشواذ[3].

---

(١) مغني اللبيب ١/ ١٨٦.

(٢) الأشباه والنظائر ١/ ٢٤٠.

(٣) بإيجاز من كتاب "أصول النحو العربي" - للدكتور محمد خير الحلواني ١٥٣ - ١٥٨.

أهمية نظرية العامل

يقتضيني العدل والإنصاف أن أذكر أن علماءنا الأوائل قد بذلوا جهوداً جبارة في خدمة اللغة العربية واستنباط قواعدها، يدفعهم إلى ذلك حرصهم على صيانة القرآن الكريم من اللحن والتحريف.

يقول يوهان فك: "لقد تكفلت القواعد التي وضعها النحاة العرب في جهد لا يعرف الكلل، وتضحية جديرة بالإعجاب، بعرض اللغة الفصحى (كذا) وتصويرها في جميع مظاهرها، من ناحية الأصوات والصيغ وتركيب الجمل ومعاني المفردات على صورة محيطة شاملة، بحيث بلغت القواعد الأساسية عندهم مستوى من الكمال لا يسمح بزيادة لمستزيد"[1].

وكان من أعمالهم المهمة أن أنشؤوا نظرية العامل، وتبدو أهمية هذه النظرية في ما يلي:

١. تفسير علامات الإعراب:

أعطت نظرية العامل تفسيراً سائغاً ومقنعاً لاختلاف علامات الإعراب، وذلك عندما كشفت النقاب عن أن هذه العلامات تأتي مصحوبة بألفاظ معينة تنتظم معها في تركيب خاص، ومن ثم ساغ أن ينسب إليها إحداث هذه العلامات. فأحرف الجر مثلاً تأتي الأسماء بعدها مجرورة، و (إنّ) وأخواتها تأتي الأسماء بعدها منصوبة ومرفوعة، وأحرف النصب لا ينفك المضارع بعدها من النصب، وأحرف الجزم لا يأتي المضارع بعدها إلا مجزوماً ... وهكذا.

فمن الملاحظ أن الإعراب في اللغة العربية ينجم عن تأثير الألفاظ بعضها ببعض. وسأضرب عدداً من الأمثلة[2] لتوضيح هذه الظاهرة:

أ. ١. ما جاء أحدٌ.

٢. ما جاء من أحدٍ.

---

(١) العربية ١٤.

(٢) انظر أصول النحو العربي – للدكتور محمد خير الحلواني ١٤١، ١٤٥.

نجد أن كلمة (أحد) في كلتا الجملتين فاعل، ولكنها في الجملة الأولى مرفوعة، لأنها ارتبطت بالفعل (جاء) ارتباطاً مباشراً، وفي الجملة الثانية نجدها مجرورة، لأنها ارتبطت بالحرف (من).

من هنا نستنتج أن الفاعلية ليست سبباً في الرفع، وأن الفاعل إذا تمت له صورة تركيبية معينة رفع، أما إذا تغيرت هذه الصورة، فلا يكون مرفوعاً.

ب. ١. ما رأيت أحداً.

٢. ما رأيت من أحدٍ.

نلاحظ أن كلمة (أحد) في كلتا الجملتين مفعول به، ولكنها في الأولى ارتبطت بالفعل (رأيت) ارتباطاً مباشراً فنُصبت، وفي الثانية ارتبطت بالحرف (من) فجُرت.

ج. ١. ليس كل ما يلمع ذهباً.

٢. ليس كل ما يلمع بذهبٍ.

انظر إلى كلمة (ذهب)، تجدها في الجملة الأولى منصوبة لأنها وقعت في حيِّز (ليس) وقوعاً مباشراً، وتجدها في الجملة الثانية مجرورة لأنها اقترنت بالباء.

د. ١. إنْ تعملْ تنجحْ.

٢. تنجحُ إنْ عَمِلْتَ.

نلاحظ أن الفعل (تنجح) مجزوم في الجملة الأولى، مرفوع في الجملة الثانية. وهو في كلا الموضعين يقوم بوظيفة معنوية واحدة، لأنه يعبر عن النتيجة الحاصلة بعد العمل، ولكنه في الأولى وقع بعد (إنْ) فجزم، وفي الثانية وقع قبلها فرفع.

هـ . ١. إذا تنامُ تستريحُ.

٢. إن تنمْ تسترحْ.

نلاحظ أن الفعلين المضارعين وقعا في الجملة الأولى بعد (إذا) فبقيا على حالهما من الرفع، ووقعا في الجملة الثانية بعد (إنْ) فجُزما.

إن تأثير الألفاظ بعضها ببعض، أصبح اليوم من الحقائق المسلم بها في الدراسات اللغوية المعاصرة. يقول الدكتور عبده الراجحي: "والحق أن قضية

العامل، في أساسها، صحيحة في التحليل اللغوي، وقد عادت الآن في المنهج التحويلي على صورة لا تبتعد كثيراً عن الصورة التي جاءت في النحو العربي.

والتحليل النحوي عند التحويليين يكاد يتجه إلى تصنيف "العناصر" النظمية وفقاً لوقوعها تحت تأثير عوامل معينة، ينبغي على الدارس أن يعرفها ابتداء، وتكاد المصطلحات التي يستعملها التحويليون لا تختلف عن كلام العرب القدماء"[1].

٢. تعلم اللغة العربية:

تنهض نظرية العامل بعبء مهم في تيسير تعلم اللغة العربية، وضبط علامات الإعراب فيها، وذلك أن العامل قرينة تهدي المتكلم إلى العلامة الإعرابية المطلوبة والضبط الصحيح.

وقد أشار إلى ذلك أبو الفتح عثمان بن جني، في أثناء حديثه عن حقيقة العامل، فقال: "وإنما قال النحويون: عامل لفظي وعامل معنوي، لِيُرُوك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد، وليت عمراً قائم، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به.

فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعامل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره، وإنما قالوا: لفظي ومعنوي، لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامّة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ، وهذا واضح"[2].

وذكر هذا الرأي أيضاً بعض المتأخرين كأبي البركات الأنباري[3] ورضي الدين الاستراباذي[4]، فذهبا إلى أن العامل ليس مؤثراً في المعمول حقيقة، وإنما هو أمارة للعلامة الإعرابية.

وأرى أن معلمي العربية يستطيعون أن يستغلوا هذه الناحية، فيحسنوا الإفادة منها في تعليم تلاميذهم الضبط الصحيح للكلمات وفق ما يتعلق بها من العوامل. يرى التلميذ الفعل مثلاً، فيعلم أنه يحتاج إلى فاعل مرفوع، فيرفع الفاعل بعده،

(١) النحو العربي والدرس الحديث ١٤٨.
(٢) الخصائص ١/ ١٠٩.
(٣) أسرار العربية ٦٨ – ٦٩، الإنصاف (مسألة ٥).
(٤) شرح الكافية ١/ ٢٢.

ويرى حرف الجر والمضاف إليه، فيعلم أن كلا منهما يحتاج إلى اسم مجرور، فيجر الاسم بعدهما، ويرى (إنّ) أو إحدى أخواتها، فيعلم أنها تقتضي اسماً منصوباً وخبراً مرفوعاً، فينصب اسمها ويرفع خبرها ... وهكذا يتعلم ضبط الكلمة من طريق الربط بين العامل ومعموله، وإذا تعلم هذا في موضع فإنه يستطيع أن يعمم ما تعلمه، فيطبقه في جميع المواضع المتماثلة.

يبدو أن نظرية العامل لم يتوصل إليها النحويون القدماء إلا بعد أن طال استقراؤهم لظواهر اللغة وتعمقهم فيها. فقد جاءت هذه النظرية ثمرة لملاحظاتهم علائق الألفاظ بعضها ببعض، وما ينجم عنها من علامات الإعراب المختلفة، ومن ثم استطاعوا أن يفسروا هذه الظواهر تفسيراً شاملاً ومقنعاً.

وأرى أن هذه النظرية تعد حجر الزاوية في النحو العربي لما لها من المكانة والأهمية، فلقد رسخت جذورها في هذا النحو، ولم تنجح المحاولات الكثيرة لهدمها وإلغائها.

وأما ما يؤخذ عليها فأمر يسير يمكن تداركه، وذلك بتخليصها مما علق بها من سوء التقدير في بعض الأحيان.



الخلاصة

هذا كتاب درس "نظرية العامل في النحو العربي عرضاً ونقداً"، واقتضى المنهج أن تكون الدراسة في ثلاثة أبواب، يسبقها تمهيد وتتلوها خلاصة.

تناول التمهيد تأثر الدراسة النحوية بالمنطق، وأهم ما توصل إليه البحث هو أن النحو العربي لم يتأثر في مرحلة النشأة بمؤثرات أجنبية، بل نشأ ونما في بيئة عربية خالصة، أما في مرحلة ما بعد النشأة، فقد بدأت كتابات النحويين تتأثر بالمنطق الأرسطي، وكان هذا التأثر في تنظيم النحو وتهذيبه، وفي بعض مصطلحاته وأساليبه، وفي طرق الحجاج والمناقشة فيه.

أما الباب الأول فقد ضم فصلين، كان الفصل الأول بعنوان: "العلة وعلاقتها بالعامل"، وقد بحث في العلة: نشأتها وتطورها وطبيعتها وأقسامها، ويميل البحث في هذا الفصل إلى أن العامل تولد من البحث في العلل النحوية، فكل قاعدة نحوية كان لا بد لها من علة، ثم تساءل النحويون عن الحالات الإعرابية والعلامات الدالة عليها: ما الذي أوجدها؟ ومن ثم اهتدوا إلى أن ثمة عاملاً في التركيب اللغوي.

وكان الفصل الثاني بعنوان "قسمة العامل إلى لفظي ومعنوي"، وقد بحث في العامل: تاريخه وتعريفه وحقيقته، وذكر العوامل اللفظية والمعنوية عند البصريين والكوفيين، وتبين من هذا الفصل أن نظرية العامل نظرية عربية صرف، لأنها وُلدت في مرحلة النشأة، كما تبيّن أيضاً أن العامل عند النحويين هو المنشئ للحالة الإعرابية والعلامة الدالة عليها.

ويميل البحث إلى النتائج التالية:

١. إن المبتدأ والخبر والمضارع المرفوع، لا يحتاج إي منها إلى العوامل من أجل رفعه، لأن الأصل فيه أن يكون مرفوعاً.

٢. طرح العوامل المعنوية من النحو، والاكتفاء بالعوامل اللفظية، لأن اللفظ أقوى من المعنى، فاللفظ محسوس يدرك بالسمع، والمعنى معقول مستنبط لا محسوس.

وعُقد الباب الثاني لبحث "خلافات النحويين في العوامل"، فناقش سبع عشرة قضية خلافية، وضحت فلسفة النحويين في العامل.

ويميل البحث في هذا الباب إلى النتائج التالية:

١. إذا تأخرت أفعال القلوب عن المفعولين، جاز إعمالها وإلغاؤها، وفاقاً لجمهور البصريين، ولكن ذلك يرتبط بالحالة النفسية عند المتكلم، أو بترتيب الأفكار في ذهنه، فإذا ابتدأ كلامه وهذه الأفعال في ذهنه أعملها ولو تأخرت، لأن الكلام حينئذ يكون مبنياً عليها، وإذا ابتدأ كلامه، وذهنه خال منها، ثم عرض له أن يذكرها، فلا يعملها، لأن الكلام حينئذ لا يكون مبنياً عليها.

٢. من الخير ألا يُبحث في عامل النصب في المستثنى، بل يُكتفى بذكر أحكام المستثنى، كما وردت في كتب النحو، لأن المستثنى خرج عن سلطان كل عامل.

فقد ظهر من البحث أن أيا من مذاهب النحويين في ناصب المستثنى لا يسلم من الخلل.

٣. لا يشترط أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها، بل يجوز أن يكون العامل في الحال وفي صاحبها واحداً، ويجوز أن يكون مختلفاً، وفاقاً لما ذهب إليه سيبويه.

٤. قد يُعرب الاسم المتقدم في باب الاشتغال مفعولاً به مقدماً للفعل الظاهر، وقُدم لإبراز أهميته، وأما ضميره أو ملابسه، فهو بدل منه، وذلك مثل: زيداً ضربته. ومع ذلك فإن مذهب سيبويه والجمهور أرجح لسهولته وبساطته وقوة حجته.

واشتمل الباب الثالث على فصلين، بحث الفصل الأول في "الثورة على نظرية العامل"، وناقش أهم المحاولات في هذا الشأن قديماً وحديثاً: وهي محاولة ابن

مضاء القرطبي ومحاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى ومحاولة الدكتور تمام حسان. وظهر من البحث أن أيا من هذه المحاولات لم يقدم تفسيراً مقنعاً لاختلاف علامات الإعراب، وكانت محاولة ابن مضاء تسعى إلى تهديم نظرية العامل، دون أن تضع أسساً أخرى لنظرية جديدة تحل محلها، وأما المحاولتان الأخريان، فتفتقر كلتاهما إلى الاطراد والشمول.

وكان عنوان الفصل الثاني "نظرية العامل في الميزان"، وقد بحث في ما يؤخذ على هذه النظرية، وفي أهميتها. وتبيّن من البحث أن ما يؤخذ عليها هو التكلف وسوء التقدير في بعض الأحيان، وأما أهميتها فتبدو في أمرين:

الأول: أنها أعطتِ تفسيراً سائغاً ومقنعاً لاختلاف علامات الإعراب، وذلك عندما كشفت النقاب عن أن هذه العلامات تأتي مصحوبة بألفاظ معينة تنتظم معها في تركيب خاص.

الثاني: أنها تنهض بعبء مهم في تيسير تعلم اللغة العربية، وذلك من حيث أن العامل قرينة تهدي المتكلم إلى العلامة الإعرابية المطلوبة والضبط الصحيح.

وبعد، فإنني أحمد الله تعالى على ما وفق وأعان، والله ولي التوفيق.



A bstract

This book studies analytically and critically the theory of regent in Arabic grammar. This theory has been broadly discussed both previously and recently. Many scholars have considered this theory a complete approach to analyse and understand Arabic structures, whereas other scholars refute the idea of the regent competence to analyse perfectly Arabic structures, because of the influence of logic on this theory.

This book consists of an introduction and three chapters followed by a conclusion. In the introduction I discussed the influence of ligic on Arabic grammar, the time of this influence, and its aspects.

Chapter 1 consists of two parts: one of them discusses the cause and its relationship with the idea of regent. This has lead the discussion to demonstrate the rise of cause in Arabic grammar, its development, its nature, and its parts. The discussion ended up with the fact that the idea of regent was generated from grammatical causes.

The second part of this chapter discusses the definition of regent, its history, and its nature. It also discusses the verbal regents as opposed to semantic regents according to Basrite and Kufa approaches.

Chapter 11 discusses the different approaches in the study of regents. Seventeen different problems have been chosen to show the existence of regents. This chapter has ended up with many conclusions such as:

1. If the verbs of knowledge (know, think, consider, expect, etc.) have been put backward in the sentence, they may govern the undergoes and they may loose their inflectional influence on these undergoers. But we should keep in mind that this change may be affected with the psychological and mental case of the speaker i.e. the order of these verbs in his mind. If they were in the first position in the deep structure, they would govern their undergoers, otherwise they would not.
2. The explanation of subjenctivity of the excepted nouns may be easily refuted.

Accordingly, it is better to overlook this problem and to consider other rules of excepted nouns as sufficient devices to the study of excepted nouns.

Chapter 111 evaluates the theory of regent. This evaluation required some discussions about some previous and modern attempts which strongly criticized the theory of regent.

These attempts were analytically evaluated. No one of these attempts could give a convincing inerpretation for the variations of ending vowels in words according to their order in sentences. The theory of regent can be useful and fruitful in the process of teaching Arabic. However, this does not mean that this theory connot be criticized.

For example, constraint rises in some interpretations which show that the theory of regent cannot apply to all Arabic structures.



الفهـــارس

١. فهرس الآيات القرآنية



٢. فهرس الأحاديث الشريفة

الرقم	الحديــــث	رقم الصفحة
١.	إنَّ أشدَّ الناسِ عذاباً يومَ القيامةِ المصوِّرون.	١٤٤
٢.	إنَّ مِنْ أشدِّ أهلِ النارِ عذاباً يومَ القيامةِ المصوِّرين.	١٤٤
٣.	كنتُ أسمعُ رسول الله ﷺ يقول: كنتُ وأبو بكر وعمر، وفعلــتُ وأبــو بكر وعمر، وانطلقتُ وأبو بكر وعمر.	١٥٦

٣. فهرس الأقوال

الرقم		رقم الصفحة
١.	أضْعَفُ مِنْ حُجَّةِ نَحويّ	٣٢
٢.	أعزِزْ عليَّ أبا اليقظانِ أن أراك صريعاً مجدلاً. (علي بن أبي طالب).	١٥٧
٣.	انح هذا النحو، وأضف إليه ما وقع إليك. (علي بن أبي طالب).	١٦
٤.	قد ـ والله ـ أحسنتَ.	١٦١
٥.	لله بنو مجاشع، ما أشدَّ في الحرب لقاءها، وأجزل في اللَّزبات عطاءها، وأحسنَ في المكرمات ثناءها (عمرو بن معد يكرب الزبيدي).	١٥٧
٦.	هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ.	١١٣
٧.	واحد واثنان وثلاثة وأربعة.	٩٤



٤. فهرس الأشعار

٥. فهرس الأرجاز



٦. فهرس الأعلام (الأشخاص)



٧. فهرس القبائل

٨. فهرس البلدان



المصادر والمراجع

- إحصاء العلوم: الفارابي
تحقيق د. عثمان أمين، مكتبة الأنجلو المصريـــة، الطبعـة الثالثـة، القـاهرة ١٩٦٨م.
- إحياء النحو: إبراهيم مصطفى.
مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٣٧م.
- إخبار العلماء بأخبار الحكماء: علي بن يوسف القفطي
دار الآثار للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت.
- الأُزهيّة في علم الحروف: علي بن محمد الهروي
تحقيق عبد المعين الملّوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشـق، الطبعـة الثانية ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- أسرار العربية: أبو البركات الأنباري
تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي بدمشق، مطبعة الترقي - دمشق ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.
- أسرار النحو: ابن كمال باشا
تحقيق د. أحمد حسن حامد، دار الفكر - عمان.
- الأشباه والنظائر في النحو: السيوطي
تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، شركة الطباعـة الفنيـة المتحدة - القاهرة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- الأصول: د. تمام حسان
دار الثقافة، الطبعة الأولى - الدار البيضاء ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- الأصول في النحو: أبو بكر بن السراج
تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسـة الرسالة، الطبعـة الأولـى، بـيروت ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- أصول النحو العربي: د. محمد خير الحلواني - جامعة تشرين - اللاذقية ١٩٧٩م.
- أصول النحو العربي: د. محمد عيد
عالم الكتب - القاهرة، مطبعة دار نشر الثقافة - القاهرة ١٩٨٢م.
- الأعلام: خير الدين الزركلي
دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة - بيروت ١٩٨٠م.

- الأغاني: أبو الفرج الأصفهاني
تحقيق عبد الستار أحمد فراج، دار الثقافة – بيروت، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٩٥٨م.
- الاقتراح في علم أصول النحو: السيوطي
تحقيق د. أحمد محمد قاسم، الطبعة الأولى، مطبعة السعادة – القاهرة، ١٣٩٦هـ – ١٩٧٦م.
- أمالي الزجاجي: أبو القاسم الزجاجي
تحقيق عبد السلام هارون، المؤسسة العربية الحديثة، الطبعة الأولى – القاهرة ١٣٨٢هـ – ١٩٦٣م.
- الأمالي الشجرية: ابن الشجري
دار المعرفة للطباعة والنشر – بيروت
- الإمتاع والمؤانسة: أبو حيان التوحيدي
صححه وضبطه أحمد أمين، أحمد الزين، منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة: علي بن يوسف القفطي
حققه محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية، الطبعة الأولى ١٣٧١هـ – ١٩٥٢م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف: أبو البركات الأنباري
تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى بمصر.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام الأنصاري
تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الخامسة – بيروت ١٩٦٦م.
- الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزجاجي
تحقيق د. مازن المبارك، دار النفائس، الطبعة الثالثة – بيروت ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون: إسماعيل بن محمد أمين
عني بتصحيحه وطبعه المعلم رفعت بيلكة الكليسي، منشورات مكتبة المثنى – بغداد.
- البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي
دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية – بيروت ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: السيوطي
حققه محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- تاج العروس: محمد مرتضى الزبيدي
منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت، المطبعة الخيرية المنشأة بجمالية مصر، الطبعة الأولى ١٣٠٦هـ.
- تاج العروس: محمد مرتضى الزبيدي
سلسلة تصدرها وزارة الإعلام الكويتية، مطبعة حكومة الكويت.
- تاريخ الأدب العربي: كارل بروكلمان
نقله إلى العربية د. عبد الحليم النجار، دار المعارف، الطبعة الخامسة ١٩٨٣م.
- تاريخ الأدب العربي – العصر العباسي الأول: د. شوقي ضيف
دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة.
- تاريخ حكماء الإسلام: ظهير الدين البيهقي
تحقيق محمد كرد علي – مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، مطبعة الترقي – دمشق ١٣٦٥هـ – ١٩٤٦م.
- تاريخ الطبري (تاريخ الرسل والملوك): محمد بن جرير الطبري
حققه محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية، ١٩٧١م.
- تاريخ الفكر العربي إلى أيام ابن خلدون: د. عمر فروخ
دار العلم للملايين، الطبعة الثالثة – بيروت ١٩٨١م.
- تاريخ الفلسفة في الإسلام: دي بور
ترجمة د. محمد عبد الهادي أبو ريدة، دار النهضة العربية، الطبعة الخامسة – بيروت ١٩٨١م.
- التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء العكبري
تحقيق علي محمد البجاوي، طبع بدار إحياء الكتب العربية، ١٩٧٦م.
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: السيوطي
تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، دار إحياء السنة النبوية، الطبعة الثانية – بيروت ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك
تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م.
- التعريفات: علي بن محمد الجرجاني (المعروف بالشريف)
الدار التونسية للنشر، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية ١٩٧١م.

- تفسير أرجوزة أبي نواس: ابن جني
تحقيق محمد بهجة الأثري، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الثانية.
- تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل): عبد الله بن أحمد النسفي منشورات دار الكتاب العربي – بيروت.
- تهذيب تاريخ دمشق الكبير: ابن عساكر
هذبه ورتبه الشيخ عبد القادر بدران، دار المسيرة، الطبعة الثانية – بيروت ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
- تهذيب التهذيب: ابن حجر العسقلاني
دار صادر – بيروت، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية في الهند، الطبعة الأولى ١٣٢٦هـ .
- الجمل في النحو: أبو القاسم الزجاجي
تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة – بيروت، دار الأمل – إربد، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: الشيخ محمد الخضري
مطبعة دار إحياء الكتب العربية.
- حاشية الشيخ ياسين بن زين الدين العليمي على هامش كتاب شرح التصريح على التوضيح.
دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابي الحلبي.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني: الصبّان.
دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابي الحلبي.
- الحجة للقراء السبعة: أبو علي الفارسي
تحقيق بدر الدين قهوجي، بشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.
- الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري: آدم متز نقله إلى العربية محمد عبد الهادي أبو ريدة
مكتبة الخانجي – القاهرة، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الرابعة ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م.
- خزانة الأدب: عبد القادر البغدادي
المطبعة الميرية ببولاق، الطبعة الأولى.

- الخصائص: ابن جني
تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، الطبعة الثانية – بيروت.
- دراسات في كتاب سيبويه: د. خديجة الحديثي
نشر وكالة المطبوعات – الكويت، دار غريب للطباعة – القاهرة ١٩٨٠م.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع: أحمد بن الأمين الشنقيطي
دار المعرفة للطباعة والنشر، الطبعة الثانية – بيروت ١٣٩٣هـ – ١٩٧٣م.
- دلائل الإعجاز في علم المعاني: عبد القاهر الجرجاني
وقف على تصحيحه وطبعه وعلق حواشيه محمد رشيد رضا، دار المعرفة للطباعة والنشر – بيروت ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م.
- ديوان أبي الأسود الدؤلي
تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، منشورات مكتبة النهضة ببغداد، مطبعة المعارف، الطبعة الثانية – بغداد ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م.
- ديوان امرئ القيس
حققه محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، الطبعة الرابعة، ١٩٨٤م.
- ديوان أوس بن حجر
تحقيق محمد يوسف نجم، دار صادر، الطبعة الثالثة – بيروت ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
- ديوان زهير بن أبي سلمى
تحقيق د. محمد محمود – دار الفكر اللبناني – بيروت الطبعة الأولى ١٩٩٥م.
- ديوان طرفة بن العبد بشرح الأعلم الشنتمري
تحقيق دريّة الخطيب، لطفي الصقّال، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م.
- ديوان طفيل الغنوي
تحقيق محمد عبد القادر أحمد، دار الكتاب الجديد، الطبعة الأولى ١٩٦٨م.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة
تحقيق د. فوزي عطوي، دار صعب – بيروت ١٩٨٠م.
- ديوان الفرزدق
دار صادر – بيروت
- ديوان كثير عزة
جمعه وشرحه د. إحسان عباس، دار الثقافة – بيروت ١٣٩١هـ – ١٩٧١م.

- ديوان النابغة الجعدي
جمعه وحققه د. واضح الصمد – دار صادر – بيروت الطبعة الأولى ١٩٩٨م.
- الرد على النحاة: ابن مضاء القرطبي
تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثانية ١٩٨٢م.
- رسالتان في اللغة (منازل الحروف – الحدود): الرماني
تحقيق د. إبراهيم السامرائي، دار الفكر للنشر والتوزيع – عمان ١٩٨٤م.
- الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه: د. مازن المبارك
دار الكتاب اللبناني – بيروت ١٩٧٤م.
- سر الفصاحة: ابن سنان الخفاجي
شرح وتصحيح عبد المتعال الصعيدي، مطبعة محمد علي صبيح – القاهرة ١٣٨٩هـ – ١٩٦٩م.
- شرح أبيات سيبويه: ابن السيرافي
تحقيق د. محمد علي سلطاني، دار المأمون للتراث – دمشق – ١٩٧٩م.
- شرح أبيات المغني: السيوطي
صححه وعلق عليه الشيخ محمد محمود الشنقيطي، منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت.
- شرح أبيات مغني اللبيب: عبد القادر البغدادي
تحقيق عبد العزيز رباح، أحمد يوسف دقاق، دار البيان – دار المأمون للتراث، مطبعة زيد بن ثابت، الطبعة الأولى – دمشق ١٣٩٣هـ – ١٩٧٣م.
- شرح الأشموني: الأشموني
دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.
- شرح التصريح على التوضيح: الشيخ خالد الأزهري
دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.
- شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور
تحقيق د. صاحب أبو جناح، مطابع مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر – الموصل ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.
- شرح الحماسة: التبريزي
دار القلم، الطبعة الأولى – بيروت.
- شرح الحماسة: المرزوقي
تحقيق أحمد أمين، عبد السلام هارون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، الطبعة الأولى – القاهرة ١٣٧١هـ – ١٩٥١م.

- شرح ديوان جرير
تحقيق محمد إسماعيل عبد الله الصاوي، مكتبة محمد حسين النوري – دمشـــق، الشركة اللبنانية للكتاب – بيروت.
- شرح ديوان كعب بن زهير
صنعة السكري، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، الدار القوميـــة للطباعـــة والنشر – القاهرة ١٣٦٩هـ – ١٩٥٠م.
- شرح شذور الذهب: ابن هشام الأنصاري
تحقيق عبد الغني الدقر، دار الكتب العربية، دار الكتاب – دمشق.
- شرح الشواهد الكبرى: العيني
على هامش خزانة الأدب، المطبعة الميرية ببولاق.
- شرح ابن عقيل: ابن عقيل
تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانيـــة – بيروت.
- شرح عيون الإعراب: علي بن فضّال المجاشعي
تحقيق د. حنا جميل حداد، مكتبة المنار، الطبعة الأولى – الزرقاء، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٥م.
- شرح القصائد السبع الطوال: أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري
تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف ١٩٦٣م.
- شرح الكافية: رضي الدين الاستراباذي
دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية – بيروت ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
- شرح اللمع: ابن بَرهان العُكبري
تحقيق د. فائز فارس، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الطبعة الأولـــى – الكويت ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.
- شرح المفصل: ابن يعيش
عالم الكتب – بيروت، مكتبة المتنبي – القاهرة.
- شرح المقدمة المحسبة: ابن بابشاذ
تحقيق خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الطبعة الأولى – الكويت ١٩٧٦م.
- شعر الأخطل
صنعة السكري، تحقيق د. فخر الدين قباوة، منشـــورات دار الآفـــاق الجديـــدة، الطبعة الثانية – بيروت ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

- الصاحبي في فقه اللغة: أحمد بن فارس
تحقيق د. مصطفى الشويمي، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر – بيروت ١٣٨٢هـ – ١٩٦٣م.
- صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل البخاري
دار إحياء التراث العربي
- صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج النيسابوري
تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى ١٣٧٥هـ – ١٩٥٥م.
- صفوة الصفوة: ابن الجوزي
تحقيق محمود فاخوري، نشر دار الوعي، مطبعة الأصيل، الطبعة الأولى – حلب ١٣٨٩هـ – ١٩٦٩م.
- ضحى الإسلام: أحمد أمين
مكتبة النهضة المصرية، مطبعة لجنة الترجمة والتأليف والنشر، القاهرة ١٣٨١هـ – ١٩٦١م.
- ضرائر الشعر: ابن عصفور
تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية – بيروت ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.
- طبقات الأمم: صاعد الأندلسي
منشورات المكتبة الحيدرية ومطبعتها – النجف ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م.
- طبقات فحول الشعراء: محمد بن سلام الجمحي
تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني – القاهرة ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م.
- طبقات النحويين واللغويين: أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي
حققه محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر ١٣٩٢هـ – ١٩٧٣م.
- العربية: يوهان فك
ترجمه وعلق عليه وصنع فهارسه د. رمضان عبد التواب، نشر مكتبة الخانجي بمصر، المطبعة العربية الحديثة – القاهرة ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.
- علم أصول الفقه: عبد الوهاب خلاف
دار القلم – الطبعة العاشرة – الكويت ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م.
- عيون الأنباء في طبقات الأطباء: ابن أبي أصيبعة
تحقيق د. نزار رضا، منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت ١٩٦٥م.

- غاية النهاية في طبقات القرّاء: ابن الجزري
عني بنشره ج. برجستراسر، مكتبة الخانجي بمصر ١٣٥١هـ ١٩٣٢م.
- الفقه الإسلامي في ثوبه الجديد – المدخل الفقهي العام: مصطفى الزرقاء
مطبعة الحياة، الطبعة الثامنة – دمشق ١٣٨٣هـ – ١٩٦٤م.
- الفهرست: ابن النديم
دار المعرفة للطباعة والنشر – بيروت ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م.
- في أصول اللغة والنحو: د. فؤاد حنا ترزي
مطبعة دار الكتب – بيروت ١٩٦٩م.
- في أصول النحو: سعيد الأفغاني
دار الفكر ١٣٨٣هـ – ١٩٦٣م.
- في سبيل تيسير العربية وتحديثها: د. فؤاد حنا ترزي.
- في النحو العربي: قواعد وتطبيق: د. مهدي المخزومي
مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، الطبعة الأولى ١٣٨٦هـ – ١٩٦٦م.
- الكامل في اللغة والأدب: المبرد
مؤسسة المعارف – بيروت ١٩٨٢م.
- كتاب الاختيارين: الأخفش الأصغر
تحقيق د. فخر الدين قباوة، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، مطبعة محمد هاشم الكتبي – دمشق ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م.
- كتاب سيبويه: سيبويه
تحقيق عبدالسلام هارون، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت.
- كشاف اصطلاحات الفنون: محمد علي التهانوي
حققه د. لطفي عبد البديع، ترجم النصوص الفارسية د. عبد النعيم محمد حسنين، راجعه الأستاذ أمين الخولي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والطباعة والنشر.
- كشاف اصطلاحات الفنون: محمد علي التهانوني
منشورات شركة خياط للكتب والنشر – بيروت.
- الكشاف عن حقائق التنزيل: الزمخشري
دار المعرفة للطباعة والنشر – بيروت.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: حاجي خليفة
عني بتصحيحه وطبعه محمد شرف الدين يالتقايا والمعلم رفعت بيلكه الكليسي، منشورات مكتبة المثنى – بغداد.

- اللامات: أبو القاسم الزجاجي
تحقيق د. مازن المبارك، دار الفكر، الطبعة الثانية - دمشق ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- اللباب في تهذيب الأنساب: ابن الأثير
دار صادر - بيروت ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- لسان العرب: ابن منظور
دار صادر، الطبعة الأولى - بيروت ١٣٠٠هـ.
- اللغة: فندريس
تعريب عبد الحميد الدواخلي، محمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، مطبعة لجنة البيان العربي ١٩٥٠م.
- اللغة بين المعيارية والوصفية: د. تمام حسان
الشركة المتحدة، دار الثقافة، مطبعة النجاح الجديدة - الدار البيضاء ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- اللغة العربية معناها ومبناها: د. تمام حسان
الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية ١٩٧٩م.
- اللغة والنحو بين القديم والحديث: عباس حسن
دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية - القاهرة ١٩٧١م.
- لمحات في أصول الحديث والبلاغة النبوية: د. محمد أديب صالح
المكتب الإسلامي، الشركة المتحدة للتوزيع - بيروت.
- اللمع في العربية: ابن جني
تحقيق د. فائز فارس، دار الكتب الثقافية - الكويت ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- مجموع أشعار العرب (ديوان رؤبة بن العجاج)
صححه ورتبه وليم الورد البروسي، منشورات دار الآفاق الجديدة، الطبعة الثانية - بيروت ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- المدارس النحوية: د. شوقي ضيف
دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة ١٩٧٦م.
- مدخل إلى كتاب الرد على النحاة: د. شوقي ضيف
بعد مقدمة كتاب الرد على النحاة - دار المعارف، الطبعة الثانية ١٩٨٢م.
- مدرسة البصرة النحوية: د. عبد الرحمن السيد
دار المعارف بمصر، مطابع سجل العرب، الطبعة الأولى ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: د. مهدي المخزومي
مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، الطبعة الثانية ١٣٧٧هـ – ١٩٥٨م.
- مراتب النحويين: أبو الطيب اللغوي
حققه محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر، الطبعة الثانية – القاهرة ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م.
- المرتجل: ابن الخشاب
تحقيق علي حيدر، منشورات دار الحكمة – دمشق ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م.
- المزهر في علوم اللغة: السيوطي
حققه محمد أحمد جاد المولى، علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- المساعد على تسهيل الفوائد: ابن عقيل
تحقيق د. محمد كامل بركات – دمشق ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل: أحمد بن حنبل
المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، دار صادر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى – بيروت ١٣٨٩هـ – ١٩٦٩م.
- مشكل إعراب القرآن: مكي بن أبي طالب القيسي
تحقيق ياسين محمد السواس، دار المأمون للتراث، الطبعة الثانية – دمشق.
- معاني القرآن: الأخفش الأوسط
تحقيق د. فائز فارس، الشركة الكويتية لصناعة الدفاتر والورق، الطبعة الثانية – الكويت ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.
- معاني القرآن: الفراء
عالم الكتب، الطبعة الثانية – بيروت ١٩٨٠م.
- معجم الأدباء: ياقوت الحموي
دار الفكر – الطبعة الثالثة ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.
- معجم البلدان: ياقوت الحموي
دار صادر، بيروت ١٣٧٦هـ – ١٩٥٧م.
- معجم شواهد العربية: عبد السلام هارون
مكتبة الخانجي بمصر، مطابع الرجوي، الطبعة الأولى – القاهرة ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م.
- معجم شواهد النحو الشعرية: د. حنا جميل حداد
دار العلوم للطباعة والنشر، الطبعة الأولى – الرياض ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

- معجم قبائل العرب: عمر رضا كحالة
دار العلم للملايين، الطبعة الثانية – بيروت ١٣٨٨هـ – ١٩٦٨م.
- معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة
مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع: عبد الله البكري
تحقيق مصطفى السقا، عالم الكتب – بيروت ١٣٦٤هـ – ١٩٤٥م.
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: محمد فؤاد عبد الباقي
المكتبة الإسلامية – استانبول، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٦٤هـ – ١٩٤٥م.
- مغني اللبيب: ابن هشام الأنصاري
تحقيق د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، مراجعة سعيد الأفغاني، دار الفكر، الطبعة الثانية ١٩٦٩م.
- مفتاح العلوم: السكاكي
ضبطه وعلق عليه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى – بيروت ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.
- المفتاح لتعريب النحو: محمد الكسار
المكتب العربي للإعلان، مطبعة الآداب والعلوم – دمشق ١٣٩٦هـ – ١٩٧٦م.
- المفصل في علوم العربية: الزمخشري
تحقيق السيد محمد بدر الدين النعساني، دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية – بيروت.
- المفضليات: المفضل الضبي
تحقيق أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر الطبعة السادسة.
- المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني
تحقيق د. كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر – العراق ١٩٨٢م.
- المقتضب: المبرد
تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب – بيروت.

- مقدمة ابن خلدون: ابن خلدون
دار إحياء التراث العربي، شركة علاء الدين للطباعة، الطبعة الرابعة – بيروت.
- المقرب: ابن عصفور
تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، الطبعة الأولى – بغداد ١٣٩١هـ – ١٩٧١م.
- من أسرار اللغة: د. إبراهيم أنيس
مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة السادسة – القاهرة ١٩٧٨م.
- مناهج البحث عند مفكري الإسلام: د. علي سامي النشار
دار المعارف – الطبعة الرابعة ١٩٧٨م.
- منثور الفوائد: أبو البركات الأنباري
تحقيق د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى – بيروت ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.
- المنصف: ابن جني
تحقيق إبراهيم مصطفى، عبد الله حسين، وزارة المعارف العمومية – إدارة إحياء التراث القديم، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ – ١٩٥٤م.
- منطق أرسطو
تحقيق د. عبد الرحمن بدوي، مكتبة النهضة المصرية، مطبعة دار الكتب المصرية – القاهرة ١٣٦٨هـ – ١٩٤٩م.
- المنطق الصوري والرياضي: د. عبد الرحمن بدوي
مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية ١٩٦٣م.
- المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي: د. عفيف دمشقية.
معهد الإنماء العربي، الطبعة الأولى – بيروت ١٩٧٨م.
- الموفي في النحو الكوفي: صدر الدين الكنغراوي الاستانبولي.
تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.
- نحو عربية ميسرة: د. أنيس فريحة
دار الثقافة – بيروت ١٩٥٥م.
- النحو العربي – العلة النحوية: د. مازن المبارك
دار الفكر، الطبعة الثانية – بيروت ١٣٩١هـ – ١٩٧١م.

- النحو العربي والدرس الحديث: د. عبده الراجحي
دار النهضة العربية للطباعة والنشر، مطبعة منيمنه الحديثة – بيروت ١٩٧٩م.
- النحو الوافي: عباس حسن
دار المعارف، الطبعة السادسة – القاهرة.
- النزعة المنطقية في النحو العربي: د. فتحي الدجني
وكالة المطبوعات، الطبعة الأولى – الكويت ١٩٨٢م.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء: أبو البركات الأنباري
تحقيق د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الطبعة الثالثة – الزرقاء – الأردن ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.
- نظريات في اللغة: د. أنيس فريحة
سلسلة الألسنية (٣)، دار الكتاب اللبناني، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٧٣م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي
تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية – الكويت، ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي
عني بتصحيحه السيد بدر الدين النعساني، دار المعرفة للطباعة والنشر – بيروت.
- وفيات الأعيان: ابن خلكان
تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر – بيروت ١٩٦٨م.
- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر: أبو منصور الثعالبي
تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ – ١٩٧٣م.

المجلات:

- مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء السابع، مطبعة وزارة المعارف العمومية – القاهرة ١٩٥٣م.

المراجع الأجنبية:

Versteegh, C.H.M:
GREEK ELEMENTS IN ARABIC LINGUISTIC THINKING.
Leiden – E.J.Brill – 1977.



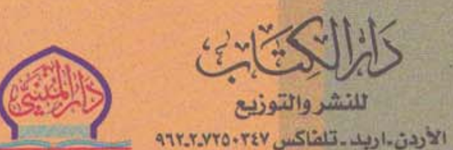
فهرس الموضوعات


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com


نظرية العامل
في النحو العربي
عرضا ونقدا




دار الكتاب
للنشر والتوزيع
الأردن - اربد - تلفاكس ٩٦٢-٢-٧٢٥٠٣٤٧
e-mail: daralkitab@excite.com

